

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
وكالة الوزارة للشؤون التعليمية



واقع الجامعات الأجنبية وفروعها  
في منظومات التعليم العالي

إعداد

الدكتور/ عبد الرحمن بن محمد أبوعمه

محرم ١٤٢٨ هـ

يناير ٢٠٠٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المحتويات

ملخص الدراسة.....	٥
الفصل الأول .....	٦
مقدمة عامة .....	٧
١- ١ تمهيد .....	٨
١- ٢ تسليع التعليم.....	١٦
١- ٣ تشخيص المشكلة .....	١٨
١- ٤ عرض موجز لتجارب التعليم الأجنبي في بعض الدول.....	٢٦
الفصل الثاني .....	٣١
الجامعات الأجنبية في العالم العربي وفي دول أخرى.....	٣٣
٢- ١ الجامعات الأجنبية في مصر: .....	٣٤
٢- ١ - ١ الجامعة الأمريكية في القاهرة : .....	٣٤
٢- ١ - ٢ الجامعات البريطانية و الألمانية والفرنسية في مصر.....	٣٦
٢- ٢ الجامعات الأجنبية في لبنان.....	٣٨
٢- ٢ - ١ - ١ الجامعة الأمريكية في بيروت .....	٣٨
٢- ٢ - ٢ الجامعة اللبنانية الأمريكية:.....	٣٩
٢- ٢ - ٣ الجامعات الأجنبية الأخرى في لبنان .....	٣٩
٢- ٣ الجامعات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة.....	٤٠
٢- ٣ - ١ الجامعة الأمريكية في دبي:.....	٤٠
٢- ٣ - ٢ الجامعة الأمريكية في الشارقة:.....	٤١
٢- ٣ - ٣ جامعات أجنبية أخرى في الإمارات العربية المتحدة.....	٤٢
٢- ٤ الجامعة الألمانية في سوريا .....	٤٣
٢- ٥ الجامعات الأجنبية في قطر.....	٤٥
٢- ٦ الجامعات الأجنبية في البحرين.....	٤٥
٢- ٧ الجامعات الأجنبية في الدول الإسلامية.....	٤٦
٢- ٨ الجامعات الأجنبية في غير دولها .....	٤٨
الفصل الثالث .....	٥١
العولمة والتعليم العالي الأجنبي .....	٥٢
٣- ١ فكرة موجزة عن العولمة والتعليم العالي .....	٥٢

٥٦	٣- ٢ أوضاع الجامعات في الدول المضيقة لها .....
٥٩	الفصل الرابع .....
٦٠	إيجابيات وسلبيات التعليم العالي الأجنبي .....
٦٠	٤- ١ إيجابيات التعليم العالي الأجنبي .....
٦٢	٤- ٢ سلبيات التعليم العالي الأجنبي: .....
٦٥	٤- ٣ بعض العوامل المشتركة .....
٦٨	الفصل الخامس .....
٦٩	جهود المنظمات الدولية في تنظيم التعليم العالي عبر الحدود .....
٦٩	٥- ١ المتطلبات العالمية للتعليم عبر الحدود .....
٧٧	٥- ٢ جودة التعليم العالي عبر الحدود .....
٨١	الفصل السادس .....
٨٢	ملاحظات ختامية .....
٨٢	٦- ١ ملاحظات عامة: .....
٨٥	٦- ٢ التوصيات .....
٨٧	٦- ٣ الخطوات التالية .....
٨٩	المراجع .....
٩٢	الملاحق .....

## ملخص الدراسة

نقدم في هذه الدراسة مسحاً لأبرز الجامعات الأجنبية وفروعها وأنواعها في العالم، وخاصة الجامعات أو الفروع المقيمة في الدول العربية، ونعرض نبذة تاريخية عن نشأتها. ولا نقصد بالتعليم العالي الأجنبي أو الجامعات الأجنبية، في هذه الدراسة، التعليم العالي عن بعد أو التعليم المفتوح، لأن هذا النوع من التعليم، بالرغم من انتشاره، لم يتمكن من بناء طرق معيارية يمكن اتباعها للحكم عليه من كثير من مؤسسات التقويم والاعتماد الأكاديمي. كما نجري مسحاً لأبرز الموقوفات التي تواجه المعنيين بالتعليم في هذه الجامعات، والأساليب المستخدمة للتعامل معها وموقف الدول المضيفة من هذه الجامعات.

بالإضافة إلى ذلك نتعرض في هذه الدراسة إلى جهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، (اليونسكو)، أو الـ(UNESCO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ(OECD) في سبيل توفير منتدى للحوار بين الدول المصدرة للتعليم العالي والدول المستوردة والعمل للوصول إلى صياغة إطار عام أو أدلة للتعامل بأسلوب مناسب مع هذا الموضوع.

كما نتطرق وبيجاز إلى الإيجابيات الكبيرة والسلبيات المتعددة، لهذا النوع من التعليم، من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمنهجية والتنظيمية. نود التأكيد، هنا، على أهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة أو التجارب الرائدة أو الناجحة في العالم، وذلك لأنه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فإن المنافسة لأي نظام تعليمي لم تعد قاصرة بين مؤسساته الوطنية أو المؤسسات الإقليمية، بل تجاوزتها إلى الجامعات والكليات والمعاهد العليا وأنظمة التعليم العالي العالمية.

ونختم الدراسة بإبداء بعض الملاحظات والرؤى فيما يتعلق بهذه الجامعات أو الكليات وفروعها وربما مدى مناسبتها لبيئة المملكة العربية السعودية وطبيعتها الثقافية.

# الفصل الأول

مقدمة عامة

## مقدمة عامة

نعرض في هذا الفصل تمهيدا يتعرض لتطور التعليم العالي ونستعرض بعض مقوماته ونشير إلى بعض مشكلاته ودوره في التنمية المجتمعية والاقتصادية بشكل خاص. نقدم بعد ذلك للتغيير الذي طرأ على اقتصاديات التعليم وعلى موضوع تحويل التعليم من خدمة عامة تقدمها الدولة لمواطنيها إلى سلعة تعني الدول بجدواها الاقتصادية وتعمل على نشرها في المجتمع وزيادة المشاركة فيها. نتقل بعد ذلك إلى تشخيص مشكلة الدراسة وهي وجود جامعات أجنبية في مجتمعات تختلف عن بيئاتها، منها أجنبية التمويل أو أجنبية التنظيم أو أجنبية اللغة والانتماء أو أجنبية الارتباط الإداري. وفي نهاية هذا الفصل، نذكر القارئ وبإيجاز بأبرز التجارب المشهورة في التعليم الأجنبي وخاصة ما هو موجود في العالم العربي، بالإضافة إلى بعض الممارسات غير المقننة لهذا التعليم.

لعل من أبرز مبررات مركز البحوث والدراسات في الوزارة لدراسة هذا الموضوع ما يلي:

- أصبحت المملكة عضواً في منظمة التجارة العالمية منذ منتصف شهر ديسمبر لعام ٢٠٠٥م، ولهذا الانضمام متطلبات وميزات تهم قطاعات عدة، ومنها التعليم العالي.
- تقدمت جامعات كثيرة لفتح فروع لها، كما تقدمت شركات أو مؤسسات لفتح جامعات بأنظمة أجنبية، أو جامعات أجنبية لأبناء رعايا الدول الأجنبية في المملكة، وذلك من خلال الهيئة العامة للاستثمار أو بالاتصال بوزارة التعليم العالي للتعرف على الشروط والضوابط لذلك.
- تبدي الهيئة العامة للاستثمار حماساً لفتح هذا المجال للاستثمار الأجنبي، وقد كان لمحافظها ونائبه مناقشة لهذا الموضوع مع وزير التعليم العالي ووكيل الوزارة للشؤون التعليمية أدى إلى محضر مشترك، يوجه بمتابعة ذلك بين الجهتين.

- حاجة الوزارة إلى تنظيم أمور التعليم العالي غير الحكومي ليشمل التعليم العالي الأجنبي بحيث يمكن مساعدة الكليات والجامعات الأهلية حديثة النشأة وبتيح الفرصة لتعليم أجنبي متميز، إن أمكن، في شكل فروع جامعات أو جامعات أو مشاريع تعليم عالي مشتركة.
- ضرورة وضع ضوابط مقبولة للمتطلبات الثقافية والأكاديمية واللغوية والتنظيمية تضمن هذه الجامعات من الإسهام الإيجابي في التعليم العالي السعودي وتتيح له ميزات العالمية والانتشار والتكامل مع أنظمة التعليم العالي الأخرى في العالم.

## ١-١ تمهيد

لقي التعليم العالي في السنوات القليلة الماضية اهتماماً عالمياً وإقليمياً ومحلياً أو وطنياً كبيراً، وعقدت لتطويره ندوات ومؤتمرات وحلقات نقاش تم تشريح كل مكوناته تقريباً. كما تم إجراء كثير من العمليات العلاجية أو التصحيحية أو التجميلية لمكوناته. وعمدت إلى زيادة أعداد مؤسساته سواء الناتج منها عن تخطيط متقن أو تخبط عشوائي لا بد وأن يظهر عليه طفرات جينية، أو ما يسمى بالإصلاح أو التطوير الشامل في هذه المؤسسات.

وتشير كثير من الدراسات إلى أن للتعليم عدد من الأدوار المجتمعية والتنمية والتي منها على سبيل المثال لا الحصر:

- يسهم في تحسين المهارات المختلفة مثل المهارات الفنية والإدراكية ومهارات الاتصال والتسويق.
- يحفز الدافع الذاتي ويدعم الطموح الشخصي والتنافس والإبداع.
- يحسن بيئة عمل المرأة ومجالات إنتاجها وإسهامها.
- رفع الإنتاجية في المجتمع والمؤسسات الإنتاجية المختلفة.
- يزيد من الوعي في برامج وخطط الاستثمار والادخار.

- يساعد على التغيير والتطوير التقني .
- يسهم في تحسين المستوى الصحي ويزيد من متوسط طول الحياة في المجتمعات.
- يتيح فرص وتدريب أكثر للشباب وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني والتنمية المجتمعية.
- يساعد على زيادة الدخل الأسري وتطوير عدالة توزيع الثروة في المجتمع.
- يزيد من فرص العمل في مؤسسات القطاعين العام والخاص.

وفي المقابل فإن الإدارة غير الجيدة للتعليم العالي وعدم التخطيط له وعدم متابعة مناسبة مؤسساته وتمويله لطبيعة المجتمع واحتياجاته قد يؤدي إلى عكس نتائج الأدوار السابقة له من إيجابية مرغوبة إلى سلبية تقدم للمجتمع مشكلات كثيرة. من هذه المشكلات زيادة التكلفة، وارتفاع نسبة البطالة، وعدم انتشار التعليم، وعدم تكافؤ الفرص والتخلف، وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، من بين ظواهر سلبية أخرى.

أدركت دول كثيرة أن في صلاح الجامعات صلاح كل مؤسسات المجتمع التخطيطية والاستثمارية والتنمية. كما أدركت دول أخرى توفير التعليم العالي والتدريب في مؤسساته وأحسن تقدير تكاليفه وتقدير الصرف والدعم المالي له. تمت دراسة مشاكل القبول والاستيعاب، وأساليب التدريس، ومعوقات البحث العلمي، ومتطلبات الدراسات العليا، والخدمات الموفرة للمرحلة الجامعية و الدبلوم المتوسط. كما تعرضت دراسات عدة للجدوى الاقتصادية، وأهمية التجديد والتحديث والإصلاح. قامت الدول بعرض تجارب للنماذج الجامعية الجديدة، ولأساليب التمويل، وبدائل التطوير الأكاديمي، وتحديد أسس البنى التحتية، تكاليف التقنية في التعليم وأساليب انتشارها. ودرست أبحاث عدة لتأثير العولة على التعليم العالي وتسليعه والتي منها: التعليم الأهلي، والجامعات المنتجة، والجامعات الرائدة، وشركات الجامعات . كما تعرضت أبحاث ودراسات إلى

طبيعة الإدارة الأكاديمية والإدارة الفنية ودور الجامعة في خدمة المجتمع، وضرورة التوسع والانتشار في التعليم العالي. وأكدت كثير من مؤسسات التعليم العالي الحديثة على إخضاعه للتخطيط وتحديد مؤشرات الجودة فيه. استحدثت كثير من الدول مؤسسات ومراكز لإعداد امتحانات القياس وامتحانات القبول وتطوير اختيار الطلبة، وأنشأت مراكز متخصصة للتقويم والاعتماد الأكاديمي. أكدت دراسات كثيرة على أهمية موازنة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل أو له. أصلحت موضوعات الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية والشفافية والاستقلال من مقومات مؤسسات التعليم العالي. أشركت دول كثيرة المؤسسات المهنية المتخصصة في تقويم التعليم العالي، وقبلت مساهمات المؤسسات المدنية في التعليم من تنظيمات طلابية وشركات وأولياء أمور وجهات مستفيدة أخرى في صياغة متطلبات التعليم العالي وتقويم أداءه وفي مراقبة إنتاجيته.

من ناحية أخرى بدأ بعض الاهتمام بالتعليم العالي مرة أخرى منذ التحضير لمؤتمر اليونسكو عن التعليم العالي في الأقاليم أو المناطق الدولية المختلفة في العقد الأخير من القرن الميلادي المنصرم. فقد عُقدت لذلك الندوات والمؤتمرات، وعقدت الدول العربية في هذا السياق مؤتمراً إقليمياً للتعليم العالي في بيروت، وعقدت الدول الأوروبية مؤتمراً لها في بالميرو، وعقدت الدول الشرق آسيوية مؤتمراً لها في طوكيو، وعقدت دول أمريكا الجنوبية مؤتمراً لها في هافانا، كما عقدت الدول الإفريقية مؤتمراً لها في داكار من بين مؤتمرات أخرى. انتهت هذه التظاهرات أو التجمعات بعقد مؤتمر عام لكل الدول الأعضاء في اليونسكو عن التعليم العالي تمكنت هذه الدول من الوصول إلى صياغة إعلان باريس بعد سلسلة من الإعلانات التي انتهت بها هذه التظاهرات كان من بينها إعلان بيروت الخاص بالدول العربية.

كانت المملكة من بين الدول المعنية بالتعليم العالي وعقدت ندوة "التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية" في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شوال ١٤١٨ هـ. وشهد التعليم العالي بعد ذلك نمواً كبيراً حتى تضاعف عدد الجامعات من سبع أو ثمان إلى ستة عشر جامعة ومنتظر المزيد. بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للتعليم الأهلي ودراسة إمكانية السماح للتعليم الأجنبي بمختلف أشكاله وأنماطه.

إن الوضع القائم حول عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الثانوية دفعت التفكير إلى إيجاد حلول متعددة لتلك الظاهرة. ويعزي بعض التربويين إلى أن الموافقة على المؤسسات الأهلية (الربحية وغير الربحية) في إنشاء كليات و جامعات أهلية إلى التزايد أو الإقبال المتزايد على التعليم العالي من مختلف الفئات الاجتماعية ، وربما كان السبب كذلك في إنشاء كليات المجتمع ، والتوسع في فتح كليات وأقسام جديدة في الجامعات القائمة، فما زالت هناك طروحات ومقترحات عديدة حول التعامل مع مشكلة عدم القدرة على استيعاب الطلاب في مؤسسات التعليم العالي.

إن إنشاء جامعات وكليات أهلية ليس بالأمر الهين واليسير ، و الصعوبة ليست مقتصرة على الشق الإداري و المالي فقط، بل يتعدى إلى ما هو أهم من ذلك بكثير، إلى النواحي التعليمية والأكاديمية، وما يرتبط بها من استقطاب أعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة ووضع البرامج والخطط الدراسية الملائمة لحاجة سوق العمل والقطاع الوظيفي في المملكة.

لقد كانت وما تزال وزارة التعليم العالي تشرف على التعليم العالي وتعمل على ضبط النوعية والجودة سواءً للخريجين من المؤسسات الداخلية أو لمن يدرس في الخارج تحت إشراف الوزارة أو على حسابه الخاص ، عن طريق لجنة معادلة الشهادات الجامعية.

إلا أن الضغط المستمر، والبطء في الزيادة الاستيعابية للجامعات في الداخل أدى إلى الإسهام في زيادة المتوجهين للاغتراب للدراسة في مختلف بقاع المعمورة، وأصبح هم كثير من أولياء الأمور البحث لإيجاد مقاعد لأبنائهم وبناتهم (لمن يقدر على ذلك منهم مالياً - مع المغامرة على بعض السلوكيات الغريبة التي قد يتعرض لها الأبناء في الخارج).

يعود تاريخ الجامعات الأجنبية في الدول العربية إلى بداية القرن العشرين عندما أقام عدد من الأميركيين المهتمين بالتعليم في تأسيس الجامعة الأمريكية في القاهرة (AUC) وذلك عام ١٩١٩م، تلتها الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB) عام ١٩٦٦م.

بدأت كثير من الجامعات في الربع الأخير من القرن العشرين الميلادي ممارسة نشاطها التعليمي والأكاديمي في دول أجنبية عنها ، عن طريق إقامة كاملة وفسح مؤسسي محلي وربما بناء حرم جامعي أو مقر لها في تلك البلدان أو عن طريق فروع لها ، على أن تكون مقراتها الأصلية ومراسيم عملها أو تخويلها بمنح الدرجات محكوم بأنظمة دولها. كما أن العنصر الأجنبي يختلف من جامعة إلى أخرى كأن يكون التمويل أو المناهج أو أحيانا الشكل واللوائح والتنظيم أو عدد من هذه العوامل أو كلها. سنعمد ، في هذه الدراسة إلى استعراض أهم أو أبرز هذه الجامعات سواء في العالم العربي أو بعض الدول الأخرى.

كما توجد جامعات كثيرة تمارس نشاطها في دول أخرى عن طريق التعليم عن بعد واستخدام شبكة الانترنت والبريد الإلكتروني للتواصل مع طلبتها. وهذه الجامعات أو البرامج عبر الحدود ، سواء عن طريق شبكة الانترنت أو الإرسال التليفزيوني أو الراديو أو ما يسمى بمؤتمرات ومحاضرات السمع بصرية أو الفيديو ، لا تزال محل جدل ولم تُصدر أي من منظمات التقويم والاعتماد بعد معايير مقبولة دولياً للحكم على صلاحية هذه الجامعات وجودة برامجها ، بالرغم من انتشارها في العديد من الدول. والأغلب في هذه البرامج أن كل دولة تتيح الفرصة لمؤسساتها الوطنية لممارسة هذا النوع أو الاسلوب من التعليم العالي ، نظرا لما تلعبه هذه المؤسسات من دور رئيس في نشر التعليم العالي وزيادة نسبة المشاركة فيه من الفئات العمرية المختلفة.

بعد انتشار ثقافة التقويم والاعتماد وكثرة الجامعات الأجنبية وفروعها ، مع بداية القرن الميلادي الحالي، برزت العديد من المشكلات بين الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي الأجنبية والدول المضيفة لها لأن أغلب هذه الجامعات والكليات تدخل ضمن تصدير التعليم العالي من الدول الغنية غالباً إلى الدول النامية ، وزاد الوعي في كثير من الدول المصدرة والمستهلكة بضرورة وضع مواصفات لهذا المنتج التعليمي.

ظهرت كذلك بعض المعوقات والمشكلات التنظيمية والثقافية والاجتماعية والتنوعية بين الجهات المعنية بالتعليم العالي في الجامعات الأجنبية وفروعها ، وكان لا

بد من وضع إطار أو منبر للتفاوض حول هذه الأمور للوصول إلى صياغة تتعامل مع متطلبات أغلب الأطراف المعنية بهذا التعليم.

بدأت كثير من برامج التعليم العالي تنتقل من دولة إلى أخرى دون تنسيق مسبق بين الدول المصدرة أو المستوردة له. وقد كان التصدير للتعليم العالي أو استيراده إلى عهد قريب محصور في البعثات الدراسية التي توفرها كثير من الدول لمواطنيها للدراسة في الجامعات الأجنبية أو المنح التي تقدمها الدول المتقدمة وبعض المؤسسات التعليمية الخيرية أو السياسية للطلبة الأجانب لدراسة التعليم الجامعي في الدول المانحة. كان تأثير الدولة المستفيدة في تحديد البرامج التي ترغب الابتعاث إليها أو الجامعات أو المستويات التي تهدف الابتعاث إليها واضحاً، كما كان لكثير من الدول المستفيدة من المنح الأجنبية دور في اختيار الطلبة أو ترشيحهم وتحديد التخصصات التي يدرسونها. كما خصصت بعض الجامعات برامج للطلبة الأجانب تبين لكثير من الدول عدم جودة بعضها فعملت كثير من الدول النامية على عدم قبول خريجي البرامج الجامعية أو المتوسطة المخصصة لغير مواطني دولة مقر الجامعة. أما في الوقت الحالي فأصبح التعليم العالي ينتقل بفروعه التقليدية تارة و تارة أخرى عن طريق استثمارات أو مشاريع خيرية لفتح جامعات أو كليات أو معاهد أجنبية مستقلة أو عن طريق برامج التعليم عن بعد لدرجة أن بعض الجامعات لا تتمكن من معرفة المواقع الجغرافية، ولكل المستفيدين من برامجها. كما توجد مؤسسات وطنية في عدد من الدول تعمل منفردة أو بالتعاون مع مؤسسات دولية أو جامعات ومؤسسات تعليم أجنبي قد بدأت بفتح جامعات وطنية التسجيل والمقر ولكنها تتبع نظاماً أجنبياً لدولة متقدمة.

أشرنا فيما سبق إلى أن من أهم الملاحظات، في الماضي، هو أن يكون برنامج التعليم العالي في بلد ما ولكنه مخصص للأجانب فقط أو للأجانب من جنسيات معينة وذلك لأنه ربما لا يلتزم بالمستوى الجيد أو المقبول من المتطلبات الأكاديمية في دولة المقر، أما الآن فقد أصبح الوضع مختلفاً تماماً حيث أن الفرع لكلية أو جامعة في الدولة الأجنبية يحتاج لأن يثبت مراعاته للمتطلبات الاجتماعية والثقافية ومتطلبات سوق العمل في الدولة المضيفة للبرنامج أو المستفيدة منه. كما تأمل بعض الدول

المضيضة أو المستوردة لبرامج التعليم العالي أن لا يقل المستوى الأكاديمي أو المهني عن البرامج المحلية للدولة أو الدول المصدرة لهذا النوع من التعليم.

بالإضافة إلى ذلك فقد دخلت، و بقوة، برامج التعليم عن بعد والتعلم الإلكتروني، مما أفقد كثير من معايير الاعتماد التقليدية قيمتها الحقيقية، وحد من قدرة كثير من الدول على مراقبة البرامج التعليمية التي يدرس فيها مواطنوها. حدثت وتحدثت، في هذه البيئة المتعددة الوسائل، كثير من التجاوزات في المستوى التعليمي وفي الالتزام بمعايير ضمان الجودة، مما يؤدي أحياناً إلى عدم حماية الأطراف المستفيدة وهم الطلبة وأولياء أمورهم من هذه التجاوزات.

نتج عن ذلك تردد دول كثيرة في السماح لفروع جامعات أجنبية على أراضيها بدعوى عدم التزام هذه الفروع بالمعايير الأكاديمية ومتطلبات ضمان الجودة سواء في دول مقارها الرئيسية أو الدول الحاضنة لفروعها.

ترى بعض الدول كذلك أن الدول المصدرة لا بد أن تلتزم أخلاقياً أو مهنيًا بحد أدنى مما تصدره من تعليم عالي وهو أمر يصعب تطبيقه لأن المال والاستثمار عامل مؤثر على القيم والأخلاق والممارسة المهنية ومتأثر بها، بالإضافة إلى صعوبة متابعة الدول لبرامج خارج حدودها، وعدم وجود أنظمة تلزم الكليات والجامعات من جنسية معينة مثلاً بتطبيق معايير الجودة والتقييم في الداخل أو الخارج.

كما أن متطلبات العولمة وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)، تتوقع من الدول المستوردة للتعليم العالي الأجنبي أن لا تميز في معاملاتها بين تعليمها الوطني والتعليم الأجنبي لضمان المنافسة العادلة ولتشجيع التبادل المعرفي والتجاري والحوار بين الشعوب مع العمل على حماية المستفيدين أو المستهلكين للتعليم العالي المستورد والمحلي على حد سواء.

لكل هذه الأسباب كان لا بد من التعامل مع هذه المشكلات وبالتالي تدخل مؤسسات عالمية مقبولة للطرفين (الدول المصدرة والمستوردة للتعليم العالي) لوضع معايير مقبولة ومناسبة وعلمية أو تقنية ولها القدرة على المشاركة من كل الأطراف المستفيدة سواء الدول أو المنظمات الطلابية أو المنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الاهتمام بهذا الموضوع.

مما سبق نرى اعتراف الدول، والمنظمات الدولية وبعض المنظمات الإقليمية، بحاجة الدول عامة والدول النامية خاصة لتطوير تعليمها العالي، ونلمس سعي هذه المجموعات، دول ومنظمات، للعمل على توسيع المشاركة فيه من الفئات العمرية المختلفة والطبقات الاجتماعية، وكذلك إدراكها لوجود صعوبات ومشكلات تحد من هذا التوجه. ولأن للتوسع إيجابيات فلوسائله وطبيعته عملها سلبيات قد تلحق بعض الضرر بالفئات المعنية أو المستهدفة للاستفادة من التعليم العالي.

ومما سبق يمكن لدارس هذا الموضوع مراعاة العناصر التالية:

- ملائمة الفكرة وتوجهاتها أو أنواعها المختلفة لمنظومة التعليم العالي في المملكة.
- مراجعة الآثار الاجتماعية والثقافية المحتملة (كأن ترغب جامعة دينية غير إسلامية فتح فرع لها في المملكة لتدريس الدين ....، أو طرح تخصصات وعلوم لا تتفق مع ثقافة ودين المجتمع المسلم).
- طبيعة التخصصات وتنوعها والمستويات الدراسية المرغوب تقديمها أو توفيرها (دبلوم، أو جامعي، أو دراسات عليا ....الخ).
- النظر في دراسة مقترحات لضوابط مناسبة ومقبولة وكافية وتتسم بالشفافية والقدرة على المتابعة، ومنها الضوابط العلمية / الإدارية / المالية / الثقافية).
- أهمية توحيد أو تنويع لغة التدريس وطريقته و أنماط التعليم مثل عن بعد والتعليم الإلكتروني أو التعليم التقليدي.
- النظر في وضع متطلبات المنشأة التعليمية والمستلزمات التشغيلية الفنية تكون مناسبة وتلاءم التغيرات والتقدم التقني.
- تعريف الجامعة أو الجامعات أو الكليات الأجنبية على أنها مؤسسات أهلية أو أجنبية في بعض عناصرها مثل التمويل أو المنهج أو التنظيم أو الارتباط.
- تبني إجراءات معقولة للتصريح من وزارة التعليم العالي أو الهيئة العامة للاستثمار أو وزارة التجارة أو ربما وزارة الخارجية أو دور كل جهة ....الخ).
- تحديد الضمانات التي تضمن حقوق الجهات المستفيدة وخاصة الطلبة وأولياء الأمور ومن ذلك أنواعها ومقدارها و كيفية ضبطها.

- تحديد أسلوب تطبيق الاعتماد الأكاديمي (سعودي / أجنبي / كلاهما).
- التعرف على السلبيات والإيجابيات وكيفية متابعة تأثيرها على المجتمع.
- وصف أو تبني معايير جودة ملائمة وكيفية ربطها بالمعايير المطبقة في فرع الجامعة مع الجامعة الأصلية.
- تأثير افتتاح مثل هذه الفروع من الجامعات الأجنبية على التعليم العالي الأهلي أو الحكومي؟ هل هي منافسة لمؤسسات التعليم الأهلي؟
- النظر في مستوى المرونة التي يمكن أن تحصل عليها الجامعة الفرع لتنفيذ برامجها وخططها الدراسية واستقدام أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

## ٢-١ تسليح التعليم

تشير كثير من الدراسات والمحاضرات في مؤتمرات التعليم العالي إلى أن التعليم العالي هو استثمار لأعلى أنواع الموارد وهو المورد البشري، وأن الاستثمار في التعليم قضية تتعلق بمستقبل الوطن وأمنه وسلامه الاجتماعي. كما تؤكد تقارير التنمية البشرية المتتالية منذ عام ٢٠٠٢م، إلى أن الإنسان أصبح رأس المال المعرفي والرصيد الأساس، وأنه لا بد من تنمية الفرد والمجتمع ضمن خطة تنمية شاملة ومتكاملة، لما لذلك من عوائد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا لا بد من توفير الموارد والاستثمارات اللازمة لتطوير التعليم العالي بمحاورة المتعددة. ومن ذلك نرى أهمية توفير بيئات ملائمة للاستثمار تمكن كل القوى القادرة والمؤسسات المجتمعية القائمة في المجتمع من الإسهام الفاعل في التعليم، أنظر على سبيل المثال لكل من عبد الواحد (٢٠٠٥م) و عماد الدين (٢٠٠٤م).

عُملت كذلك كثير من الدراسات مثل سورطي (٢٠٠٤) و Alexander (١٩٩٦م) و Driscoll (١٩٩٨م) على أنه كان لهذه النظرة الاقتصادية في التعليم عموماً والتعليم العالي على وجه الخصوص أثراً في تسليح التعليم والعمل على أن تكون مؤسساته إنتاجية وتقدم خدمات بمقابل مادي وتقاس جودتها وملائمة خدمات ونوعية منتجاتها أسوة بالمصانع والمؤسسات والشركات.

وقد أوردت الدراسات المختلفة تبريراً لكون التعليم قضية استثمار وطني وإقليمي وربما يمتد تأثيره على الاقتصاد العالمي. نذكر من هذه المبررات أن التعليم يخضع للإنتاجية وهي المقياس الحقيقي لتقدم الدول أو تخلفها، كما أن التنمية الاقتصادية تعتمد على نوعية التعليم وجودته. ومن المعروف كذلك أن إنتاجية الفرد تتناسب طردياً مع مقدار التعليم الذي حصل عليه ونوعيته ومستواه. وأن ثورة المعلومات لا تعدو كونها أو أساسها المعرفة وتقويمها وتطويرها وحسن استغلال عائداتها، وأصبحت المعرفة موضوعاً كبيراً لتنمية اقتصادية. ونظراً لأن المنتجات الصناعية تُقاس بمقدار ما تحويه من عنصر معرفي فقد أصبح نجاح برامج التعليم العالي في أي دولة هو مقدار ما يمتلكه مواطنوها من المعرفة.

كما أن التعليم العالي يسهم في عناصر التنمية في المجتمع من خلال عدد من العوامل مثل إعداد القوى العاملة المؤهلة الخبيرة، على أنها أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير الاتجاهات الإيجابية لدى الفرد نحو القضايا التنموية الرئيسية، مثل: التربية الأسرية، البيئية، المساواة والعدل وحب العمل والإنتاجية، والتعايش مع الآخرين. ومن ذلك استخدام البحث العلمي وتقنياته، وتوظيفه في حل المشكلات المتعددة. زيادة المنافسة الوطنية في الأسواق والتجمعات الاقتصادية الإقليمية أو العالمية وذلك من خلال تحسين قدرة الفرد على المنافسة المجتمعية وتزويده بثقافة الإنتاج وحب العمل.

ولقد أدركت كثير من الدراسات أن تسليح التعليم العالي وكذلك الاستثمار فيه والبحث في جدواه يتطلب التفاعل مع الثقافات العالمية والانفتاح على التجارب الإنسانية. والعمل على تهيئة المواطن العربي لمواجهة تحديات العولمة مع الحفاظ على منظومة الأخلاق والقيم والتقاليد الدينية أو المجتمعية. بالإضافة إلى سرعة مواكبة التقدم العلمي في التقنية واستخدام أساليب وتجارب ناجحة من كل أقطار العالم والتي كان من بينها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. لهذا كان لتسليح التربية عموماً والتعليم العالي بشكل خاص ولثورة المعلومات وللحاجة للمتابعة الآنية للتغيرات في التعليم العالي وسوق العمل والإنتاج كان للجامعات الأجنبية دور في ذلك.

### ٣-١ تشخيص المشكلة

ناقشت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ( اليونسكو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس وطوكيو ومن ثم باريس، خلال عام ٢٠٠٥م، وعلى مدى ثلاثة اجتماعات موضوعاً مهماً كان موجهاً لاقتراح آلية دولية تتفق عليها الدول المصدرة للتعليم العالي والمستقبله له، وكانت هذه اللقاءات تهدف إلى وضع "دليل ضوابط النوعية في التعليم العالي عبر الحدود" وبرعاية المنظمتين. كما كان الهدف وضع مسودة لدليل أو إطار يمكن الرجوع إليه للتعامل مع مشكلة تصدير واستيراد سلعة التعليم العالي.

والجديد في الأمر أن التعليم أصبح، في نظر المجتمعين في المؤتمر والذي استمر لمدة يومين متتاليين في كل مرة، سلعة عامة. لهذه السلعة منتج سواء في الجامعات الأجنبية القائمة في الدول النامية غالباً أو فروع لجامعات أجنبية معروفة إما بتميزها أو أحياناً بسوئها في مقرها الأصلي وتحتضن الفروع دول نامية كذلك. بالإضافة إلى ذلك توجد البرامج الموجهة عبر شبكة الانترنت للتعليم عن بعد لجامعات قد يزيد عدد طلابها في الدول النامية عن طلبتها في مقرها الأصلي. كما يوجد مستهلك أو مستفيد لهذه السلعة، وهم الطلبة، والذي لا يتمتع، أحياناً، بحد أدنى من الحماية التي يتمتع بها مستهلكو أبسط السلع الاستهلاكية. فيحدو بعض الطلبة في الدول الأمل للحصول على شهادة أو وثيقة تؤهله لعمل يتيح له الفرصة لبدء حياة معقولة في بلده أو خارجها، أو ولي أمره الذي بذل كل ما توفر له في حياته العملية، أو بقروض من بنوك يزداد ثقل سدادها بمرور الزمن. أما المستورد فهي تلك الدول النامية التي زاد خريجوها في الغالب على الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي فيها فوجدت في هذه الجامعات والفروع متنفساً يحد من النقد الموجه للدولة ومحدودية الصرف على التعليم العالي أو عدم تجانس الصرف، أو عدم ملاءمة مخرجات الجامعات لسوق العمل ومتطلبات الاقتصاد الوطني فيها، أو لسوء التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي .. من بين أمور شتى.

بالإضافة إلى ذلك فإن للجامعات الأجنبية أو لفروع الجامعات الأجنبية المعروفة في البلدان النامية جاذبية كبيرة، لأن لكثير منها تاريخاً عريقاً في التعليم العالي، قد يصل بعضها إلى مئات السنين، ولها في بلدانها سمعة بين الجامعات ولخريجها بريقٌ أكثر وفرصة عمل أفضل في أحيانٍ أخرى. بعض الدول النامية تود أن تظهر على أنها منفتحة على الثقافة الغربية، أو ثقافة الدول المتقدمة، وأنها لا تضع عوائق أمام أي استثمار كان حتى الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي، ولأن كثير من هذه الدول لا تمتلك نظام تقييم واعتماد لمؤسساتها في التعليم العالي فلا تتوقع من الآخرين أن تكون مؤسساتهم المهاجرة، إذا جاز التعبير، تلتزم بحد أدنى لأي مؤسسات تقييم أو اعتماد.

تشتكي كثير من الدول النامية بأن الجامعات الأجنبية أو فروعها في الدول النامية لا تمثل المستوى الأكاديمي والجدي في التعليم التي تتمتع بها جامعات مماثلة لها في بلدها الأصلي، أو أن المستوى في الفرع أقل من المستوى في الأصل بكثير. وترى بعض الدول النامية أن من مسؤولية الدول المتقدمة أن لا تصدر إلا ما يليق بمستواها وأنه من المثل العليا والأمانة والأخلاق أن لا تصدر من التعليم إلا أجوده وأنه إذا كان من المتوقع أن تكون الصدقة أو التبرع من أفضل المال فكيف يكون البيع للتعليم وبمقابل أو الاستثمار فيه وتقديم الشيء منه. ويرى آخرون أنه عندما يختلط المال والاستثمار بالأخلاق فإن تعريف الأخلاق يتغير ولا بد من ضوابط لها يتفق عليها المصدر والمستورد والمستهلك.

بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن التقييم والاعتماد لكل الجامعات الأمريكية أمر اختياري وتقوم به مؤسسات مستقلة وغير حكومية، وبالتالي لا يمكن أن تفرض الدولة التقييم على الجامعات في الخارج سواء كانت برأس مال أمريكي أو فروع لجامعات أمريكية. ويشارك الولايات المتحدة الرأي كثير من الدول المتقدمة لأن حماية المستهلك تأتي من المستورد، وليس من المصنع ومن الصعب على كثير من الجامعات متابعة طريقة عمل فروعها بدقة حتى لا تتعارض أنشطة المتابعة مع سيادة الدول الأخرى المستوردة للتعليم العالي. كما

أنه من الصعب أحياناً في برامج التعليم عن بعد أن تعرف الجامعة موقع الطالب المتلقي للتعليم في الدولة المستوردة أو أحياناً موقعه على الكرة الأرضية.

نود التأكيد إلى أن انتقال كثير من برامج التعليم العالي من دولة إلى أخرى يحدث دون تنسيق مسبق بين الدول المصدرة للتعليم العالي أو المستوردة له، وقد كان التصدير للتعليم العالي أو استيراده وحتى قبل بضع سنوات، خلت، محصوراً في البعثات الدراسية التي توفرها كثير من الدول لمواطنيها للدراسة في الجامعات الأجنبية أو المنح التي تقدمها الدول المتقدمة وبعض المؤسسات التعليمية والخيرية أو السياسية للطلبة الأجانب، لدراسة التعليم الجامعي في الدول المانحة. كان تأثير الدولة المستفيدة في تحديد البرامج التي ترغب الابتعاث إليها أو الجامعات أو المستويات التي تهدف الابتعاث إليها واضحاً.

كما كان لكثير من الدول المستفيدة من المنح الأجنبية دور في اختيار الطلبة أو ترشيحهم وتحديد التخصصات. أما في الوقت الحالي فأصبحت الجامعات تنتقل بفروعها التقليدية تارة أو عن طريق استثمارات، أو مشاريع خيرية لفتح كليات أجنبية مستقلة، أو عن طريق برامج التعليم عن بعد لدرجة أن بعض الجامعات لا تتمكن من معرفة المواقع الجغرافية لكل المستفيدين من برامجها. كما لا تتمكن بعض الدول من حصر الجامعات أو الفروع التي تعمل على أراضيها والتي يعد بعضها برامج من خلال مؤسسات خدمات ومعاهد فنية أو تدريبية أو مؤسسات تجارية أخرى.

كانت لجان معادلة الشهادات ترى وفي كثير من الدول أن من أبرز مؤشرات سوء البرنامج الشائعة هو أن يكون برنامج التعليم العالي في بلد ما ومخصصاً للأجانب فقط، أو للأجانب من جنسيات معينة، وذلك لأنه ربما لا يلتزم بالمستوى الجيد أو المقبول من المتطلبات الأكاديمية في دول المقر. كما كانت كثير من لجان معادلة الشهادات لا تقرر البرامج الأجنبية بالانتساب أو التعليم عن بعد أو الدراسة بالتفرغ الجزئي. وكل هذه المتطلبات أو المواصفات، السابق ذكرها، للدرجة العلمية الجيدة أو الشهادة الجذابة لم تعد قائمة إما جزئياً أو كلياً، وبالتالي

لا بد من تطوير أساليب المعادلة السابقة بما يتناسب والتقدم التقني ويتعامل مع الجامعات أو فروع الجامعات بكفاءة.

لعل من أهم أسباب التغيير، في مواصفات الدرجة أو الشهادة الجيدة أو المقبولة، هو أن أصبح وضع التعليم العالي مختلفاً تماماً عن السابق حيث أن الفرع لكلية أو جامعة في الدولة الأجنبية يحتاج لأن يثبت مراعاته للمتطلبات الاجتماعية والثقافية ومتطلبات سوق العمل في الدولة المضيفة للبرنامج أو المستفيدة منه، وبالتالي فهو موجه لغير مواطني ممولي الجامعة أو مواطني دولة المقر. بالإضافة إلى ذلك فقد دخلت برامج التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني بقوة، مما أفقد كثيراً من المعايير التقليدية للاعتماد قيمتها الحقيقية وحد من قدرة كثير من الدول على مراقبة البرامج التعليمية التي يدرس فيها مواطنوها. حدثت وتحديث في هذه البيئة المتعددة الوسائل كثير من التجاوزات في المستوى التعليمي وفي الالتزام بمعايير ضمان الجودة، مما يؤدي أحياناً إلى عدم حماية الأطراف المستفيدة وهم الطلبة وأولياء أمورهم من هذه التجاوزات.

أوردت دراسة حديثة في استراليا أن عدد الجامعات التي يشار إليها بطواحين الشهادات (diploma mills) يفوق المائة والخمسين جامعة وأن من بينها جامعات معروفة وقديمة، ولكنها تخصص في بعض برامجها ممارسات غير مقبولة، ولبعض هذه الجامعات الطواحين فروع في أكثر من دولة وتمنح شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة مقابل رسم أو ثمن مادي، بالإضافة إلى أي خبرات أو شهادات علمية أو دورات تدريبية أو إبداع يدعيه شخص لنفسه. أنظر على سبيل المثال لكل من (The weekend Australia (2003)) و (Philly Burbs (2004)) و (Chronicle of Higher Education (2004a,2004b)).

نتج عن ذلك تردد دول كثيرة في السماح لجامعات أجنبية أو فروعها بدعوى عدم التزامها بالمعايير الأكاديمية ومتطلبات ضمان الجودة سواء في دول مقراتها الرئيسية أو الدول الحاضنة لفروعها، أو من واقع بدايتها عبر فروع أو عبر وكلاء ومسوقين لخدماتها لا يلتزمون بتطبيق أدنى المعايير الأكاديمية أو غير مؤهلين لتطبيقها من واقع خبرتهم وإمكاناتهم ونشاطهم. كما أنه لا يوجد، في كثير من

الدول النامية، مفهوم للتقويم الخارجي والاعتماد أو متطلبات ضمان الجودة أو حتى التقويم الذاتي وأحياناً لا توجد أية رقابة على مؤسسات التعليم العالي أو متابعتها، بدعوى الحرية الأكاديمية، وهي الوسيلة، للتخلص من أي شفافية أو الالتزام بأي مستوى أو توفير معلومات عما يجري في كثير من جامعات الدول النامية أو مؤسسات التعليم العالي فيها. ومن الملاحظ أن أغلب الدول النامية، الثلثين تقريباً لا تملك مؤسسات مستقلة أو حكومية لعمل التقويم والاعتماد للبرامج الأكاديمية أو المهنية لمؤسسات التعليم العالي فيها. ولا زالت الدول التي بدأت في هذه الأنشطة محدودة الخبرة ومعظمها في مراحل التكوين الأولي أو التجارب.

من ميزات العولمة وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بالنسبة للدول المتقدمة، وسلبياتها، بالنسبة للدول النامية ومن بديهياتها أن لا تميز الدول المستفيدة من التعليم العالي الأجنبي في معاملاتها بين تعليمها الوطني والتعليم الأجنبي لضمان المنافسة العادلة، ولتشجيع التبادل المعرفي والتجاري، والحوار بين الشعوب مع العمل على حماية المستفيدين، أو المستهلكين للتعليم العالي المستورد والمحلي على حد سواء، كما لا يمكن للدول المستوردة أن تبالغ في الحوافز لتعليمها الأهلي أو الخاص، أو تبالغ في هذه الحوافز أو تستمر فيها حتى تضمن منافسة غير متحيزة بين الاستثمارين الوطني والأجنبي.

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى أن يغلب العامل المادي البحث على المستوى العلمي وإن تغلبت روح الاستغلال من الدول المتقدمة في تطوير التعليم العالي على روح المساعدة للدول الفقيرة أو النامية، ويحدث ذلك، بطرق نظامية ومشروعة لوجود فراغ نظامي أو عدم وجود تنظيم شامل لمنظومات التعليم العالي في الدول الأخيرة.

لن تتمكن الدول، وخاصة النامية منها، والتي لم تمتلك مؤسسات للتقويم والاعتماد أو لديها مؤسسات حديثة النشأة من استيراد تعليم عال بمواصفات قياسية، أقرتها اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع الأطراف الأخرى. كما لن تساهم بعض الجامعات الأجنبية أو فروعها في تطوير التعليم العالي المحلي في الدول النامية، لأنها لم تنافسه على الريادة في المستوى الأكاديمي، ولم يراع بعضها متطلبات المجتمعات الثقافية والاجتماعية أو حتى البنية الاقتصادية، بل وربما

ستسهم بعض مؤسسات التعليم العالي الأجنبي إما في زيادة الهجرة إلى الخارج أو في خلق عطالة مؤهلة تعي حقوقها السياسية على مجتمعاتها وربما تفتقد الانتماء وتتكرر للواجبات والحقوق التي تملها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تنعكس بعض الأمور الإيجابية إلى سلبية.

أقول ذلك مع وجود جامعات أمريكية أو جامعات أجنبية أخرى في بعض الدول العربية وفروع جامعات بريطانية في دول آسيوية تتمتع بمستوى أكاديمي مرموق وقدمت خدمات جليلة للمجتمعات المضيفة لها، ولكن من مجمل هذه الجامعات قليل جداً من يشار إليه بالبنان، ويرضي المستفيد والدولة المضيفة مقارنة بالأعداد من الجامعات أو الفروع أو البرامج الفجة، التي شحمتها ورم.

تعتبر الجامعات الأجنبية مرحلة تاريخية في مسيرة التعليم العالي ولا يمكن استبعادها وربما من المستحيل على بعض الدول أن ترفض ذلك، ولكن لا بد من تنظيم الممارسة الداخلية والمنظومة الوطنية وبناء المؤسسات المستقلة والنظامية لتقويم التعليم العالي واعتماده والعمل على توعية الدارسين أو المستهلكين أو المستفيدين للتعليم العالي. تجدر الإشارة إلى أن دراسة التجارب القائمة الجيد منها والسيء عامل مساعد لحماية المستهلك وتوفير الغطاء النظامي لذلك. كما أنه يجب إعادة ترتيب الأولويات بحيث يكون التعليم العالي وسيلة للعمل وللتنمية الاقتصادية وليس هدفاً بذاته، ويجب العمل على أن لا يكون عبئاً على الدولة والمجتمع ينتهي بمنح درجة علمية مكلفة مادياً ولا يمكن استيعاب حاملها في أي قطاع اقتصادي. على الجهات المعنية بالاستثمار الأجنبي أن يكون من أولوياتها توجيه الاستثمار لحل مشكلة البطالة أولاً وتوجيهه لتوفير فرص عمل يمكن أن تؤثر على توجهات التعليم العالي الوطني وتزيد من تفاعله مع التوجهات العالمية.

لن يكون لاستيراد التعليم الأجنبي الموجه لقطاعات اقتصادية مختلفة، عما هو مخطط له وطنياً، حتى بعد أن تتوفر ضوابط جودة النوعية، دور كبير في التنمية. ويجب أن لا نتوقع من الجامعات الأجنبية أو فروعها أن ترسم هيكلًا ناجحاً لاقتصاد الدول النامية وهو ما لا يمكن أن تعمله الجامعات الوطنية في كثير من الأحيان. ولكن يجب على كل دولة نامية أن تدرس إمكانياتها وتتعرف على

قدراتها وتحدد موقعها في النظام العالمي وتخطط لاقتصاد وتنمية في مجالات يمكن للجامعات الوطنية والأجنبية أن تسهم في تنمية القوى العاملة وتزويدها بالعلوم والمهارات المطلوبة.

تداخلت في المرحلة الحالية، وهذا من خصوصيات العولمة، متطلبات وأنشطة القطاعين العام والخاص ولا بد أن تتماثل المعاملة والضمانات والإجراءات والحوافز. لهذه الأسباب وغيرها كان لا بد من التعامل مع هذه المشكلة بشيء من الشمولية، وبالتالي تدخل مؤسسات عالمية مقبولة للطرفين وهما الدول المصدرة والمستوردة للتعليم العالي لوضع معايير مقبولة ومناسبة وعلمية أو تقنية ولها القدرة على توفير المشاركة من كل الأطراف المستفيدة سواء الدول أو المنظمات الطلابية أو المنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الاهتمام بهذا الموضوع. قامت، وفي هذا السياق، كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باقتراح اجتماع لأعضاء المنظمتين للعمل على وضع مسودة لأدلة أو أطر يمكن مراعاتها عند تصدير أو استيراد برامج التعليم العالي لتتمتع بقدر من الجودة وتساعد على خدمة الدول المستفيدة منها بشكل مناسب.

كانت الآلية للتوصل لذلك هو العمل على رصد التوجهات والانطباعات ومن ثم التنسيق للخروج بعناصر أو مواد لأدلة أو أطر في عدد من الموضوعات وهي: دليل لمؤسسات التعليم العالي، ودليل لضمان الجودة ومؤسسات الاعتماد، ودليل لمؤسسات تقييم واعتماد الشهادات، ودليل للمؤسسات المهنية، وقاعدة معلومات دولية لمؤسسات التعليم العالي المعترف بها.

هدفت هذه الأدلة المقترحة إلى مراعاة عدة عوامل منها: حماية الطلبة من المعلومات الخاطئة أو غير الدقيقة عن برامج التعليم العالي والعمل على التشهير بالبرامج الرديئة وطواحين الشهادات أو الدرجات العلمية محدودة القيمة أو الفاعلية، والعمل على أن تكون الدرجات أو الشهادات مقروءة وبمعلومات ذات شفافية وتوفر معلومات مناسبة عن البرنامج. كما ويجب أن يكون أسلوب التقييم المستخدم واضحاً ومعقولاً وموثقاً ويمكن مقارنته بما يماثله من أساليب خارج دولة مقر

المؤسسة. بالإضافة إلى ضرورة أن تكشف مؤسسات الاعتماد وضمان الجودة النوعية اتصالاتها وتعاونها الدولي للوصول إلى تفاهم عالمي أكبر. يكون ذلك ممكناً من خلال تفاعل خمس جهات على المستويين الوطني والدولي لكي تحقق الأهداف السابقة وهي: مؤسسات تقديم خدمات التعليم العالي، ومؤسسات ضمان الجودة والاعتماد، ومؤسسات تقويم واعتماد الشهادات والمؤسسات المهنية، والحكومات الراعية أو المشرفة على مؤسسات التعليم العالي والفئات المستفيدة من خدماتها.

تبدأ كثير من الاتفاقات الدولية بمراحل تجارب وتكون أدلة إرشادية تتم مراقبتها وتحسين أسلوب تطبيقها ومن ثم قد تتحول إلى أن تكون ملزمة لكل الأطراف أو لبعض الأطراف المعنية. ومن البدهي أن يصر المتضررون على أن تكون هذه الأدلة أو الأطر إلزامية وأن تتولى المنظمات الدولية حمايتهم، ويرى آخرون أن هذا ليس من السهولة بمكان لتباين إمكانات الدول وتعدد أساليب تصدير التعليم العالي حالياً مثل برامج التعليم عن بعد والتي لم تلق عناية كافية في وضع ضوابط التقييم أو معايير الجودة، وذلك في كثير من الدول. وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون هذه المعايير اختيارية أو إرشادية ولعله من الممكن تطويرها مستقبلاً لتكون في درجة أعلى أو ترقى إلى اتفاقية في بعض عناصرها.

لن تتمكن الدول التي، كما أشرنا سابقاً، لم تمتلك مؤسسات للتقويم والاعتماد أو لديها مؤسسات حديثة النشأة من استيراد تعليم عال بمواصفات مناسبة، تصل إلى المستوى العام لما تبنته اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع الاطراف الأخرى. من المتوقع أن لا تتمكن بعض الدول، إلا ربما بعد عدة سنوات من إتمام صياغة هذه الأدلة لتحديد موقفها من خلال أنظمة ولوائح وضوابط وطنية معلنة. كما لن تستطيع كثير من الجامعات أو الكليات الأهلية الوطنية على المنافسة. كما قد لا تكون الضوابط الاختيارية المتوقعة بالضرورة في صالح الدول المستوردة للتعليم العالي وغالبيتها من الدول النامية، وخاصة إذا لم تع، هذه الدول، جيداً أهمية هذه الضوابط في منظومتها التعليمية وتعمل على التنسيق مع الدول المستوردة الأخرى لتقليل الأضرار وزيادة الإيجابيات والتعود على العمل

الجماعي في المطالبة بالحقوق، وإتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني مثل مؤسسات التقويم والاعتماد المستقلة واتحادات الطلبة وممثليهم وبعض الهيئات المهنية من المشاركة بقوة في صياغة هذه الأدلة وتحديد الأسلوب والقوة النظامية لتفعيله.

## ٤-١ عرض موجز لتجارب التعليم الأجنبي في بعض الدول

نعرض في هذا البند، من هذه الدراسة، وبإيجاز بعض التجارب عن الجامعات الأجنبية في غير دولها والوضع لبعض الحالات أو الممارسات في المملكة، ونورد في السياق بعض الملاحظات على هذه التجارب. والهدف من هذا العرض هو تزويد القارئ بصورة مختصرة عن انتشار التعليم العالي الأجنبي في العالم العربي، وفي كثير من الدول غير العربية. وكما سنرى، فيما بعد، أن التعليم الأجنبي في سبيله لأن يصبح ظاهرة لتزايد بشكل ملحوظ :

١. جمهورية مصر العربية: كان من غير المتاح في مصر فتح فروع لجامعات، ربما لعدم وجود تنظيم لذلك أو لعدم تحمس الجامعات الأجنبية لذلك، وإنما سمحت الدولة لوجود جامعات أجنبية مثل الجامعة الأمريكية في القاهرة (AUC) - وهي جامعة كاملة وليست فرع جامعة. بعد ذلك، وفي السنوات القليلة الماضية، تم فتح الجامعة الألمانية المصرية والجامعة الفرنسية المصرية. ويبدو أنه ليس من المستبعد حسب تصريحات بعض المسؤولين عن التعليم العالي من فتح جامعات أجنبية أو فروع لجامعات أجنبية في المستقبل.

٢. الإمارات العربية المتحدة: توجد في الإمارات العربية المتحدة جامعات أجنبية مستقلة مثل الجامعة الأمريكية في الشارقة والجامعة الأمريكية في دبي (AUD) والجامعة البريطانية في دبي وأبوظبي، بالإضافة إلى فروع لجامعات أمريكية وأجنبية أخرى.

٣. الجمهورية اللبنانية: توجد في لبنان العديد من فروع الجامعات الأجنبية أو جامعات لبنانية تمنح درجات بالتزامن مع جامعات وكليات أجنبية، وتعتمد وزارة التعليم العالي بعض البرامج التي تمنحها الجامعات في لبنان حسب

تحقيقها لشروط محددة. كما أنه من المعروف وجود الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB) والجامعة اللبنانية الأمريكية (AUL)، والجامعتان الأخيرتان من أقدم الجامعات الأجنبية في الدول العربية.

٤. دولة قطر: وافقت دولة قطر على إنشاء فروع لجامعات أجنبية من بينها جامعة كورنيل، حسب اتفاق مع وزارة التعليم فيها لتحقيق أهداف استثمارية وسياسية معينة.

٥. المملكة العربية السعودية: توجد في المملكة فروع أو أنشطة أو برامج لجامعات أجنبية (غير سعودية) في المملكة تمارس عملها بموافقة الدولة وبمناهجها الخاصة بها، ولم يتم اعتماد درجات أي منها وهي:

- الجامعة العربية المفتوحة (AOU).
- جامعة القدس المفتوحة (QU).
- جامعة العلوم والتكنولوجيا في اليمن.

كما سبق أن قدمت جامعة ميرلاند الأمريكية برامج أو وحدات دراسية لغير السعوديين، وكذلك قدمت جامعة بريطانية برامج للماجستير بتتظيم مع مؤسسات غير حكومية وبدون تنسيق أو موافقة من وزارة التعليم العالي.

٦. المملكة المتحدة: توجد فروع لعدد من الجامعات الأمريكية في بريطانيا على سبيل المثال ولكن لا تعتمد بريطانيا شهادات فروع الجامعات الأجنبية عموماً بما فيها الأمريكية في بريطانيا وجامعة إسلامية، بدعوى أنها لا تمنح شهادات بريطانية.

٧. التقويم للجامعات الأمريكية في الخارج: التقويم والاعتماد الأكاديمي في أمريكا اختياري للمؤسسات الراغبة فيه داخل الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فلن يكون ملزماً لفروعها في خارج الولايات المتحدة. وعادة ما يكون النشاط التعليمي الأمريكي خارج الولايات المتحدة من المؤسسة التعليمية، وبعضه استثمار لهذه المؤسسات، ولا يرتبط عادة باتفاقيات بين الولايات المتحدة وهذه الدول.

٨. ضمان الجودة لفروع الجامعات البريطانية: تقوم بريطانيا بوضع معايير لفروع الجامعات البريطانية في الخارج، وتتوقع أن تحافظ على حد ربما يماثل الممارسة التي تقوم بها الجامعات في بريطانيا. وعادة تتابع وكالة ضمان الجودة الفروع في الخارج وكذلك مؤسسات تمويل التعليم العالي لأن كل الجامعات البريطانية، تقريبا حكومية وتحصل على دعم سنوي من الدولة.
٩. معادلة شهادات التعليم الأجنبي:

- أ- يوجد عدد من الأشخاص درسوا و تخرجوا (وهم في المملكة - ضمن برامج واتفاقيات خاصة في بعض التخصصات الطبية المساعدة مثل الأشعة وغيرها- ويحملون الدرجة من جامعة ويلز - وهم لم يدرسوا في بريطانيا) وهم الآن يعملون في مستشفى الرياض والخرج، وقد عودلت شهاداتهم حيث أنهم لم يدرسوا في بريطانيا بل في المملكة ومنحت الشهادات لهم من قبل جامعة بريطانية.
- ب- تقوم جامعة الملك عبد العزيز ضمن برنامج متفق عليه في الإشراف المشترك على طلبات الدكتوراة في عدد من التخصصات مع بعض الجامعات البريطانية.
- ج- وربما وجدت حالات فردية استكمل طالب الدكتوراة متطلبات جامعة أجنبيه في البحث في المملكة، وقد تتم معادلة الشهادة له، حتى ولو تبين أن لديه إقامة كافية في بلد الدراسة حتى وإن تجاوزت في المملكة خلال فترة الدراسة إقامته في دولة الجامعة.
- د- لجنة المعادلات في المملكة لم تقر أو تعادل الشهادات الصادرة من فروع كثير من الجامعات في غير مقرر دولها.

١٠. فروع الجامعات في الخارج: لبعض الجامعات السعودية (مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) فروع ومعاهد في عدد من دول العالم على مستوى التعليم العام أو الجامعي مثل كلية الشريعة في رأس الخيمة. وتعاني بعض هذه الفروع من الاعتماد الأكاديمي لها لعدة أسباب، ويوجد توقف عن التوسع في الفروع على المستوى الجامعي منذ عدة سنوات.

١١. تحفظ بعض الدول المستوردة للتعليم الأجنبي: أبدت كثير من الدول النامية ملاحظات على فروع الجامعات الأجنبية ذات أصول في دول متقدمة من ذلك: أنها تستغل سمعة الجامعات الأم، ولا تقدم تعليماً يتناسب أو يليق بمستواها، وأن كثير من الجامعات الأجنبية أو فروعها لا تحقق متطلبات الاعتماد في بلدانها، وبالتالي فهي لا تقدم إسهاماً أو خبرة، كما هو متوقع، بل أن بعضها يعمل بأسلوب تجاري بسيط. وبالتالي فإن المشكلة عالمية ويجب إيجاد حلول لها تتناسب مع حجمها.

١٢. دور المنظمات الدولية: عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ثلاثة اجتماعات في عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م في كل من باريس وطوكيو وباريس على التوالي، وذلك لمناقشة الجامعات الأجنبية أو فروع الجامعات في الخارج. وتوصلت المنظمتان بحضور مندوبين عن الدول المستفيدة أو المهتمة بهذا النوع من التعليم، بما في ذلك المملكة، إلى أدلة (سنورد أهم عناصرها فيما بعد). وتهدف هذه الأدلة لمساعدة الدول النامية خاصة لأن تتمكن من وضع ضوابط عادلة ومناسبة لحماية المستفيدين من الطلبة وأولياء الأمور والجهات الوطنية الموظفة.

١٣. موقف الدول المصدرة للتعليم العالي: ذكرت بعض الدول المصدرة للتعليم العالي أنه من غير الممكن أو من المستحيل أحياناً تقديم تعليم عال متميز في مستوى الدول المصدرة له ومنافس تجارياً لمؤسسات التعليم العالي في البلد المستورد. ومع ذلك ترى هذه الدول أنه من الضروري الالتزام بكل الشروط

التي تفرضها الدول النامية على مؤسسات التعليم العالي فيها سواء الحكومية أو الخاصة.

١٤. التعليم الأجنبي ومنظمة التجارة العالمية: نصت الاتفاقيات في مفاوضات المملكة مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) بأن التعليم العالي في المملكة من الموضوعات المشمولة بهذه الاتفاقيات ، وأنه من السلع التي يجوز الاستثمار فيها مثل فتح فروع جامعات أو جامعات أجنبية في المملكة.

١٥. متطلبات منظمة التجارة العالمية للاستثمار: من أبرز شروط (الجات)، الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة أو (GATT) والتي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) هو عدم التمييز بين المؤسسات الممارسة للنشاط نفسه داخل الدول وإعطاء فرص متساوية للمؤسسات الوطنية والأجنبية. وتتساوى هذه المؤسسات في الدعم التنظيمي والمالي ومجالات الاستثمار .

## الفصل الثاني

الجامعات الأجنبية في العالم العربي وفي دول أخرى

## الجامعات الأجنبية في العالم العربي وفي دول أخرى

- ٢- ١: الجامعات الأجنبية في مصر
- ٢- ٢: الجامعات الأجنبية في لبنان
- ٢- ٣: الجامعة الألمانية في سوريا
- ٢- ٤: الجامعات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة
- ٢- ٥: الجامعات الأجنبية في قطر
- ٢- ٦: الجامعات الأجنبية في البحرين
- ٢- ٧: الجامعات الأجنبية في بعض الدول الإسلامية
- ٢- ٨: الجامعات الأجنبية في غير دولها

# الجامعات الأجنبية في العالم العربي وفي دول أخرى

نعرض في هذا الفصل أهم أو أبرز التجارب للجامعات الأجنبية في الدول العربية، والتي سبقت بعضها إنشاء الجامعات المحلية أو الوطنية في بعض الدول العربية، بل يعد بعضها من أقدم الجامعات المعاصرة في منظومة التعليم العالي العربي. ولا بد من الإشارة إلى أن بعض هذه الجامعات قد أسهم في تخريج عدد من المثقفين وقيادات المجتمع في العالم العربي، وأن لبعضها إسهامات ثقافية وأدبية وعلمية ومشاريع بحثية تهتم المجتمع الحاضر لها أو المجتمع العربي بشكل عام. يحدث هذا بالرغم من النقد الموجه لهذه الجامعات على أنها وسائل أجنبية أو وسائل استعمارية أو أنها مراكز استخباراتية أو مراكز لجمع المعلومات عن الوطن العربي أو المجتمع العربي .. الخ. ومع ذلك نشهد دائماً محاولات هذه الجامعات المستمرة في سبيل الظهور على أنها تهدف لخير ومصصلحة المجتمعات الحاضرة لها، وأن أهدافها خيرية بحتة وأنها تود أن تبين في المقابل أن للغرب أو للأجنبي وجهاً علمياً وحضارياً وثقافياً آخر، غير الحروب وصراع الحضارات. كانت هذه التجارب المتميزة في التعليم الأجنبي في جمهورية مصر العربية منذ بداية القرن العشرين من خلال الجامعة الأمريكية في القاهرة وفي الجمهورية اللبنانية في القرن التاسع عشر واستمرت في القرن العشرين والتي تمثلت في الجامعة الأمريكية اللبنانية والجامعة الأمريكية في بيروت.

نذكر بعض التجارب الحديثة من الجامعات الأجنبية في الدول العربية والتي ظهرت حديثاً في الإمارات العربية المتحدة وقطر وسوريا والأردن . كما نود التأكيد أن ظاهرة الجامعات الأجنبية لم تكن مقصورة على الدول العربية فقط وإنما ظهرت في دول آسيوية وإفريقية، وفي دول أوروبية ودول متقدمة،

ولكل دولة أو منطقة إقليمية ظروفها التي رسمت من خلالها أسلوب التعامل مع هذه الجامعات.

وفيما يلي نقدم فكرة عن أبرز هذه التجارب قبل الدخول في إيجابياتها الكثيرة وسلبياتها المتعددة.

## ١-٦ الجامعات الأجنبية في مصر:

### ١ - ١ - ٦ الجامعة الأمريكية في القاهرة :

تم إنشاء الجامعة الأمريكية في القاهرة من قبل عدد من الأميركيين المهتمين بالتعليم والشرق الأوسط وذلك عام ١٩١٩م. واستمرت الجامعة ولمدة ٢٧ عاما، كما أراد لها المدير المؤسس (Dr. Charles A. Watson) وهو أن تكون الجامعة تدرس باللغة الإنجليزية وذات مستوى عال في التعليم والإنضباط وتسهم في النمو الفكري والإمكانات الجيدة لقادة المستقبل في مصر ودول المنطقة الأخرى. كما كان من المتوقع أن تسهم الجامعة في توفير فهم أمريكي أفضل لمنطقة الشرق الأوسط، عن طريق إيجاد علاقة علمية وثقافية وتوفير الدراسات المختلفة التي تتوجه إلى فهم أمريكي أكثر للمجتمع العربي وتساعد هذا المجتمع في تقديم بعض الحلول لمشاكله والإسهام في التنمية الثقافية له.

كانت بداية الجامعة هي مدرسة ثانوية وجامعة في الوقت نفسه، كما كانت مخصصة للبنين فقط. منحت الجامعة أول دبلوم متوسط عام ١٩٢٣م. كما منحت أول شهادة بكالوريوس في العلوم وبكالوريوس في الآداب عام ١٩٢٨م وهو العام الذي تم فيه قبول أول طالبة في هذه الجامعة. وتم منح أول شهادة ماجستير في العلوم عام ١٩٥٠م. كانت التخصصات المقدمة في الجامعة هي العلوم والآداب والتربية وفي عام ١٩٢١م تم إنشاء مدرسة الدراسات الشرقية. كما تم في عامي ١٩٥٣م و ١٩٧٩م إنشاء مركز الأبحاث الاجتماعية ومركز التنمية الصحراوية.

نما المجتمع الطلابي، في الجامعة، من ٤٠٠ طالب وطالبة عام ١٩٦٠م إلى أكثر من ١٣٠٠ طالب وطالبة عام ١٩٦٩م، يدرس حوالي ٤٥٠ منهم دراسات عليا. وصل عدد الطلبة إلى ٥٠٢٢ في خريف عام ٢٠٠١م، منهم ٧٤٩ في مرحلة الماجستير. كما تم تطوير برامج لتعليم الكبار حتى وصل عدد الطلبة المستفيدين من الجامعة ومن هذه البرامج المختلفة حوالي ٣٠ ألف شخص في العام.

تحتوي الجامعة ١٣ قسماً في ثلاث كليات وهي: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وكلية العلوم والهندسة وكلية الأعمال والاقتصاد والاتصال كما استمرت الجامعة في تقديم التعليم للكبار والأبحاث من خلال مراكز متخصصة بذلك.

الجامعة مسجلة كمؤسسة في ولاية ديلاوير (Delaware) ومعتمدة من هيئة التعليم العالي لاتحاد الولايات الوسطى للمدارس والكليات،. كما تم اعتمادها أو الاعتراف بها بناء على مرسوم رئاسي وقرار جمهوري، وتعمل هذه الجامعة في مصر كمؤسسة ثقافية خاصة في إطار الاتفاقية الثقافية المصرية الأمريكية الموقعة في عام ١٩٦٢م والقرار الجمهوري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٦م الذي ينظم أوضاعها والدرجات العلمية التي تمنحها وطرق معادلتها بالدرجات التي تمنحها الجامعات المصرية.

وتضم الجامعة عدداً من المراكز منها:

- ١- مركز دراسات المرأة.
- ٢- مركز تنمية الصحراء.
- ٣- مكتب الدراسات الأفريقية.
- ٤- مركز البحوث الاجتماعية.
- ٥- وحدة أبحاث البليوجرافيا العربية.
- ٦- مركز تعليم الكبار والتعليم المستمر.

## ٦ - ١ - ٢ الجامعات البريطانية والألمانية والفرنسية في مصر

أ) الجامعة الألمانية في القاهرة (GUC): وهي جامعة خاصة مصرح لها بمرسوم جمهوري عام ١٩٩٦م بالتعاون مع جامعتي ألم وشتوتجارت الألمانيتين (State Universities of Ulm and Stuttgart) وبرعاية من وزارة التعليم العالي في مصر ووزارة العلوم والبحث والآداب ، و ولاية بادن وورتمبيرج (State of Baden-Wuerttemberg) الألمانية ومؤسسة خدمات ألمانيا للتبادل الأكاديمي (DAAD) . ويوجد في الجامعة عدة كليات وهي كلية الصيدلة والتقنية الحيوية، وكلية الهندسة وعلوم المواد، وكلية هندسة المعلومات والتقنية وكلية الإدارة والتقنية، وكلية هندسة الوسائل والتقنية، وكلية الدراسات العليا والبحث العلمي وكلية العلوم الأساسية، وكلية العلوم التطبيقية والآداب، وكلية العلوم الإنسانية واللغات.

ب) الجامعة الفرنسية بمصر (UNIVERSITÉ FRANÇAISE D'ÉGYPTE) : أسست الجامعة الفرنسية بمصر عام ٢٠٠٢ وهي جامعة خاصة ذات هدف غير ربحي، وهي جامعة مشتركة بين البلدين ، وتشمل الآن على ثلاث كليات وهي: كلية اللغات التطبيقية ، وهذه متخصصة في قانون الأعمال والتجارة الدولية و هي تحظى بشراكة مع جامعة باريس ٢ السوربون الجديدة. وكلية الإدارة و نظم المعلومات التي يتم التدريس فيها بثلاث لغات موجهة نحو المؤسسات، بالتعاون مع باريس دوفين. وكلية الهندسة: ذات منهج متعدد الاختصاصات في تقنيات المعلومات و الاتصال وفي التحديث الصناعي ( إنتاج، وطاقة، ومراقبة آلية ). والكلية تعمل بالتعاون مع ثانوية لويس لي جران ، المدرسة القومية العليا للحرف والفنون و المدرسة الوطنية للطرق والكباري، المعهد الوطني متعدد التقنيات بجرينوبل وتيليكوم - باريس ( المدرسة الوطنية العليا للاتصالات).

وهكذا فإن الدراسة في كليات الجامعة الفرنسية بمصر تفضي إلى إمكانية أن تتم تبادلات للطلبة و متمرنين مع فرنسا بفضل التعاون الجامعي وبفضل الانفتاح على عالم المؤسسات الصناعية. تتكون هيئة التدريس في

الجامعة من أساتذة من مصر و من فرنسا للعمل على بناء فكر تكاملي. وتهدف الجامعة إلى استخدام طرق ومنهجيات مبتكرة للدراسة ومتجددة مع العمل على التعامل مع عدد قليل من الطلبة في كل فصل و توفير وسائل كبيرة واستعمال كثيف و متطور للمعلوماتية والأعمال الفردية و الجماعية للاستعلام والبحث.

ج) الجامعة البريطانية بمصر: ذكر السيد ديريك بلاميلي السفير البريطاني بالقاهرة إلى أنه سيتم افتتاح الجامعة البريطانية بمصر في سبتمبر من عام ٢٠٠٤م بقبول ٤٠٠ طالب باقسام الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب الآلي ودراسات الأعمال. وتهدف الجامعة البريطانية إلى الإسهام في توثيق الروابط بين مصر وبريطانيا. ومن المتوقع أن يحصل هذا المشروع على الدعم الكامل من الحكومة البريطانية ورئيس الوزراء توني بليير. أضاف محمد فريد خميس عضو مجلس الشورى ورئيس مجلس أمناء الجامعة، في تصريح صحفي له، "أنه تم انجاز المرحلة الاولى من الجامعة باستثمارات ١٢٠ مليون جنيه. وان المساحة المخصصة للمشروع بمدينة الشروق هي ٣٩ فدانا". وأشار السيد خميس إلى قبول ١٠٪ من الطلبة مجاناً تشجيعاً للمتفوقين علماً بأن مصروفات الدراسة ستكون حوالي ٤ آلاف جنيه إسترليني .

د) الجامعة اليابانية في مصر: أعلن مؤخراً، في منتصف نوفمبر ٢٠٠٥م، من قبل وزير التعليم العالي في مصر وأمين عام المجلس الأعلى للجامعات بأن الوزارة بصدد افتتاح الجامعة اليابانية في مصر، والتي يبدو أنها مماثلة لنمط الجامعات الأجنبية الأخرى في مصر مثل الجامعات الألمانية والبريطانية والفرنسية.

## ٦-٢ الجامعات الأجنبية في لبنان

### ٦ - ٢ - ١ الجامعة الأمريكية في بيروت

في عام ١٨٦٢م انسحب الدكتور بليس (Dr. Daniel Bliss) من العمل التبشيري في سوريا ولبنان ليؤسس كلية للتعليم العالي مستقلة عن العمل التبشيري لتعليم الطب والعلوم الطبية. وسافر الدكتور بليس إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لجمع تمويل للجامعة، والتي تم تسجيلها في ولاية نيويورك تحت اسم الكلية البروتستانتية السورية. بدأت الدراسة في الكلية في ٣ ديسمبر عام ١٨٦٦م بستة عشر طالباً. تطورت الجامعة عبر السنين حيث بدأت بكلية الطب عام ١٨٦٧م، وثم كلية الصيدلة والمدرسة الإعدادية عام ١٨٧١م والتي أصبحت كلية مستقلة باسم الكلية الدولية كما تم إنشاء كلية التجارة عام ١٩٠٠م والتي تم دمجها فيما بعد مع كلية للآداب والعلوم. كما تم إنشاء مستشفى الجامعة الأمريكية عام ١٩٠٥م، وكلية التمريض عام ١٩١٠م، وكلية طب الأسنان عام ١٩٥٠م، وكلية الهندسة والعمارة عام ١٩٥١م وكلية الزراعة التي أصبحت فيما بعد كلية الزراعة وعلوم الأغذية عام ١٩٥٢م، وكلية الصحة العامة التي أصبحت فيما بعد كلية العلوم الصحية عام ١٩٥٤م. وهدم مبنى الجامعة، بعد ذلك، بسبب انفجار في نوفمبر عام ١٩٩١م وتم إعادة بناؤه في ربيع عام ١٩٩٩م. كما اعتمدت هيئة التعليم العالي لاتحاد الولايات الوسطى للمدارس والكليات الجامعة الأمريكية في بيروت في ٢٥ يونيو ٢٠٠٤م وذلك بعد اختتام الدراسة في جلسة مناقشة للجامعة عبر الفيديو. تطور المجتمع الطلابي من ١٦ عشر طالباً عند بداية الجامعة عام ١٨٦٦م إلى حوالي ٦٩٠٠ طالباً وطالبة الآن. والتعليم في الجامعة باللغة الإنجليزية وتقدم الجامعة برنامجاً قوياً في الفنون الحرة التقليدية. وتقدم الجامعة برامج في الدراسات الجامعية والدراسات العليا والدبلومات المهنية.

## ٦ - ٢ - ٢ الجامعة اللبنانية الأمريكية:

تحولت هذه الجامعة اللبنانية الأمريكية (The Lebanese American University, LAU) من كونها السابق وهي المدرسة الأمريكية للبنات عام ١٨٣٥م ومن ثم في عام ١٩٢٤م تم إضافة سنتين على المدرسة الثانوية لتقدم درجة الدبلوم المتوسط. وفي عام ١٩٢٧م تم فصل الكلية وانتقلت إلى رأس بيروت تحت اسم الكلية الأمريكية للبنات (American Junior College for Women (AJCW)) . تحولت الكلية، بعد ذلك، إلى كلية بيروت للبنات (Beirut College for Women (BCW)) ثم إلى كلية جامعية وذلك عامي ١٩٤٤م- ١٩٤٩م ، وارتبطت بولاية نيويورك. وأصبحت تقدم درجة متوسطة في الآداب ودرجة متوسطة في العلوم التطبيقية. وفي عام ١٩٥٥م بدأت في برامج البكالوريوس في العلوم والآداب. اعترفت الحكومة اللبنانية بدرجاتها الجامعية عام ١٩٧٠م وفي عام ١٩٧٣م تحولت إلى كلية بيروت الجامعية (Beirut University College (BUC)) . بدأت الكلية الجامعية في قبول الطلاب الذكور في عام ١٩٧٥م وذلك في خمس درجات للبكالوريوس في العلوم والآداب ، كما فتحت لها فرعين في شمال لبنان وفي جنوبها. وفي عام ١٩٩١م بنت الكلية الجامعة لها حرمًا في بلات ومن ثم تحولت إلى جامعة عام ١٩٩٢م، وأقر مجلس المشرفين عليها في ولاية نيويورك تحولها إلى اسمها الحالي الجامعة اللبنانية الأمريكية عام ١٩٩٤م . تحوي الجامعة حاليًا عددًا من المعاهد الأكاديمية ومراكز الدراسات والأبحاث منها مركز دراسات المرأة في العالم العربي. ومن المعاهد نذكر: معهد بيروت لفنون الاتصال ، ومركز بيروت للتراث ، ومعهد المصادر البشرية، ومركز التمويل والعمل البنكي، ومعهد تعليم السلام والعدالة ، ومعهد الصحافة المهنية، ومعهد التخطيط الريفي، ومعهد البرامج الحاسوبية.

## ٦ - ٢ - ٣ الجامعات الأجنبية الأخرى في لبنان

أ) الجامعة الأمريكية للتقنية: للجامعة الأمريكية للتقنية (American University of Technology, (AUT)) موقعين في بعلبك

وطرابلس. تقدم الجامعة عدداً من البرامج الجامعية في اللغة الإنجليزية والأعمال والحاسب الآلي والآداب.

ب) برامج وكليات وجامعات متنوعة: توجد في لبنان عدد من البرامج للجامعات الوطنية بالتعاون مع جامعات أجنبية، كما توجد كليات وجامعات أجنبية تتبع دول أو أنظمة تعليمية مختلفة أوروبية وخاصة فرنسا وأمريكية بأسماء أمريكية أو باتفاقات مع جامعات وكليات أمريكية.

## ٦-٣ الجامعات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة

### ٦ - ٣ - ١ الجامعة الأمريكية في دبي:

تعد الجامعة الأمريكية في دبي أو (American University in Dubai, AUD) مؤسسة تعليم عالٍ خاصة أنشئت عام ١٩٩٥م ، تهدف لتقديم تعليم عالي لطلبة الإمارات العربية المتحدة والطلبة الأجانب. يعتمد التعليم في الجامعة على أسلوب التعليم المعتمد على المهارة (skilled-based education) .

تأسست الجامعة وبدأت الدراسة فيها في أكتوبر عام ١٩٩٥م. وتحوي الجامعة: كلية للأعمال وكلية للهندسة وقسم لتقنية المعلومات والاتصال المرئي والتصميم الداخلي وقسم الفنون الحرة ومركز لإجادة اللغة الإنجليزية.

تذكر الجامعة في موقعها على شبكة الإنترنت على أنها معتمدة منذ عام ١٩٩٦م من (Southern Association of Colleges and Schools (SACS accreditation (AIU/AUD))

أحد وكالات الاعتماد الإقليمية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي مستمرة بذلك إلى هذا التاريخ. كما تؤكد الجامعة أنها لن تكون أمريكية بالاسم وإنما بالبرامج والممارسة والمستوى وأسلوب التدريس وأن هدفها هو تقديم مستوى لم تعهده أي جامعة في الخليج من قبل. تعمل الجامعة بنظام الفصول الدراسية

حيث تنقسم السنة إلى ثلاثة فصول خريف و ربيع وصيف وتطبق أسلوب الساعات المعتمدة.

التحق بالجامعة ١٦٥ طالب عند بدايتها عام ١٩٩٥م ووصل عدد الطلبة الآن إلى ٢٣٦٠ طالباً وطالبة. وتعد الجامعة من المؤسسات التي تعني بتوفير معلومات جيدة عن برامجها ونظامها وأسلوب الدراسة فيه لأولياء أمور الطلبة.

### ٦ - ٣ - ٢ الجامعة الأمريكية في الشارقة:

الجامعة الأمريكية في الشارقة أو (American University of Sharjah, AUS)، هي مؤسسة غير ربحية للتعليم العالي المختلط، مملوكة من قبل حكومة الشارقة، أنشأها في عام ١٩٩٧م، سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات وحاكم الشارقة، وهو رئيسها الأعلى، ويقع مقرها في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة. وتطبق الجامعة نظام التعليم الأمريكي، إلا أنها تهتم أيضاً بتعزيز وتأكيد ارتباطها الوثيق بالتراث والحضارة العربية، وتسعى إلى تلبية الاحتياجات التعليمية لهذه المنطقة، ذات التنوع السكاني الواسع. وقد أهدت الجامعة للمجتمع الأكاديمي بمناسبة بدء العام الجامعي الجديد، ١٩٩٩م - ٢٠٠٠م، ثراءً تعليمياً بحصولها على ترخيص رسمي بمزاولة العمل في حقل التعليم العالي من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما ترتبط الجامعة باتفاقية توأمة مع الجامعة الأمريكية في واشنطن بالإضافة إلى اتفاقية تعاون مع جامعة تكساس الزراعية والميكانيكية، بهدف إدارة وتطوير كلية الهندسة في الجامعة والاعتراف المتبادل بين كليتي الهندسة في الجامعتين. وتنص اتفاقية التوأمة مع الجامعة الأمريكية في واشنطن على إقامة تعاون علمي وإداري شامل، وعلى الاعتراف الرسمي المتبادل بين الجامعة الأمريكية في الشارقة والجامعة الأمريكية في واشنطن في جميع المجالات الأكاديمية والعلمية بما فيها المساقات الدراسية والبرامج التعليمية وتبادل الطلاب لاستكمال الدراسة في كلا الجامعتين بالإضافة إلى تبادل أعضاء

الهيئات التدريسية. ونصت الاتفاقية كذلك على إنشاء مكتب للجامعة الأمريكية في الشارقة في مقر الجامعة الأمريكية في واشنطن لاستقطاب أعضاء الهيئات التدريسية للجامعة الأمريكية في الشارقة والكليات والتخصصات المتوفرة فيها.

تتكون الجامعة الأمريكية في الشارقة من أربع كليات هي: كلية الآداب والعلوم، كلية الإدارة والأعمال، كلية الهندسة، كلية الهندسة المعمارية والتصميم، بالإضافة إلى مركز التعليم المستمر. وتذكر الجامعة بأنها تعمل على تزويد طلابها وطالباتها بالأسس التعليمية والثقافية القادرة على وضعهم في مصاف القيادات الرائدة على الصعيد المهني، للإسهام في التنمية المستمرة للدولة والمنطقة، في هذا العصر الذي يتميز بثورة المعلومات. وترى الجامعة بأنها تعمل كذلك على تمكين طلبتها من استيعاب التغييرات السريعة في هذا العالم، والتعامل مع التطورات التقنية والاقتصادية والاجتماعية العملية. وتؤكد الجامعة أنها تقوم، لتحقيق هذه الغاية، بتصميم وطرح البرامج الدراسية وفق أحدث المناهج التربوية المتطورة والعصرية بهدف تلبية الاحتياجات الراهنة والمستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى في المنطقة،

كما وتسعى الجامعة جاهدة إلى توفير أفضل الفرص لتجسيد طاقات وطموحات طلبتها. ولتحقيق هذه الغاية تذكر الجامعة الأمريكية في الشارقة أنها تعاقدت مع نخبة من أعضاء الهيئات التدريسية ذات الكفاءة والخبرة والمنتقاة من مختلف دول العالم، ليشكلوا فريقاً متجانساً قادراً على تهيئة الطلبة لمواجهة تحديات العمل في ظل ظاهرة العولمة التي تشهدها مجتمعاتنا هذه الأيام.

### ٦ - ٣ - ٣ جامعات أجنبية أخرى في الإمارات العربية المتحدة

أ) جامعة جورج ميسون (George Mason University) : مقر فرع جامعة جورج ميسون في رأس الخيمة وتمنح البكالوريوس في الإدارة والتمريض، والإلكترونيات والاتصال.

(ب) الجامعة البريطانية في دبي: يبدو أن الجامعة البريطانية في دبي (British University of Dubai) قد أنشئت على نمط الجامعات الأمريكية في عدد من المدن الرئيسية في العالم، وهي جامعة للدراسات العليا في الشرق الأوسط تعتمد على إجراء الأبحاث ومقر الجامعة في قرية دبي للمعرفة. بدأت في سبتمبر ٢٠٠٤، وتشمل الجامعة البريطانية في دبي: المعلوماتية، والتربية والتعليم، والتصميم البيئي للمباني، والهندسة، وللجامعة علاقة وطيدة مع عدد من الجامعات البريطانية، بالإضافة إلى شركاء محليون وهم من مكثوا الجامعة من الحصول على الاعتراف والترخيص.

(ج) جامعة جورجيتاون: توجد في الإمارات كذلك فرع لجامعة جورجيتاون (Georgetown University) الأمريكية، وتذكر الجامعة في موقعها على شبكة الانترنت أن هذا الفرع يشبه إلى حد ما فرع الجامعة الموجود في قطر، وللجامعة فروع أخرى مثل برنامج للماجستير في استراليا.

(د) برامج وكليات وجامعات أخرى: توجد عدد من الكليات والجامعات في عدد من إمارات الإمارات العربية المتحدة والتي تعد نفسها فروعاً لجامعات أجنبية أو جامعات أجنبية مستقلة ومسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

## ٦-٤ الجامعة الألمانية في سوريا

بعد التوقيع على اتفاقية شراكة بين جامعة "الوادي الألمانية- السورية الخاصة" في محافظة حمص وجامعة ماغديبورغ الألمانية دخلت سوريا عصر الجامعات الأجنبية- السورية الخاصة. جاءت قوانين التعليم الجامعي التي أقرت مؤخراً في سوريا لتسمح بإنشاء جامعات خاصة، ولتمهد الطريق أمام فكرة إنشاء صرح علمي جديد بشراكة ألمانية يحمل إسم جامعة الوادي السورية- الألمانية. وتعد هذه الجامعة الجديدة من الجامعات الفريدة في سوريا، حيث ستكون الجامعة الخاصة الأولى التي تمنح خريجها شهادات معترف بها من قبل الجامعات الألمانية والسورية على حد سواء. وقد شهدت العاصمة السورية مؤخراً التوقيع على اتفاقية

شراكة أكاديمية بين الجامعة الجديدة وجامعة ماغديبورغ (أوتو فون جيريكه) الألمانية. يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مؤسسة تعليمية "خاصة غير ربحية" تكون مستعدة لاستقبال الطلبة، ابتداءً من سبتمبر ٢٠٠٥م في مقرها بوادي النصارى (محافظة حمص).

وستتألف هيئة التدريس بالجامعة من أساتذة ألمان بالدرجة الأولى، إضافة إلى أساتذة أجانب وسوريين. وتعد الجامعة نتاج الجمعية الألمانية - السورية للعلوم والتكنولوجيا وأوضح البروفسور كلاوس ديتريخ ياني رئيس الجمعية أن الجامعة الجديدة هي في واقع الأمر شركة مساهمة. وتتألف هذه الشركة من مجموعة كبيرة من المغتربين السوريين المقيمين بالخارج. كما أنها في الوقت نفسه جمعية خيرية هدفها المساهمة في تطوير البنية التحتية التعليمية في سورية.

ولكن الهدف الرئيسي من الجامعة هو المساهمة في إثراء المنطقة العربية علمياً وثقافياً، حسب تصريح الدكتور علي شعبان نائب رئيس الجمعية. وأكد الدكتور شعبان، كذلك، أنه لن يكون هناك ربح بشكل مباشر بعد أن أجمع أعضاء الجمعية أن ذلك ليس هدفهم في السنوات الخمسة عشر المقبلة التي سيتم خلالها إنشاء الجامعة وتطويرها وإيصالها إلى المستوى المطلوب من الرقي العلمي.

أكد البروفسور ياني أن هناك ما يزيد عن مائتي عائلة قامت بتقديم مساهمات مالية وشراء أسهم في الجامعة الجديدة. وتقدر قيمة الأسهم بـ ٥٠٠ مليون ليرة سورية. وقبل إنشاء الجامعة قامت الجمعية الألمانية - السورية للعلوم والتكنولوجيا بإجراء دراسة موضوعية لتحديد مدى جدوى إنشائها، وذلك من خلال مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها سوريا حالياً. تتراوح مصاريف الدراسة في الجامعة الجديدة ما بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ يورو في العام الواحد. مما قد يشكل عبئاً على عاتق الأسر الفقيرة أو ذات الدخل المحدود. وهو الأمر الذي وضعته الجامعة في حساباتها، حيث أن هناك فرصة جيدة للطلاب في الحصول على منح دراسية. لذلك قررت الجمعية تخصيص مبالغ مالية كبيرة يتم توظيفها لمساعدة الطلاب الفقراء من خلال تقديم المنح والمساعدات المالية.

## ٦-٥ الجامعات الأجنبية في قطر

بدأت الحكومة القطرية في عملية كبيرة لتحديث التعليم وتخصيصه، ومن بين هذه الجهود كان السماح لبعض الجامعات العالمية بفتح فروع لها في الدولة. من هذه الجامعات جامعة جورجيتاون الأمريكية (Georgetown) والتي ستمنح الطلبة درجات جامعية من مدرسة الخدمات الأجنبية، وسيقوم بتمويل برامج جامعة جورجيتاون المؤسسة القطرية للتعليم وسيكون مقرها في المدينة التعليمية في قطر. تحتضن هذه المدينة عدداً من فروع الجامعات الأمريكية مثل جامعة كارنيغي ميلون (Carnegie Mellon University)، وجامعة كورنيل (Cornell University)، وجامعة تكساس آيه آند إم (Texas A&M University)، وجامعة فيرجينيا كومونولث (Virginia Commonwealth University)، كما يوجد في فرع جامعة كورنيل كلية للطب وخطة لإنشاء مستشفى جامعي.

## ٦-٦ الجامعات الأجنبية في البحرين

تعد الجامعات الأجنبية في مملكة البحرين حديثة النشأة، ونلاحظ على سبيل المثال أنه توجد جامعة حكومية واحدة وهي جامعة البحرين من بين الإحدى عشر جامعة الرئيسة أو المعروفة في المملكة والموضحة في جدول قائمة الجامعات في مملكة البحرين.

من هذه الجامعات جامعة الخليج وهي جامعة مشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجامعة المفتوحة وهي جامعة مقرها الرئيس في الكويت، بالإضافة إلى عدد من الجامعات الأهلية أو الأجنبية الخاصة مثل جامعة نيويورك والتي ترتبط بجامعة نيويورك الأمريكية وجامعة البحرين الطبية التي ترتبط بكلية الجراحين الملكية في بريطانيا، والجامعة الخليجية التي ترتبط باتفاقية مع جامعة جولدسميث البريطانية.

تجدر الإشارة إلى أن أغلب الجامعات الخاصة أو الأهلية في مملكة البحرين، تقدم برامج بالتعاون مع جامعات ومؤسسات تعليم عالٍ أجنبية.

قائمة الجامعات في مملكة البحرين	
جامعة البحرين	جامعة AMA
جامعة الخليج العربي	الجامعة العربية المفتوحة
الجامعة الأهلية	الكلية الجامعية في البحرين
الجامعة الخليجية	جامعة المملكة
جامعة نيويورك	جامعة البحرين الطبية
الجامعة الملكية للبنات	

توجد بالإضافة إلى هذه الجامعات عدد من الكليات والجامعات الأخرى الصغيرة والموزعة على عدد من مدن البحرين. غالبية البرامج في هذه الجامعات الخاصة، باستثناء جامعة البحرين الطبية تتركز على إدارة الأعمال وعلوم وهندسة الحاسب الآلي وأنظمة المعلومات والإدارة العامة والقانون، وبعض التخصصات الفنية أو الهندسية الأخرى.

## ٦-٧ الجامعات الأجنبية في الدول الإسلامية

لا توجد في بعض الدول الإسلامية مثل إيران جامعات أجنبية، وربما يعزى ذلك لأسباب سياسية وتذبذب في العلاقات السياسية الإيرانية مع أكبر الدول المصدرة للتعليم العالي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي، وهي الدول المصدرة الرئيسة للتعليم العالي. أما في جنوب شرق آسيا فقد نشرت الهيرالد تريبيون مقالا منذ عدة سنوات ذكرت فيه عزم عدد من الجامعات الاسترالية في التوسع ببناء مواقع جامعية لها في دول جنوب شرق آسيا بما في ذلك أندونيسيا وماليزيا، وذلك بسبب الحاجة المتزايدة

في هذه الدول وغيرها للغة الإنجليزية ولضرورة زيادة استثمارات الجامعات الاسترالية وزيادة عوائدها. كان للشح النسبي في التمويل للجامعات ناتج إما بسبب التخفيضات في الميزانيات الحكومية لها أو عدم زيادة الإسهامات الحكومية في تمويل الجامعات مع التوسع في برامجها ونمو متطلباتها. من هذه البرامج ما تقوم به جامعة أدليد (University of Adelaide) وهي من الجامعات الاسترالية المرموقة حيث انتجت ثلاثة من الحائزين على جائزة نوبل منذ تأسيسها عام ١٨٧٤م. وتعمل هذه الجامعة على بناء حرم جامعي لها في مدينة سيبانج (Sepang) في جنوب شرق العاصمة كوالا لامبور، وتبعد عنها حوالي ٧٠ كيلو مترا.

نود الإشارة إلى أنه في مقال لسايمون عام (٢٠٠٢م) عن التعليم في استراليا والسوق العالمية، ذكر فيه أنه تضاعف عدد الطلبة الذين يدرسون في غير بلدانهم إلى أكثر من مليون طالب عام ١٩٨٠م. كما أن عشرين في المائة من طلبة الجامعات الاسترالية أجنب مع معظمهم من دول جنوب شرق آسيا يدفع معظمهم الرسوم الدراسية كاملة وبالتالي يتحملون حوالي عشرة في المائة من الرسوم الدراسية للطلبة. كما أن تعليم الطلبة الأجانب لم يعد للجامعات الاسترالية وجامعات الدول الأخرى مثل أمريكا وبريطانيا ترفاً أو مساعدة للدول النامية أو سريعة النمو أو تبادلاً ثقافياً أو حضارياً بين المجتمعات بل أصبح بأهداف تجارية واقتصادية لبقاء الجامعات ومحافظة على معدل مناسب للنمو في إيراداتها بعد تعرض إسهام الحكومات في ميزانياتها للتخفيض. وأنه في عام ٢٠٠١م، كان من بين أكثر من ١٤٣ ألف طالب أجنبي يدرس في الجامعات الاسترالية يوجد أكثر من ٣٩ ألف يدرسون في الجامعات الاسترالية خارج استراليا أي في الفروع الخارجية لهذه الجامعات أو في برامج يقدمها شركاء للجامعات الاسترالية في كل من ماليزيا وفيتنام وسنغافورة وجنوب إفريقيا. كما أن حوالي ١٣ (ثلاثة عشر) ألف طالب يدرسون في برامج التعليم العالي الاسترالي عن بعد.

أما في الباكستان فقد قامت عدد من الكليات والجامعات بافتتاح مقرات لها بعد السماح لها من الجهات المعنية مثل: كلية جريفيث دبلن الإيرلندية (Griffith College Dublin Ireland) في كراتشي، ومعهد إدارة الأعمال والتقنية

(Institute of Business Administration and Technology) في إسلام  
إباد وهو بالتعاون مع جامعة غرب ولاية ميتشيجن (Western Michigan  
University) ، ومعهد كراتشي لتقنية المعلومات (Karachi Institute of  
Information Technology) في كراتشي وهو فرع من جامعة هدرسفيلد  
البريطانية (University of Huddersfield) ، ومعهد آسيا الباسفيكي لتقنية  
المعلومات (Asia Pacific Institute of Information Technology  
(APIIT)) وهو فرع لمعهد مماثل في ماليزيا بالتعاون مع جامعة سترافوردشاير  
(Straffordshire University) البريطانية.

## ٦-٨ الجامعات الأجنبية في غير دولها

توجد في بريطانيا وفرنسا وسويسرا والنمسا وقبرص واليونان عدد من  
الجامعات الأمريكية بعضها تحت أسماء مثل الجامعة الأمريكية في لندن (AUL)  
وجامعة لندن الأمريكية (American London University) والجامعة  
الأمريكية في باريس (AUP) ومثلها في سويسرا وقبرص وغيرها من الدول  
الأوروبية والآسيوية. بعض الجامعات تأخذ أسماء لفروع جامعات أمريكية وتمارس  
نشاطها بأساليب مختلفة بعضها مصرح بها من الدول المضيفة وبعضها يعد نشاطاً  
تجارياً أو ثقافياً وبعضها بدون فسخ رسمي من السلطات المعنية، كما هي فروع  
جامعة ميرلاند في عدد من المدن الرئيسية في العالم، واستمرت في ذلك لعدة سنوات،  
بما في ذلك ممارسات لها في الرياض سابقاً.

نقدم فكرة موجزة عن الجامعة الأمريكية في باريس (The American  
University of Paris) وذلك لوجود عدد قليل من الطلبة السعوديين فيها،  
لظروف تواجدهم هناك وبسبب عائق اللغة الفرنسية. أنشئت الجامعة في عام ١٩٦٢م  
وتمنح درجتي البكالوريوس في عدد من التخصصات وتمنح ماجستير الآداب في  
الشؤون الدولية وماجستير العلوم في التمويل.

بعض هذه الجامعات تعمل في ظل أنظمة الدولة المضيفة كما هي الحال في الجامعة الأمريكية في باريس وربما الجامعة الأمريكية في لندن ولكن الحال يختلف في جامعة لندن الأمريكية وفروع الجامعات الأمريكية في لندن.

وموقف المسؤولين عن التعليم العالي في بريطانيا من هذه الجامعات هو أن لها ممارسة التعليم ولا تلزم بالمعايير المطبقة على التعليم العالي في بريطانيا ما دامت لا تمنح درجات بريطانية، وقد تكون هذه العبارة عدم اعتراف غير صريحة بهذا النوع من التعليم، مع العلم أن مركز المعلومات الوطني للمعلومات للاعتراف بالشهادات (UKNARIC) يقوم بمراجعة الدرجات الجامعية ودرجة الثانوية العامة للمدارس والجامعات في دول كثيرة وتوفيرها لمؤسسات التعليم العالي في بريطانيا، ولم يلاحظ عليه تقويم هذه الجامعات أو درجاتها ولو بشكل عام.

ذكرت نشرة أخبار التعليم البريطاني (EDUCATION UK NEWS DIGEST) في أكتوبر (٢٠٠٥م) بأن جامعة ليفربول (University of Liverpool) ستفتح فرعاً دولياً لها في الصين بموافقة من الحكومة الصينية، وذلك في حرم جامعي في مدينة سوزهو (Suzhou) يتسع لعشرة آلاف طالب بالتعاون مع جامعة زيان تونج (Xi'an Jiaotong University). سيبدأ الفرع عام ٢٠٠٥م وسيستغرق حوالي سبع سنوات لاستكمالها. ستكون المؤسسة الجديدة مستقلة ولها حق منح الدرجات الخاصة بها. وستمنح الجامعة درجات في علوم المحاسبة والإلكترونيات وتقنية المعلومات.

كما تجاهلت مؤسسات التقويم والاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة بعض الجامعات الأجنبية بما في ذلك معاهد أو جامعات إسلامية بالرغم من الإذن لها بممارسة التعليم طالما لم تطلب هذه المؤسسات تقويماً لبرامجها ولم تطلب دعماً من الحكومات المحلية أو الحكومة الفيدرالية.

أما الحال في بعض الدول الإفريقية ودول آسيا الوسطى، وربما لعدم وجود مؤسسات للتقويم والاعتماد، أو لكون هذه الجامعات موجهة لفئات فوق المتوسط في مجتمعاتها فقد سمح لها بممارسة التعليم كمؤسسات ثقافية دون تدخل يذكر في شؤونها، وربما يعود ذلك لأسباب أخرى منها: أنه لا يمكن أن تنتشر كثيراً لأن

هدفها الربح، ولا يمكن أن تتنافس كثيراً التعليم الحكومي، وأنها تقدم تعليماً لا بأس به مقارنة أحياناً بالتعليم الحكومي، ولأن الطبقة المستهدفة من التعليم غالباً ما تستطيع إرسال أبنائها للدراسة في الخارج في المقرات الأصلية لهذه الجامعات. من المعروف أنه لا يمكننا تغطية أوضاع هذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية من واقع الدراسة النظرية التي بين أيدينا لأن بعض الدول لا توفر معلومات كافية وموثقة عن الجامعات والمدارس الأجنبية التي تعمل على أراضيها.

## الفصل الثالث

### العولمة والتعليم العالي الأجنبي

## العولمة والتعليم العالي الأجنبي

نعرض في هذا الفصل فكرة موجزة عن العولمة والتعليم العالي وذلك بالإشارة إلى متطلبات العولمة من توفير عدالة المنافسة وفتح الاستثمار وتيسيره في إنشاء وإدارة التعليم العالي والاستثمار في أنشطته المختلفة. كما نورد، بعد ذلك، بعض الملاحظات أو الممارسات من فروع الجامعات الأجنبية أو من الدول المضيفة لها.

### ٦-١ فكرة موجزة عن العولمة والتعليم العالي

لعلنا في هذا الجزء نتمكن من توضيح آثار العولمة على قطاع التعليم العالي أسوة بقطاعات الاقتصاد والتنمية الأخرى، ولأن اقتصاديات التعليم العالي تمثل ما يزيد على (٣٠) ثلاثين بليون يورو من التبادل التجاري سنوياً في العالم أي ما يقارب (١٢٠) مائة وعشرين بليون ريال، ولوجود جهات منتجة للتعليم العالي وأخرى مستهلكة فلا يمكن فصل التعليم العالي عن القطاعات الأخرى، كما لا يمكن استبعاده كقطاع اقتصادي هام ولا بد من اعتباره سلعة عامة (public good)، مع وجود محاذير وسلبات لهذا التوجه بالإضافة إلى الإيجابيات الأخرى. نظمت وزارة التعليم والبحث النرويجية في أوسلو وفي جنيف في بداية ونهاية عام ٢٠٠٣م لقاءين بغرض تأكيد دور قطاع التعليم العالي في مفاوضات ومناقشات منظمة التجارة العالمية (W T O) واتفاقيات الجات (GAT).

تضمنت هذه اللقاءات عرض وجهات النظر لهذه المنظمات التجارية والاقتصادية وتأكيدها على أن العولمة ستحول التعليم العالي إلى سلعة اقتصادية لها منتج، بكسر التاء، ومنتج، بفتح التاء، ومستهلك ويمكن أن تكون ربحية أسوة بسلع السوق الأخرى. وفي المقابل المضاد عرضت مؤسسات طلابية من أوروبا وأفريقيا وآسيا وبعض الدول النامية خوفها من أن ينحصر دور الدول النامية في أن تكون مستهلكة لهذا المنتج الحيوي وعنصر التنمية الهام، وستفقد مع الاستهلاك هويتها

الثقافية وخصوصيتها الحضارية، ويصبح التعليم العالي ترفاً يتوفر لأبناء الأغنياء والقادرين ولا يعود ضرورة، كما تعمل كثير من الدول إلى عمل ذلك والتخطيط له. وربما كان التعليم العالي أحد عوامل الاستعمار الثقافي الحديث ينتجه الغرب ويصدره بقالبه الغربي الغني أو الشمال القادر، ويرفق معه مصطلحاته الثقافية والعقدية، وربما نوعيته المتواضعة أو الرديئة، ومن ثم يصدره معلباً إلى الدول الشرقية لتعاني حضارتها وتفقد التجانس أسس التعليم فيها، وربما تتلقفه دول الجنوب الفقيرة وليس لديها الآلية العلمية لتمييز الغث من السمين ولا تستطيع التفريق بين الجيد والرديء، لعدم وجود مؤسسات للتقويم والاعتماد، وعدم توفر معايير واضحة لممارسة المهن بعد التأهيل في مؤسسات التعليم العالي.

كما قد لا تؤدي تحويل التعليم العالي إلى سلعة عامة إلى جودة نوعيته في الدول النامية فليس بالضرورة أن تكون النظرة الاقتصادية وممارسات القطاع الخاص مؤدية إلى تحسين هذا المنتج لوجود أنظمة تعليمية ناجحة وهى بدون مقابل أو بمقابل رمزي مثل التعليم في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ووجود أنظمة كثيرة غير ناجحة أو غير مؤثرة مع إن الطلبة يدفعون رسوم كاملة كما في بعض دول أوروبا الشرقية وبعض دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الأفريقية.

توجد أمثلة من عدة دول تصل نسبة الهدر التعليم من التسرب والرسوب عالية حيث تصل إلى ٧٠٪ من طلبة المرحلة الابتدائية الذين لن يتمكنوا من الإلتحاق في التعليم العالي أو دخول أي نوع من مؤسساته حتى ولو لفترة قصيرة مثل كليات المجتمع أو دبلوم لمدة سنة أو تدريب متقدم بل أن بعضهم لم يكمل متطلبات التعليم العام أو أصبح يحمل الثانوية دون أن يستطيع المنافسة بسبب المعدل في الثانوية أو بسبب التكاليف والمتطلبات المالية لمواصلة التعليم العالي.

تحويل التعليم العالي إلى سلعة تجارية قد لا يكون في صالح عامة سكان الدول النامية وشعوبها، كما من المتوقع إن يكون التحويل القادم قاصراً التعليم العالي لخدمة الفئات المتفذة في هذه المجتمعات. فكثيراً ما تحد القيود المالية من

مواصلة طلبه مسيرتهم إلى أو في التعليم العالي مع أن لديهم الاستعداد الفكري والذكاء الطبيعي والقدرة على المنافسة.

ومن ذلك نرى بأن العولمة غير العادلة في تطبيقها على الدول وعدم تهيئة الدول لها قد تعبر عن معايير تخدم مفاهيم سامية ولكنها تنحصر في أروقة الدول المتقدمة. وسيكون التعليم العالي في ظل العولمة منتج وصناعة شمالية ومستهلك في الجنوب وقد تفقد الدول النامية فيه شخصيتها وتتجاوز من خلاله التعبير عن خصوصيتها، بل وقد تضرب بحضارتها على مراحل، عبر الحائط، ويكسب العالم، من نتيجة ذلك، اقتصاداً متحركاً وموجهاً فاقداً للتنوع الحضاري والثقافي الذي ظهر في العقود الأخيرة.

تضع الدول المتقدمة قيوداً تحت اسم ضمان النوعية والضرائب والجودة والتنظيم لتحد من أن تنشأ فيها مؤسسة تعليم عالي أجنبي من الدول النامية وتطلب في المقابل تسهيلات وأنظمة استثمار أجنبي خالية من أي نوع من الروتين، حتى وإن كان مفيداً، وتعتبر أي تنظيم في هذا الاتجاه بيروقراطية وتعقيد مؤدي إلى فساد ويجب إزالته لتفتح أبواب الاستثمار الأجنبي الشمالي على مصراعيه في دول الجنوب. وعلى إثر ذلك التوجه غير العادل تضاعفت فروع الجامعات الغربية والأوروبية في الدول النامية، والتي يعتبر كثير منها لا يحمل الاعتراف ولا يهتم بمعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي الوطنية الأخرى في بلد المنشأ. كما أعطت بعض مؤسسات التعليم العالي لنفسها الاستقلال من أصولها وبدأت تعمل تحت أسماء كبيرة وعبر اتفاقيات لبيع الدرجات الجامعية أو منحها بإسم الجامعات المتعاونة معها وبدون أي ضمان نوعية أو متطلبات مؤسسات مهنية مفيدة.

شددت كثير من الأبحاث لمحاضرين ولمتحدثين في هذين اللقائين على أهمية أن تلعب اليونسكو دوراً قيادياً في وضع إطار للاعتماد يساعد الدول النامية على مواجهة الاستثمارات التي قد تفتقد إلى أبسط المتطلبات الأكاديمية، ولعل اليونسكو تكون منبراً موحداً لمواجهة الزحف الثقافي الغربي بأسلوب حضاري يتناسب مع العصر. من المعلوم أنه سيزداد أعضاء منظمة التجارة العالمية وستطبق اتفاقيات الجات في مناطق كثيرة من العالم ولكن لابد من العمل على إضافة

الجوانب الاجتماعية والعناصر الأخلاقية واللمسات الإنسانية عبر اقتصاديات التعليم العالي من خلال العمل المشترك، وحتى لا تكون الغلبة للمال ومالكيه مقابل انحسار المبادئ القويمة والمساواة والعدل والسلام، وحتى لا تتحول الأهداف العملية والأولويات، التي يجب تحقيقها أو يمكن الوصول إليها، إلى مثاليات وأمانى بعيدة المنال.

لعل من أبرز الموضوعات التي شملتها هذه اللقاءات : التحديات المشتركة في التعليم العالي والمسؤوليات نحوها، لجون دانيال - مساعد المدير العام لليونسكو، ودور التعليم العالي في تطوير البناءات المستدامة في القطاعات الاجتماعية والسياسية والثقافية للسيدة لسيدبا برينو وزيرة التعليم العالي في موزنبيق. واتفاقيات التعليم العالي والتجارة والإطار التنظيمي لضمان النوعية للسيد سيجور بيرجان - من المجلس الأوروبي، و العولمة والتعليم العالي وبناء العلاقات للسيد إياهو موجا - جامعة نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية، و الجات والتعليم الآلي ماهي الاضرار على الهند للسيد أرون نيغافيكات ، من هيئة المنح الجامعية ، الهند ، ورسالة منظمة التجارة العالمية (WTO) السياسات والأدوات في التعليم العالي للسيدة مبريل جوسي، مستشار في منظمة التجارة العالمية، و ضمان النوعية والاعتماد كآلية لتقوية النواحي الأكاديمية في الدول النامية للسيد عباره بوزرقان - جامعة طهران ، إيران، ووجهة نظر الطلبة في القبول والمساواة وموضوعات تهم الطلبة : للسيد رأي أسس ، من اتحاد الطلبة الآسيوي. بالإضافة إلى الموضوعات: مثل: ربط إيطاري النوعية والاعتماد: دور اليونسكو الإقليمية والتحديات الجديدة ، و توسيع الإلتحاق بالتعليم العالي: لدور فيما بين الدول ، والقطاع الخاص، والتعليم الربحي في تلبية متطلبات العولمة، و التعليم العالي وقطاع الأعمال والمجتمع شراكات في المسؤولية، و تقوية ودعم المتعلمين: الطلبة والسلوك الاختياري، و دراسات لحالات في مناطق يكثر فيها الاستثمار و التجارة في التعليم العالي وخاصة في منطقة أفريقيا للسيدة نيس كلونف ، مركز تمويل التعليم العالي ، جنوب أفريقيا.

نوجز هذا البند بالقول أن عملية تحوّل التعليم العالي إلى سلعة عامة قد تجاوزت مرحلة اللاعودة، ولا بد لأي دولة من التعامل مع هذه الظاهرة كحقيقة

واقعة وعليها أن تنظم تعليمها الحكومي والخاص بما يتناسب وهذا التحول الجديد. ومع أن لهذا التحول إيجابيات اقتصادية ونوعية وتنموية كثيرة إلا أنها تظل تجربة محفوفة بالمخاطر والأخطاء والاستغلال والتوجه غير الأكاديمي والتخلي عن المثل ولا بد من استحداث ضوابط وتنظيمات وبيئات عمل تلائم هذا التحول.

## ٦-٢ أوضاع الجامعات في الدول المضيضة لها

لا توجد قيود أو شروط على الجامعات الأجنبية في كثير من الدول النامية أو الدول الإسلامية مثل فيتنام وسنغافورة وتايلاند والهند واندونيسيا وباكستان حيث أن المتطلبات لفتح جامعات أجنبية أو فروع لها محدودة جداً، ربما، يعود عدم التقييد أو التشدد أو الانضباط في بعض الأحيان، للتجاوب مع الطلب الشعبي للتعليم الأجنبي عموماً أو البريطاني والأوروبي والأسترالي على وجه التحديد.

أما في بعض الدول مثل ماليزيا وقطر ومصر وسوريا فتخضع فروع الجامعات الأجنبية لاتفاقيات بين الحكومات المضيضة دولها لهذه الجامعات وحكومات الجامعات أو مؤسسات التعليم في البلد المضيف ومؤسسات للتعاون والتعليم والمنح في الدول المصدرة لهذا التعليم، وفي هذه الحالة لا يمكن معرفة تفاصيل هذه الاتفاقيات بدون اتصال في الجهات المعنية للتعرف على الشروط وأساليب التمويل والصلاحيات أو الحريات المتاحة لهذه الجامعات وحقوقها وواجباتها وأسلوب تقويمها ومرجعية التقويم من بين أمور شتى.

بعض الجامعات أو الكليات كما أشرنا تحمل أسماء غربية أو أجنبية وتطبق الأسلوب الأمريكي أو البريطاني في التعليم، وربما ارتبطت باتفاقيات ثنائية مع بعض الجامعات تدعيماً لموقفها العلمي في دولتها، ولكنها تظل جامعات وطنية مصرح لها بالعمل في ظل لوائح ميسرة للتعليم العالي، كما هي الحال في بعض الجامعات في لبنان والإمارات العربية المتحدة.

لا تقدم معظم الدول، أشرنا إليها سابقاً، والتي بها تعليم أهلي أية مساعدات أو دعم وبالتالي لا تجد صعوبة في السماح لجامعات أجنبية ومعاملتها بالمثل كما هي

الحال في الإمارات العربية المتحدة ومصر وماليزيا والباكستان وغيرها. ولكن الحال يختلف في المملكة العربية السعودية حيث توفر الدولة دعماً في توفير أراضٍ لمقرات الجامعات، وقروض تصل إلى خمسين مليون ريال للكلية الواحدة في الإنشاءات وحوالي خمسة عشر مليون ريال للتجهيز والمختبرات. وكل هذه الإجراءات أو التسهيلات ستكون عبئاً كبيراً على الدولة لو أتاحت الفرصة للجامعات الأجنبية، قبل ترتيب أوضاع الكليات والجامعات الأهلية الحديثة النشأة. كما أن دخول المملكة في عضوية منظمة التجارة العالمية يخول لمؤسسات التعليم العالي الأجنبي في المملكة الميزات نفسها التي توفرها الدولة لمؤسسات التعليم العالي الأهلي فيها.

بالإضافة إلى ذلك فإنه لا تزال الجامعات الأجنبية أو فروعها أو برامجها موضع نقد وإشادة. وتهدف الغالبية الساحقة لهذه الجامعات للربح وتعمل في دول أقل مستوى اقتصادي من دول مقراتها الأصلية وبالتالي فلا يمكن لبعضها أن تقدم تعليماً يصل إلى التميز الذي تقدمه في دولها، ولكنه يظل في كثير من الدول سعة لأن تقدم هذه الجامعات الأجنبية مستوى يظن فيه بعض المعنيين أنه أفضل في بعض الحالات أو لا يقل في حالات كثيرة عن مستوى التعليم العالي الوطني بشقيه الحكومي أو الأهلي.

كما لا يوجد جدل حول لغة التدريس في كل هذه الجامعات تقريباً فالجامعات تدرس بلغة جامعتها الأم أو دولة مقرها الأصلي سواء باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية. بل من الملاحظ أن بعض الدول غير الناطقة باللغة الإنجليزية سارعت إلى تقديم برامج موازية باللغة الإنجليزية أو استخدام اللغة الإنجليزية وسيلة للتدريس والإدارة كما هي الحال في جامعات دول أوروبا الشرقية مثل بولندا والتشيك والسلوفاك واليونان وقبرص والمجر والدول الاسكندنافية وجامعة الإمارات في العين في الإمارات العربية المتحدة. كما تدرس بعض الجامعات وفي عدد من الدول اللغة الإنجليزية في التدريس ومن ذلك نذكر: جامعة الشرق الأوسط التقنية (Middle East Technical University) في تركيا وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

نود التأكيد أن الجامعات الأجنبية في الدول المتقدمة مثل الجامعات الأمريكية في لندن وجنيف وبعض دول أوروبا الشرقية لا تقدم درجات محلية وبالتالي لا تخضع للتقويم الوطني للدول المضيفة، وهي تعمل في الغالب على شكل مؤسسات ثقافية، وجميعها تستخدم اللغة الإنجليزية في الإدارة والتدريس.

تتوقع كثير من الدول المضيفة لهذه الجامعات أن تكون مصدر تحسين وتطوير للتعليم الوطني وأن تلتزم بالمتطلبات للتقويم والاعتماد والتقاليد الأكاديمية الجيدة والمعروفة في دولها، وترى الدول المصدرة للتعليم أن هذا نشاط اقتصادي استثماري ولا يمكن التحكم فيه عن بعد وعلى الدول المستقبلية له وضع شروط وأطر مقبولة ومعقولة بحيث تتمكن من تحسين تعليمها العالي، والتخلص ولو جزئياً من تمويل التعليم العالي ومساواته من حيث الضوابط والمراقبة بما تطبقه على تعليمها الأهلي.

سنعرض في فصل قادم جهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، اليونسكو، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سبيل سد الفجوة بين طموحات الدول المستوردة للتعليم والتزامات الدول المصدرة له من خلال أدلة أو أطر عمل لتنظيمه.

## الفصل الرابع

إيجابيات وسلبيات التعليم العالي الأجنبي

## إيجابيات وسلبيات التعليم العالي الأجنبي

لا يخلو أي تغيير أو تحويل أو تطوير أو تحسين أو إعادة هيكلة من سلبيات وإيجابيات. وبالتالي فالتعليم العالي الأجنبي نمط في الإدارة والتوجه حديث في كثير من الدول. ولكن هذا القادم من التعليم لا يخلو من السلبيات وإلا لتوقع منه التربويون بديلاً للتوجهات السائدة في التعليم العالي، وله إيجابيات لا يمكن أن يتطور التعليم العالي الحالي بدون مراعاتها والأخذ بها. نرصد في هذا الفصل أبرز إيجابيات و سلبيات التعليم العالي الأجنبي وربما نشير في بعض الأحيان إلى كيفية التعامل معها. كما نود الإشارة إلى أن بعض السلبيات والإيجابيات نسبي، بل وربما ما يراه البعض سلبياً يراه الآخرون إيجابياً والعكس، ولذا سنناقش بإيجاز أبرز هذه العناصر.

### ٦-١ إيجابيات التعليم العالي الأجنبي

- وبالمثل فإن للجامعات الأجنبية العديد من العوامل الإيجابية والمفيدة والتي تسهم في تنمية المجتمع، الذي تعمل فيه، وتساعد على تقدمه وتفاعله الحضاري مع الدول الأخرى. نذكر من الإيجابيات على سبيل المثال ما يلي:
١. زيادة الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي في الدولة المضيفة للجامعات الأجنبية، وهو أمر مهم بالنسبة للقائمين على التعليم العالي في كثير من الدول النامية.
  ٢. تخفيف الضغط على الجامعات مما يؤدي إلى رفع جودتها وإمكانية تحسين جودة إدارتها وتقويمها واعتمادها، وهذه من متطلبات مؤسسات التقويم والجودة والتي لا يمكن تحقيقها بدون وجود بدائل.
  ٣. توسيع مشاركة المجتمع في التعليم العالي، وزيادة نسبة الملتحقين في التعليم أو نسبة الشريحة من السن في عمر التعليم العالي من ممارسة هذا التعليم.
  ٤. توسيع الخيارات أمام خريجي الثانوية من حيث تعدد التخصصات وتعدد المؤسسات وأسلوب التمويل، والإدارة وأساليب التدريس وخيارات اللغات الخ.

٥. التعرف على المجتمعات الأخرى والاستفادة من الإيجابيات والاطلاع على المعادات والتقاليد والحضارات والقيم الإنسانية الأخرى، من خلال أعضاء هيئة التدريس الأجانب ونظم الجامعات الأجنبية وأساليب ممارستها.
٦. توجد بعض الجامعات الأجنبية التي ربما تقدم تعليماً متميزاً يفوق التعليم الوطني الحكومي أو الخاص ويكون بجدوى ومنافسة عالية.
٧. تعليم اللغات الأجنبية من الإيجابيات التي يسعى لها بعض أبناء المجتمعات، وقد تكون اللغات الأجنبية وسيلة التعليم في كثير من الجامعات الأجنبية أو فروعها.
٨. توفير تعليم جامعي أو عالي للطالبات اللاتي لا يستطعن الدراسة خارج دولهن لصعوبة الحياة أو للمتطلبات الدينية لوجود محرم وغيره.
٩. توفير التعليم العالي لأبناء الجاليات الأجنبية في الدول المضيفة، وخاصة الذين لا يعتزمون الإقامة الدائمة، أو الذين قد يضطرون، لعدم وجود فرص تعليم عالي، ومع أسرهم للسفر خارج المملكة مما يترتب عليه فقد كوادر متميزة.
١٠. توفر بعض الجامعات الأجنبية أو فروعها منحاً تعليمية للطلبة المتميزين، من المواطنين وهذا نوع من رعاية الموهوبين وتشجيعهم، وإسهام إيجابي في دعم جهود الدولة والمجتمع المحلي.
١١. تتيح بعض الجامعات الأجنبية أو فروعها فرصاً وظيفية للمواطنين في جوانب شتى مثل التدريس والعمل في المعامل والإدارة، وبالتالي فهي تساهم في توطيد الاستثمار الأجنبي.
١٢. الحد من البعثات للدراسة في الخارج وفي جامعات أجنبية خارج الدولة مما يوفر عوامل اجتماعية وتكاليف مادية وغربة اجتماعية.
١٣. للتبادل الثقافي والحضاري مع الجامعات الأجنبية عوامل إيجابية في بعض الأحوال للأنظمة التعليمية والمجتمع. فعلى سبيل المثال استفادت المملكة كثيراً من البعثات الطلابية التي تواصلت مع ثقافات أخرى، وذلك في تطوير نظمها التعليمية من قبل العائدين من البعثات.

١٤. تقليل الفجوة بين الحضارات لاسيما إذا كانت الحضارة السائدة من دولة أجنبية، وإطلاع الطلبة من الدول المستوردة للتعليم على عادات وتقاليد ومعايير ونظم قد تنعكس إيجاباً على المواطنين والمجتمع.
١٥. بعض المعنيين بالتعليم العالي يرون أن الجامعات الأجنبية أقدر على تأهيل الطلبة في مجالات أبدعت فيها الدول الأصلية لهذه الجامعات، كما أنه أقدر على التأهيل في مجالات المنافسة العالمية في العمالة والإنتاجية في بعض التخصصات أو الأنشطة الاقتصادية.
١٦. تؤصل الجامعات الأجنبية أو فروعها معنى الجدوى الاقتصادية من التعليم وهو عنصر لا يلقى العناية الكافية، في الجامعات الحكومية، بدون منافسة قوية من الخارج.
١٧. إدخال مفهوم أن يدفع المستفيد من التعليم العالي مقابل الفائدة التي يجنيها وكذل تعويد الطلبة على تحمل مسئولية اختيار التخصص والمهنة مما يزيد في وعيهم بالسوق، وفي وقت مبكر من حياتهم الدراسية في التعليم العالي.
١٨. توعية المجتمع لأهمية الاستثمار في التعليم والتخطيط له واختيار التخصصات ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المادي المجزي عند العمل بعد التخرج.
١٩. يرى البعض بأن التعليم العالي الأجنبي نوع من العلاقات الثقافية بين الدول والمجتمعات وأنه إضافة للتنوع الحضاري والثقافي يجب العمل على تدميته وتنظيمه.
٢٠. ترى بعض مؤسسات تشجيع الاستثمار بأن الاستثمار في التعليم العالي هو تشجيع لرأس المال الأجنبي لدعم العملية الاقتصادية وأنه نشاط مهم ويجب تشجيعه.

## ٦-٢ سبلات التعليم العالي الأجنبي:

من المعروف أن للتعليم العالي الأجنبي ممثلاً في الجامعات وكليات التعليم العالي والبرامج الجامعية والمعاهد والمراكز المتخصصة سبلات، وقد يرى بعض

المراقبين أن هذه السلبيات مقبولة أو ربما هي من جانب آخر إيجابيات ، ولعل من أبرز السلبيات ما يلي:

١. وجود ضعف في كثير من الجامعات الأجنبية عبر الحدود أو فروعها سواء في البنى التحتية أو التمويل أو المناهج أو الهيئة التدريسية أو في المستوى الأكاديمي بشكل عام وهذا من واقع ممارسات سابقة في بعض الدول.
٢. تقديم بعض المناهج التي في فروع الجامعات الأجنبية قد يتعارض مع ثقافة البلد المستورد للتعليم العالي وعقيدته وعاداته ومفاهيمه وتقاليده، وهو أمر قد يسبب إشكالات محلية.
٣. لا يقتصر أحيانا دور الجامعات والمراكز والمعاهد الأجنبية على التعليم الأكاديمي فقط، وإنما قد يكون بعضها منابر لنشر الثقافة الأجنبية، وربما بعض القيم التي يعدها بعض أفراد المجتمع المحلي سلبية.
٤. حاولت بعض الجامعات الأجنبية فرض رؤاها وفلسفتها في التعليم العالي ومن ذلك الاختلاط، بين الذكور والإناث، الذي لا تقره بعض الدول الإسلامية أو مجتمعاتها.
٥. قد لا تقبل بعض المجتمعات دعوى المساواة في التعليم لعناصر أجنبية قد لا ترتبط بالدولة الحاضنة للفرع أو الجامعة الأجنبية بقبول مجتمعي لخلافات تاريخية أو لعدم وجود علاقات سياسية على سبيل المثال.
٦. تعد، بعض الأصوات في المجتمعات المحافظة، الجامعات الأجنبية، من الدول المتقدمة، مؤسسات تغريبية وينبغي ملاحظة مشاعر المجتمع تجاه الوجود الأجنبي وآثاره السلبية.
٧. بعض الدول النامية تفتقر للخبرات والمعايير والمستويات الأكاديمية، وبالتالي يصعب عليها استحداث مؤسسات للتقويم لمتابعة أنشطة الجامعات الأجنبية، لتحديد السلبيات للعمل على تقويمها.

٨. تقبل بعض فروع الجامعات الطلبة بدون ثانوية وهذا يتعارض مع شروط القبول والمعادلة في بعض الدول ومنها معظم الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي منها المملكة على سبيل المثال.
٩. متطلبات الحصول على الدرجة قد لا تتفق مع ما هو مطلوب في جامعات الدول المضيفة ، مثل النظام الأوروبي الجديد ونقل الوحدات المعتمدة ، وهذه نقاط يجب بحثها وتحديد موقف واضح حيالها.
١٠. بعض الجامعات الأجنبية أو فروعها مرهونة بالوضع الاقتصادي وباحتياج التنمية الوطنية وهي برامج استثمارية قد لا تهدف للاستمرار وهو أمر لم تعتد عليه الدول بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي والجامعات.
١١. يترتب على فتح جامعات أجنبية مستلزمات أخرى مثل استقدام أعداد من الأساتذة والعاملين الأجانب وقد يشكل ذلك تعارضاً مع سياسة الدولة في الاعتماد على القوى البشرية غير الوطنية.
١٢. قد تلزم الموافقة على فتح جامعات أجنبية الدولة ، بدون ضوابط محكمة وواضحة التطبيق والآليات ، بالموافقة لجامعات عدة أو فروع كثيرة تكون متابعة أدائها عبئاً كبيراً على جهاز التعليم العالي.
١٣. لا يخلو فتح جامعات أجنبية من استنزاف الأموال ، ويسهم في تصدير العملة الصعبة خاصة إذا علمنا أن التعليم العالي مكلف مادياً. ولهذا يتطلب الأمر دراسة تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني.
١٤. تعد بعض المجتمعات أن التعليم بلغة أجنبية نوع من الغزو الثقافي والحضاري غير المرغوب فيه وتعمل على تنمية لغاته المحلية لتكون لغات علم وإدارة وتقوم بترجمات للكتب والمراجع وربما بعض المجالات.
١٥. تسعى وزارات التعليم العالي عند افتتاح تخصصات جامعية إلى النظر في احتياجات سوق العمل الحكومي والخاص وتستطيع توجيه الجامعات الحكومية والخاصة لتحقيق تلك الاحتياجات وهذا الأمر لا يكون متيسراً في حال الجامعات الأجنبية ، مما يؤدي إلى تخريج أعداد من المواطنين الذين لا يحتاجهم سوق العمل ويشكلون عبئاً اجتماعياً على الدولة.

١٦. قد تجنح كثير من الجامعات الأجنبية أو فروعها إلى التخصصات السهلة أو التي لا تتطلب استثمارات كبيرة وذات مردود قصير الأجل أو ربما لا تلتزم بالمستويات الأكاديمية العالية.
١٧. تعمل بعض الجامعات الأجنبية على استقطاب أعداد كبيرة من الطلبة في تخصصات تقنية وعلمية لا تتناسب وسوق العمل المحلي مما يزيد البطالة أو يساعد على هجرة الخريجين من هذه البرامج.
١٨. لا يمكن أن تفتح بعض الجامعات الأجنبية برامج طويلة المدى في الجدوى بالنسبة للمجتمع المحلي مثل برامج العلوم الأساسية كالرياضيات وتخصصات الأحياء وبعض تخصصات التقنية الحيوية والفلسفة والدراسات النظرية والاجتماعية، وبعض التخصصات التربوية.
١٩. تعتبر بعض الدول الجامعات الأجنبية منافسة غير عادلة للتعليم الأهلي أو الخاص الوطني، وربما منافسة غير عادلة بين خبرة طويلة أجنبية وتجارب قليلة الخبرة ومحدودة التمويل.

## ٦-٣ بعض العوامل المشتركة

ومع أننا ذكرنا بأن للتعليم العالي الأجنبي إيجابيات وسلبيات، إلا أننا نود التأكيد إلى أن ذلك التقسيم نسبي لا يتفق عليه بعض المهتمين بالاستثمارات الأجنبية أو التربويين المعنيون بالتعليم العالي.

فاللغة الأجنبية مثل اللغة الإنجليزية، على سبيل المثال، يراها بعض الناس تغريباً وإضعافاً للغة الوطنية وعزل للدارس باللغة الأجنبية عن مجتمعه وبيئته. وفي المقابل يرى آخرون بأن اللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية ضرورة ومتطلب إجباري لا بد من إجادته وتضعه بعض الجامعات متطلباً للدراسة في الكليات العلمية، مثل الطب والهندسة والحاسب الآلي والعلوم التقنية والأساسية، وتضع له الدورات المكثفة. وربما تضع كثير من الجامعات متطلبات لإجادة اللغة الإنجليزية متقدمة، في مرحلة الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه، مثل تحقيق النجاح أو تحقيق درجة معينة في امتحانات التوفل (TOEFL) الأمريكي أو الإيلتس (IELTS) الإنجليزي.

من الموضوعات الجدلية في الدول النامية هو خوف بعضها من فقدان هويتها الثقافية، وتكون هذه الدول أو بعض المثقفين فيها يدعون إلى نبذ كل غريب والتردد من استخدام كل جديد، ويعدون الجامعات الأجنبية غزواً ثقافياً يجب إيقافه وتحجيمه. والبعض يرى أن الجامعات الأجنبية استثمار أو استغلال اقتصادي من الدول الغنية للدول النامية، وتوجيه مدسوس لتخريب التعليم لغير مصلحة البلاد. وربما كان بعضها مراكز لجمع البيانات بما في ذلك بيانات استخباراتية وسياسية. وفي المقابل كذلك توجد دعوى أن الاستثمار الأجنبي هو السبيل الأمثل لتصحيح مسار الاقتصاد الوطني وأن أسلوب حماية الصناعة والتجارة المتدنية أو غير المنافسة أمر مضى وانقضى. وأن على الدول أن تفتح أبوابها للمنافسة العالمية وإلى استخدام كل مقومات المنافسة وأدواتها، بما في ذلك التعليم العالي وبناء المهارات والمتطلبات، ليس للسوق المحلي فقط، وإنما للسوق الإقليمية أو العالمية، من بين أمور أخرى. وترى أن الجامعات الأجنبية عوامل إصلاح للثقافة المحلية وتعزيز لتوعها وتطورها. وترى هذه الفئة من الناس أنه لا يوجد ما تخفيه في مجتمعاتها، أو لا يوجد ما يمكن أن تخفيه وأنه يجب أن تتفتح إلى كل التجارب والمجتمع، ومرور الزمن، كفيل بالتفريق بين الصالح والطالح.

يمتد هذا الجدل لعوامل أخرى فبعض المعنيين بالتعليم العالي يرون أن بقاء الطلبة للدراسة في بلدانهم ميزة ويرى البعض أن الدراسة في جامعة أمريكية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو جامعة بريطانية داخل بريطانيا أفضل بكثير من ناحية التفاعل الاجتماعي والتعارف على الثقافات من دراسة الطلبة في بلدانهم معزولون عن استخدام اللغة إلا على مقاعد الدراسة.

وفي هذا السياق يرى البعض أن للتعليم عموماً والتعليم العالي على وجه الخصوص ليس أسلوباً وإنما أخلاق وقيم واعتزاز بالتاريخ والحضارة والقيم المجتمعية، ومن الخطأ أن يكون أجنبياً مهما كانت المبررات أو زادت المكتسبات المادية من خلاله أو بسببه.

الجدل مع التعليم العالي الأجنبي لا ينتهي، سواء كانت المبررات له أو عليه ولكننا سنتعامل معه في هذه الدراسة على أنه واقع يجب استغلال إيجابياته والحد

من سلبياته ، وأن ذلك ليس بمستحيل على نظام التعليم العالي السعودي وعلى كثير من أنظمة التعليم العالي في الدول العربية أو الدول الإسلامية.

## الفصل الخامس

جهود المنظمات الدولية في تنظيم التعليم العالي عبر الحدود

# جهود المنظمات الدولية في تنظيم التعليم العالي عبر الحدود

لم يعد التعليم العالي الأجنبي موضوعاً محلياً أو يتسم بخصوصية دولة دون أخرى بل أصبح عنصراً من عناصر التوسع التعليمي وأسلوباً مرادفاً ونمطاً جديداً. أصبح التعليم العالي الأجنبي في بعض البلدان ظاهرة، حيث زاد عدد الجامعات الأجنبية أو فروعها أو الجامعات الأهلية التي ترتبط باتفاقيات بجامعات أجنبية تفوق كثيراً عدد الجامعات الحكومية أو عدد الجامعات الوطنية. كما أصبح مؤشراً للعلاقات بين الدول ودخل ضمن العلاقات الاقتصادية وله انعكاسات على السياسات الدولية. عندما وصل الحال إلى هذا الحد كان لزاماً على المنظمات الدولية المعنية بالتعليم العالي والتنمية أن تسهم في مناقشة هذا الموضوع والعمل في وضع أطر للتفاهمات الدولية في هذا الموضوع.

## ٦-١ المتطلبات العالمية للتعليم عبر الحدود

أصدرت اليونسكو (UNESCO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عدداً من المعايير أو الأطر التي يجب أن تتخذها الدول المستوردة للتعليم العالي عبر الحدود، وذلك لحماية المستفيدين منه، ولعل من أهم المبررات لهذه الخطوة الجماعية من كثير من أعضاء اليونسكو والمنظمة ما يلي:

- توسع في العقود الماضيين التعليم العالي عبر الحدود، من خلال انتقال الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والبرامج، وانتقال المؤسسات التعليمية أو استخدامها لوسائل التعليم عن بعد. كما دخلت سوق التعليم العالي المؤسسات الربحية الاستثمارية الخاصة والجامعات الأجنبية. وستسهم هذه التغيرات إيجاباً في

- إشاعة التعليم العالي وزيادة المهارات وخدمة التنمية في الدول المستقبلية للتعليم إذا تمت إدارتها بأسلوب مناسب وربطت بالتنمية الإنسانية والاجتماعية.
- لا زالت كثير من أساليب ضمان النوعية ومعادلة الشهادات والتقييم والاعتماد الوطنية موجهة لأنظمة تعليم عالٍ حكومي وليس للتعليم العالي عبر الحدود والتعليم الخاص الريحي . كما أن عدم وجود إطار يجمع كل المبادرات الدولية ومع تنوع الجامعات، عن طريق تعدد أساليب التقييم والاعتماد مما قد يحدث فجوة تضر بالنوعية وبكل المعنيين بالتعليم عبر الحدود.
  - تظهر الحاجة إلى إيجاد إطار عالمي يجمع مصالح الدول المقدمة للتعليم العالي والمستقبلية له تتسم بالمرونة وتوفر للدول النامية تعليماً واقعياً يخدم الدول النامية ، ولهذا اتفقت اليونسكو والمنظمة لتوفير أدلة شاملة في التقييم والاعتماد والاعتراف بالشهادات وجودة النوعية التعليمية ، رأت كثير من الدول الحاجة الماسة لها.
  - تتوفر في بعض الدول مؤسسات للتقويم والاعتماد ولجان لمعادلة الشهادات وذلك للمراقبة والمتابعة ولكنها تفتقر إلى الخبرة على مستوى التعليم العالي عبر الحدود.
  - الزيادة في تنقل الطلبة والبرامج وأعضاء هيئة التدريس والمهنيين والجامعات وتعدد فروعها الخارجية تشكل تحدٍ لمؤسسات التقييم والاعتماد.
  - لا تغطي الجهود الوطنية في كثير من الدول التعليم العالي عبر الحدود أو الأساليب الجديدة في التعليم الريحي، مما يجعل إمكانية تقديم تعليم عالٍ أقل من المستوى أو لا يلتزم بنوعية وجودة كافية، أو لا يوفر المهارات الكافية للدارسين أو تكون المؤسسة لا وجود لها أو تم تقويمها واعتمادها من مؤسسة لا وجود لها أمور تجعل من بعض الطلبة وأولياء أمورهم ضحايا.
  - التحديات التي تواجه مؤسسات الاعتماد الوطني كثيرة منها محدودية المعلومات المتوفرة عن بعض مؤسسات التعليم العالي الأجنبية أو أن هذه المؤسسات لا تلتزم في فروعها الخارجية بما تلتزم به في بلدانها الأصلية.

- تتطلب ممارسات بعض المهن مواصفات ومهارات وتتعدد الجهات المعدة لهذه المهارات ربما أدى إلى عدم التزام بعضها بالكفايات المطلوبة لممارسة المهنة مما يفقد المستفيدين من الخريجين والهيئات المهنية الثقة بالجهات القائمة على التأهيل والتدريب.

ولعل من أبرز ما ورد في الاجتماعات المشتركة لليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يخص العناية بجودة التعليم العالي الأجنبي ونوعيته هو الاتفاق على الأدلة التالية:

- أ) دليل للحكومات.
- ب) دليل للمؤسسات المقدمة للتعليم العالي.
- ج) دليل الجمعيات والمنظمات الطلابية.
- د) دليل لهيئات التقويم والاعتماد والتقويم.
- هـ) دليل للجان معادلة الشهادات ومراكز الاستشارات والمعلومات.
- و) دليل الهيئات المهنية.

وسنورد فيما يلي نبذة عن أهم معالم كل دليل:

#### أ) دليل للحكومات.

- وضع الدول لأسلوب عادل وسهل ومباشر للتسجيل والترخيص للمؤسسات التعليمية التي تقدم تعليماً عالياً على أراضيها يعتمد على معايير الجودة الوطنية ويتسم بالشفافية .
- إنشاء مؤسسات تقويم واعتماد قوية وشاملة وتستطيع مد خدماتها لدولتها خارج الحدود وذلك بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات المماثلة والمنافسة على المستوى العالمي. ويجب توفير المعلومات المطلوبة للجودة والاعتماد لكل المؤسسات الحكومية والخاصة الربحية وغير الربحية والوطنية أو الأجنبية.

- تقديم معلومات شاملة وواضحة عن المعايير والمتطلبات للتسجيل والترخيص وجودة النوعية واعتماد مؤسسات التعليم العالي عبر الحدود وتأثير ذلك على دعم أو تمويل الطلبة التطوعي منها والإجباري.
- التصديق على الاتفاقيات الخاصة بمعادلة الشهادات الإقليمية التي نظمتها اليونسكو والمساهمة في تطوير آلياتها وإنشاء مركز معلومات كما تتطلب هذه الاتفاقيات.
- أن تشمل ، كلما كان ممكناً ، الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول على ما يخص معادلة الشهادات والاعتراف المتبادل للدرجات العلمية عامل الإسهام في تطوير الوصول إلى معلومات على المستوى العالي عن المؤسسات المانحة لمؤهلات وشهادات معترف بها.

#### (ب) دليل المؤسسات المقدمة للتعليم العالي

- يعد من الضرورة التزام مؤسسات التعليم العالي بالنوعية بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس. كما أن على مؤسسات التعليم العالي الربط بين التعليم المقدم والنوعية والربط بينه وبين المجتمع المتلقي وعليه مسؤولية التحقق من النوعية وتطبيق المعايير ومسؤولية الدرجات التي تمنحها بغض النظر عن الوسيلة أو الأسلوب المستخدم. كما أن على هذه المؤسسات ما يلي:
- أن تضمن المؤسسة التعليمية من خلال رسالتها التزامها بتقديم نوعية من التعليم عبر الحدود كما تقدمها داخل دولتها.
  - تطور وتتابع أو تراجع أسلوب إدارة النوعية بما يضمن الاستخدام الكامل للقدرات بالنسبة للمعنيين مثل أعضاء هيئة التدريس والإدارة والطلبة ، وتتحمل المؤسسة التعليمية كامل المسؤولية في تقديم مؤهلات تعليم عالٍ متوافقة مع النظم الوطنية والأنظمة عبر الحدود. وعند الإعلان أو تسويق التعليم من خلال وكيل فإن المؤسسة مسئولة عن دقة المعلومات عنها وصحتها.
  - التشاور مع واحترام هيئات ضمان النوعية والاعتماد للدولة المستفيد عند تقديم التعليم عبر الحدود بما في ذلك التعليم عن بعد.

- المشاركة في إشاعة الممارسات الحسنة والجيدة من خلال الإسهام في الجهود الدولية والوطنية.
- تطوير أو تسهيل أساليب للإعتراف المتبادل بالشهادات والمؤهلات والمعادلات.
- احترام المعايير والمتطلبات والأطر لجودة النوعية والاعتماد في الدول التي تعمل فيها مؤسسات التعليم العالي، واستخدام مصطلحات الممارسات الجيدة كلما أمكن وخاصة التي تماثل المعايير الصادرة من مجلس اليونسكو لاوروبا بعنوان "نظام الممارسات الجيدة في تقديم التعليم عبر الدول" وعنوان "التوصيات للمعايير والأساليب في تقويم الدرجات الأجنبية".
- توفير معلومات دقيقة وموثقة وفي متناول المهتمين عن المعايير والأساليب الداخلية والخارجية المتبعة بشأن جودة النوعية، والاعتماد الأكاديمي والمهني للدرجات العلمية، وتوفير معلومات كاملة عن البرامج المقدمة والمعلومات والمهارات والكفايات المهنية التي يمكن لخريجي كل برنامج الحصول عليها، بالتعاون مع جهات وهيئات الاعتماد والمنظمات الطلابية بيسر نشر هذه المعلومات.
- التأكيد من أن المبادرات للتعليم عبر الحدود توفر المسؤولية المحلية في نشر المعايير من خلال أسلوب يتسم بالشفافية عن الوضع المالي للمؤسسة التعليمية أو لبرامج محددة فيها.

### ج) دليل الجمعيات والمنظمات الطلابية:

على المنظمات والهيئات الطلابية وهي أهم الجهات المستفيدة من التعليم العالي المقدم عبر الحدود أن تتأكد من كل المعلومات والمواصفات والمعايير المتبعة ولها على وجه الخصوص ما يلي:

١. زيادة توعية الطلبة عن المخاطر المحتملة مثل أدلة أو معايير غير صحيحة أو تقدم معلومات مضللة أو رديئة من برامج التعليم العالي أو مؤسساته، بما في ذلك مؤسسات وهمية أو مؤسسات لبيع الدرجات والشهادات العلمية أو

الدرجات محدودة الصلاحية أو مؤسسات اعتماد مزورة، وإرشاد الطلبة إلى المصادر الصحيحة للمعلومات عن مؤسسات التعليم العالي عبر الحدود.

٢. تعويد الطلبة عن الاستفسار عن العوامل الهامة عن المؤسسات التعليمية العاملة عبر الحدود عند الرغبة في الالتحاق بها. ويمكن توفير هذه الأسئلة من خلال المنظمات الطلابية بما في ذلك توفيرها للطلبة الأجانب بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي مثل وكالات الاعتماد وهيئات ضمان الجودة، ولجان معادلات الشهادات ومراكز الاستشارات والمعلومات. قد تشمل هذه الأسئلة استفسارات عن مدى اعتماد المؤسسة التعليمية من مؤسسة اعتماد معروفة وجيدة وفيما إذا كانت الدرجة التي تمنحها المؤسسة التعليمية معترف بها أكاديميا أو مهنيا في بلد الطالب الدارس.

#### **د) دليل هيئات التقييم والاعتماد والتقييم:**

بالإضافة إلى الجهود الداخلية في موضوع ضمان الجودة إلا أن التقييم والاعتماد الخارجي للمؤسسات التعليمية مطبق في أكثر من ستين دولة. ومن المعروف أن مفهوم النوعية يختلف من بلد لآخر كما تختلف تبعاً لأهداف المؤسسات التعليمية وبيئتها وطرق تطبيق هذه النوعية، كما يتباين دور مؤسسات التقييم والاعتماد وفيما إذا كان التقييم اختيارياً أو إجبارياً. ومع وجوب إحترام التنوع هذا إلا أنه لا بد من التعاون على المستويين الوطني والدولي للتعامل مع نمو التعليم العالي المحلي ليكون عبر الحدود. ومن الموصى به لمؤسسات التقييم والاعتماد ما يلي:

- التأكد من أن المعايير المستخدمة للتقييم والاعتماد تشمل كل أنواع التعليم العالي بما في ذلك الريحي والمقدم عبر الحدود من مؤسسات أو تعليم عن بعد. يشمل هذا دليل التقييم والمعايير والعمليات والتجانس أو الاتساق ومناسبة الوسيلة بأسلوب يتسم بالشفافية والدقة.
- المحافظة وتعزيز الجهود الدولية والإقليمية بشأن تبادل المعلومات عن التحديات والمشاكل والأساليب المستخدمة والحلول أو الخبرات بشكل عام. والاستفادة من المقومين. مثل هذه الشبكات توفر معلومات عن

المؤسسات الصورية في التعليم العالي أو هيئات الاعتماد الصورة وتوفير معلومات عن طواحين الشهادات أو الدرجات المزورة أو المشكوك في صحتها.

- نشر المعلومات عن معايير للاعتماد وأساليب تطبيقها وتأثيرها على جودة النوعية وعلى أساليب تمويل تعليم الطلبة. ولعل التعاون مع لجان معادلة الشهادات وتقويمها وهيئات التقويم ومراكز التعليم العالي والهيئات الطلابية يوفر معلومات عن كل هذه المتغيرات.
- تطبيق معايير اليونسكو في أوروبا لنظام تقديم التعليم عبر الحدود وخلق وسيلة تواصل بين الدولة المرسله أو المصدره للتعليم والدولة المستلمة أو المستوردة له.
- التوصل إلى اتفاقات متبادلة للاعتراف بالمعايير والأساليب في التقويم والاعتماد والعمل على إيجاد تفاهم مشترك للممارسة وتطوير أنظمة التقويم والعمل على تطوير أساليب وطنية لضمان الجودة.
- تبني أساليب دولية الاستخدام مثل التقويم المماثل واللجان والحدود العلمية للنوعية والأساليب والمعايير والعمل في مشاريع مشتركة تزيد من قدرة الهيئة على المقارنة والتقويم .

#### **هـ) دليل لجان معادلة الشهادات ومراكز الاستشارات والمعلومات:**

تعد اللقاءات الإقليمية لليونسكو من أهم الوسائل لمجتمع التعليم العالي وحكوماته، وذلك من خلال العمل على تقديم معادلة عادلة للشهادات الصادرة من مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك التعليم عبر الحدود أو الحراك الطلابي. ومن ذلك ترى اليونسكو ومكاتبها الإقليمية أهمية وجود إطار قانوني دولي لمعادلة الشهادات. ولتطوير الوضع الحالي يمكن، من خلاله، تيسير عملية معادلة المؤهلات بجعل النظام يتسم بالشفافية وقابل للمقارنة.

ويوصي هذا الدليل جهات معادلة الشهادات ومراكز المعلومات عنها والجهات الاستشارية فيها ما يلي:

- العمل على إنشاء شبكة إقليمية ودولية لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة ونشر المعرفة بالتطورات الدولية والتحديات وتطوير خبرات العاملين في المؤسسات المشار إليها.
- تقوية العلاقة بين جهات الاعتماد لضمان الجودة لتيسير عملية التأكد فيما إذا كانت المؤهلات تحقق الحدود الأساسية المطلوبة في النوعية والتعاون مع الخارج وشبكات المعلومات عن المراكز المعنية، ومتابعة هذا التعاون إقليمياً ودولياً.
- الاتصال مع مؤسسات التعليم العالي والمنظمات الطلابية والمهنية والجهات الموظفة لتحسين مستوى المعلومات والعلاقة بين المؤهلات الأكاديمية والمهنية.
- التوجه، كلما أمكن ذلك، نحو التعامل مع متطلبات الهيئات المهنية ومتطلبات سوق العمل وتوفير المعلومات عن الاعتراف المهني لكل من الحاصلين على الدرجات الأجنبية والجهات الموظفة لهم. ويأخذ التوسع المضطرد في مجالات سوق العمل وزيادة الحراك المهني أهمية التعاون والتنسيق مع الهيئات المهنية في اعتماد الدرجات والمؤسسات التعليمية.
- استخدام نظم معقولة للمعادلة وتقييم الدرجات مثل تلك الطريقة المشمولة في الوثيقة الصادر من المجلس الأوروبي واليونسكو بعنوان "توصيات في أساليب وطرق تقييم الدرجات أو المؤهلات الأجنبية" وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة لخلق ثقة عامة بأساليب المعادلة والاعتراف بالشهادات، والتأكيد على أن الإجراءات لعملية المعادلة تتم بعدالة وأسلوب موحد للجميع.
- توفير معلومات واضحة عن تقييم المؤهلات.

### (و) دليل الهيئات المهنية

من البدهي بأن أسلوب المعادلة يختلف من دولة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال قد تكون المؤهلات والدرجات الجامعية كافية لممارسة المهنة ودخول سوق العمل في بعض الحالات، بينما تتطلب بعض الدول متطلبات ومهارات وتدريب إضافي لممارسة المهنة التي يحمل الفرد مؤهلاً أكاديمياً فيها. وقد أحدثت زيادة حركة العمالة المهنية أو المدربة بين الدول تحديات كثيرة أمام حاملي المؤهلات والموظفين لهم والهيئات المهنية. ولذلك فمن الضروري زيادة الشفافية وتوفير الجودة وتحسين موثوقيتها. ومن ذلك نرى أنه يوصى للمؤسسات والهيئات المهنية بما يلي:

- تطوير قنوات معلومات تكون متيسرة لحملة الدرجات والمؤهلات الوطنيين والأجانب لمساعدتهم في الحصول على اعتراف مهني لمؤهلاتهم، ولأصحاب العمل الذين يودون ويحتاجون معلومات عن الاعتراف المهني وعن الدرجات الأجنبية.
- إنشاء علاقة مع هيئات ضمان الجودة ومعادلة الشهادات وجهات الاعتماد لتطوير أساليب تقييم المؤهلات.
- إنشاء آلية لتقييم ومقارنة الدرجات العلمية والبرامج وتطويرها والمؤهلات بحيث يمكن مقارنة المخرجات من أساليب التعلم والمهارات ، بالإضافة إلى المدخلات والمتطلبات الدراسية.
- استمرار التحسين والتحديث وتوفير المعلومات الدولية المتبادلة للمهن بما في ذلك ما تم الاتفاق عليه في الاتفاقيات التجارية.

## ٦-٢ جودة التعليم العالي عبر الحدود

نقدم في هذا البند فكرة عن مؤتمر عقد لمناقشة جودة التعليم العالي عبر الحدود، وإن كان أكثر المتحدثين فيه يقصدون التعليم العالي الوطني الذي يدرس

فيه طلبة أجنبية أو التعليم المقدم في دولة أجنبية ويعمل بنظام دولة أخرى، وبالتالي فعبارة عبر الحدود تنطبق هنا على عبور الطلبة أو عبور مؤسسات التعليم للحدود الدولية. عقد هذا المؤتمر في مدينة الإسكندرية في مصر في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥م، في مكتبة الإسكندرية وكان موضوعاً للاجتماع الدولي لإتحاد الجامعات (International Association of Universities, IAU)، وقد اتخذ الاجتماع هذا العام شعاراً "المشاركة في جودة التعليم العالي عبر الحدود: دور الجمعيات والمؤسسات المختلفة".

ألقى السيد جولام محمد بهاي، رئيس الإتحاد الدولي للجامعات محاضرة قام فيها بتعريف الاتحاد وأهدافه، وأنشطته وعلاقته بالجامعات المختلفة. كما عرض بعض الإحصائيات التي أجراها الإتحاد والتي تعكس الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، والأكاديمي لبعض الدول. واختتم كلمته بالتأكيد على أن أهم أهداف الإتحاد الدولي للجامعات هي تحقيق أعلى مستوى تعليمي في مختلف جامعات العالم.

كما ألقى السيد عبد الله بركات، سكرتير عام المجلس الأعلى للجامعات بمصر، محاضرة تحدث فيها عن التعليم في مصر وتوجهاته نحو عولمة المناهج التعليمية وفتح الأبواب لإقامة جامعات عالمية مختلفة مثل الجامعة الألمانية، والفرنسية، واليابانية، والإنجليزية، وغيرها. كما ألقى السيد بركات الضوء على المقترحات المقدمة لتطوير التعليم العالي في مصر.

ألقت بعد ذلك السيدة سافا بيارناسون، مديرة الأبحاث والاستراتيجيات، ومسئولة مراقبة لا حدودية التعليم العالي في إتحاد جامعات الكومنولث (Association of commonwealth Universities, ACU)، محاضرة بعنوان "حقائق وأرقام واتجاهات" استعرضت فيها التعليم الإلكتروني (e-learning) وكيفية قيام المملكة المتحدة بتطبيق فكرة التضامن التعليمي مع دول من أعضاء الكومنولث، واستعدادها لإتباع نفس المنهج التعليمي الدولي. كما أوضحت أنه يجب على الدول أن تفكر قدماً في إيجاد تسهيلات أكثر لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب في المستقبل.

ألقى كذلك، الدكتور إسماعيل سراج الدين، مدير مكتبة الإسكندرية في مصر، محاضرة بعنوان "التعليم العالي عبر الحدود: منظور مصري. من الرفاهية إلى الضرورة". وفي محاضراته طالب الدكتور إسماعيل بالتعليم للجميع من خلال تدريب للمواهب الشابة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، ومحاولة الوصول إلى المرأة والأقليات. كما أكد على أهمية إعادة التدقيق في المناهج الدراسية وتطوير محتواها، وألقى الضوء على قضيتين أساسيتين يجب الإقلال والحد منهما وهما: الانتقال الدائم للتكنولوجيا والعلوم من الشمال إلى الجنوب وليس العكس؛ وهجرة العقول والكفاءات والمواهب إلى دول أخرى. وفي نهاية المحاضرة، دعا الدكتور إسماعيل إلى نشر مراكز التميز ومراكز التميز الرقمية، والإكثار من استخدام نتاج الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات.

وفي هذا السياق أو المناسبة أعلن الدكتور عمرو عزت سلامة وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابعة في مصر صيف عام ٢٠٠٥م أن مؤسسات التعليم العالي المصرية تستوعب حوالي ٣٠ ألف طالب أجنبي في مرحلة البكالوريوس. وأنه يوجد العدد الكبير منهم في جامعة الأزهر نظراً لطابعها الأكاديمي المميز في الدراسة، وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط في تقرير لها عن المؤتمر بأن وزير التعليم العالي قال في كلمته خلال افتتاح المؤتمر الدولي عن جودة التعليم العالي عبر الحدود، الأنف الذكر، وأن حوالي ٢٠٠٠ طالب، غير مصري، في الدارسات العليا من بينهم ٧٢٦ يدرسون على منح الدكتوراه المقدمة من الحكومة المصرية. حيث تقدم الحكومة منحاً للطلاب الأجانب من آسيا وإفريقيا ومن المنطقة العربية، من خلال الجامعات المصرية الحكومية وجامعة الأزهر. كما ذكر الوزير في كلمته إلى أن وجود حوالي ٣٢٨٩ طالباً مصرياً يدرسون، التعليم العالي، في الخارج.

كما أعلن الوزير عن بدء المرحلة الأولى من عمل الجامعة المصرية للتعليم عن بعد العام الجامعي القادم، ومن بين أهدافها الأساسية التوسع في نطاق التعليم العالي في مصر للمنطقة العربية وبلدان آسيا وإفريقيا. وأضاف أن من المخطط له أن يتضمن القانون الجديد للتعليم العالي الجاري إعداد مشروعه الآن ضرورة أن تكون

المؤسسات التعليمية الأجنبية، في مصر، مرخص لها بالعمل ومراقبة من حيث الجودة في بلادها كشرط للتعاون مع المؤسسات التعليمية في مصر .  
وأوضح أن القانون الجديد للتعليم العالي سوف يتضمن القواعد الحاكمة لعمل المؤسسات التعليمية الوطنية والحكومية والخاصة الأمر الذي يسهل على تلك المؤسسات الوطنية والدولية أن تقوم بخدمات تعليم ذات جودة في مصر والمنطقة.

## الفصل السادس

ملاحظات ختامية

## ملاحظات ختامية

### ٦-١ ملاحظات عامة:

تهدف الضوابط التي وضعت مسودتها اليونسكو في باريس بالتآزر مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتم مراجعتها في اليابان وتم إقرارها مؤخراً في الاجتماع الأخير في باريس في يناير ٢٠٠٥م من قبل خبراء من الدول المعنية، ليتم إقرارها فيما بعد على مستوى المندوبين أو توزع للاسترشاد بها للدول الأعضاء في اليونسكو. والجدير ذكره أن على وزارات التعليم العالي أو الجهات المسؤولة عن التقويم والاعتماد للتعليم العالي الأجنبي مراعاة ما يلي:

- لا تلزم كثير من الدول جامعاتها بأي نوع من التقويم وبالتالي لا تتوقع ضوابط أجنبية على أراضيها ما لم تكن متطلباً لها من كل مؤسسات التعليم العالي العاملة داخل أراضيها.
- لا زال الاسترشاد بالأدلة التي تصدرها منظمة اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أمر اختياري ولم يكن ملزماً لأي الأطراف المعنية. وبالتالي لا بد من مراعاة ذلك عند التعامل مع الدول الأخرى.
- أن تكون الشروط والأنظمة عادلة وتساوي على المدى البعيد بين المؤسسات الوطنية في التعليم العالي الحكومي منها والمؤسسات غير الحكومية من الجامعات والكليات الأهلية والمؤسسات الأجنبية للتعليم العالي.
- لا تمنع منظمة التجارة الدولية تقديم بعض الحوافز والتسهيلات للجامعات الخاصة الوطنية، ولكن لا بد أن تكون لفترة محدودة، ومعلنة ومتفق عليها، مع المنظمة.

وبالتالي فإنه يمكن أن تشمل الضوابط التي تفرضها الدول الأعضاء كل من:

١. الالتزام بمتطلبات ضمان الجودة ومؤسسات الاعتماد الوطنية.
٢. إخضاع مخرجات فروع الجامعات الأجنبية لمتطلبات مؤسسات تقويم واعتماد الشهادات من خلال وضع أطر للمناهج.
٣. إلزام أو مراعاة الجامعات الأجنبية للمتطلبات التدريبية والمهارات التي تصدرها المؤسسات المهنية الوطنية..

كانت ولا زالت وزارة التعليم العالي في المملكة تقوم من خلال لجنة معادلة الشهادات لتقويم المنتج الأخير، وهي الشهادة التي يأتي بها الدارس من خارج المملكة وهي عملية غير سهلة ومعقدة أحياناً خاصة عندما لا تتوفر المعلومات عن المؤسسة القائمة على منح المؤهل في أدلة أو على شبكة الإنترنت أو تتوفر معلومات غير مفيدة أو غير كاملة أو تدعي المؤسسة التعليمية ممارسات ومتطلبات تخالف الأوراق التي أصدرتها الجامعة المانحة للشهادة أو المؤهل الأكاديمي .

لقد ظهرت مصطلحات في منظومة التعليم العالي السعودي مثل التقويم والمراجعة والاعتماد منذ بضع سنوات وذلك بعد أن وردت طلبات متعددة لوزارة التعليم العالي بشأن إنشاء كليات وجامعات خاصة ربحية أو غير ربحية. كما تجدر الإشارة إلى أن أنشطة اليونسكو، مثل مؤتمر التعليم العالي عام ١٩٩٨م، ساعدت القطاعين الخاص والمستثمر والجهات الحكومية المسؤولة عن التعليم العالي على نشر ثقافة التقويم وطرق السبل المناسبة لممارستها في كثير من الدول النامية.

لهذا السبب فإن التعليم في المملكة يثمن الجهود التي تقوم بها اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مبادرة عمل دليل " لضوابط النوعية للتعليم العالي عبر الحدود ". ومع أن المملكة قد بدأت في إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي " إلا أننا نشعر بأنه لا بد وأن تبدأ الدول النامية ببناء أنظمة

مناسبة للتقويم والاعتماد الوطنية باستخدام الأدلة أو الأطر المقترحة. ولعله من المناسب أن تؤكد المملكة على أهمية حث الدول المصدرة للتعليم العالي لإيجاد أطر تقويمية لما تصدره مماثل لما تتطلبه من مؤسساتها الوطنية في التعليم العالي داخلها. كما أنه من المناسب مشاركة المملكة مع كل الدول الأعضاء في المنظمتين والاستفادة من مساهمات المنظمات غير الحكومية في صياغة الأدلة والضوابط لهذه المؤسسات التعليمية وحصر الخلاف في تبني آلية لفرض هذه المعايير أو تقرير مدى الإلتزام بها من الدول المصدرة والمستوردة للتعليم العالي في مؤسسات مستقلة ومعتمدة وممثلة لقطاعات مختلفة من المجتمع والدولة.

ولهذا لا بد من العمل أو الإسهام في تكوين قاعدة معلومات دولية لمؤسسات التعليم العالي المعترف بها وأن توفر المؤسسات التعليمية معلومات كافية وشفافة عن نفسها، والهدف من ذلك ما يلي:

1. حماية الطلبة من المعلومات الخاطئة أو غير الدقيقة والبرامج الرديئة وطواحين الدرجات العلمية والدرجات محدودة القيمة أو الفاعلية.
2. ضرورة أن تكون الدرجات أو الشهادات مقروءة وبمعلومات ذات شفافية وتوفر معلومات مناسبة عن البرنامج.
3. يجب أن يكون أسلوب التقويم المستخدم واضح ومعقول وموثق وممكن المقارنة خارج دولة مقر المؤسسة.
4. ضرورة أن تكشف مؤسسات الاعتماد وضمان الجودة النوعية اتصالاتها وتعاونها الدولي للوصول إلى تفاهم عالمي أكبر.

حددت أدبيات عمل اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمس جهات يلزم التفاعل بينها على المستويين الوطني والدولي لكي تحقق الأهداف الأربعة السابقة وهذه الجهات هي:

(أ) مؤسسات تقديم خدمات التعليم العالي.

- (ب) مؤسسات ضمان الجودة والاعتماد.  
(ج) مؤسسات تقويم واعتماد الشهادات.  
(د) المؤسسات المهنية.  
(هـ) الحكومات الراعية أو المشرفة على مؤسسات التعليم العالي والفئات المستفيدة من خدماتها .

كما من المتوقع أن يظهر جدل حول مدى أن تكون هذه الأدلة، المشار إليها، إلزامية وماهي قوة الالتزام بها وهل من الممكن أن تكون اتفاقية للمصادقة عليها من الدول الأعضاء، وإن كان هذا ليس من السهولة بمكان، لتباين إمكانات الدول وتعدد أساليب تصدير التعليم العالي حاليا مثل برامج التعليم عن بعد والتي لم تلق عناية كافية من الدراسة المشتركة بين الدول، وبالتالي فمن المناسب أن تكون هذه المعايير اختيارية أو إرشادية ولعله من الممكن تطويرها مستقبلا لتكون في درجة أعلى أو ترقى إلى اتفاقية في بعض عناصرها.

## ٦-٢ التوصيات

- أولا : أهداف التعليمات: يجب أن تهدف الضوابط والأنظمة الصادرة، من الدولة أو وزارات التعليم العالي، فيما يخص التعليم العالي الأجنبي، إلى ما يلي:
١. حماية الطلبة من المعلومات الخاطئة أو غير الدقيقة والبرامج الرديئة وطواحين الدرجات العلمية والدرجات محدودة القيمة أو الفاعلية.
  ٢. ضرورة أن تكون الدرجات أو الشهادات مقروءة وبمعلومات ذات شفافية وتوفر معلومات مناسبة عن البرنامج .
  ٣. يجب أن يكون أسلوب التقويم المستخدم واضح ومعقول وموثق وممكن المقارنة خارج دولة مقر المؤسسة.

٤. ضرورة أن تكشف مؤسسات الاعتماد وضمان الجودة النوعية اتصالاتها وتعاونها الدولي للوصول إلى تفاهم عالمي أكبر.

ثانياً: مسئولية الوزارة: من الأهمية أن تتابع وزارة التعليم العالي وأن تشارك في الجهود المبذولة على مستوى المنظمات الدولية والتجارب الإقليمية والتعرف على الأدلة أو الأطر المقترحة في مختلف الدول، والتي ستساعد الوزارة في وضع الشروط والمتطلبات لفتح فروع لجامعات أجنبية أو في وضع ضوابط لبرامج التعليم عن بعد، كما أنه من المناسب العمل المستمر لمتابعة أداء وأساليب عمل الجامعات الأجنبية أو فروعها ومدى مراعاتها للتفاهمات الدولية مثل الاستفادة من متطلبات هذه الأدلة التي قد تتحول إلى اتفاقية في المستقبل حتى لا تقدم برامج غير مناسبة أكاديمياً أو غير مقبولة اجتماعياً.

ثالثاً: المتطلبات التطبيقية من وزارة التعليم العالي: احتوى المحضر المشترك بين وزارة التعليم العالي والهيئة العامة للاستثمار على عدة عوامل من بينها ما يلي:

- الترخيص للجامعات والكليات الأهلية بموجب نظام الاستثمار الأجنبي.
- تقوم كل من الهيئة العامة للاستثمار ووزارة التعليم العالي بوضع آلية لإصدار تراخيص إنشاء جامعات جديدة أو فروع جامعات أو معاهد أجنبية بموجب نظام الاستثمار الأجنبي وفقاً لمعايير وشروط محددته متفق عليها بين الوزارة والهيئة وتتناسب مع البيئة الاجتماعية للمملكة والضوابط الشرعية.
- متطلبات الجودة والمعايير الخاصة للاعتماد الأكاديمي: ستعمل الوزارة على سرعة الانتهاء من إعداد متطلبات الجودة و معايير الاعتماد الأكاديمي واعتماده من المقام السامي، حيث أن ذلك أساس لتقويم مشاريع التعليم العالي الأهلي، وتوفيره سيسهم في إنجاح المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع.

## ٦-٣ الخطوات التالية

- لا بد للوزارة أن تعمل على إعداد المتطلبات اللازمة للترخيص لمؤسسات تعليم عالي أجنبي ومن ذلك العمل على ما يلي:
- دراسة متطلبات منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة والتعرف على أثر موافقة المملكة وانضمامها لعضوية المنظمة على التعليم العالي، بما في ذلك أن يكون التعليم العالي من بين السلع المتفق على الاستثمار المتبادل فيها.
  - قد يكون من المناسب السماح لبعض الجامعات الأجنبية (أو فروعها) بالعمل في المملكة وفق ضوابط وقواعد تدرس بعناية فائقة، ودعوة جامعات محددة لفتح فروع لمراقبة التجربة عن كثب قبل التوسع فيها.
  - توجد إيجابيات وسلبيات للجامعات الأجنبية أو فروعها، ويجب قدر المستطاع بعد تحديد التوجه العمل على تقليل الآثار السلبية والتأكيد على الآثار الإيجابية ومراعاة الأدلة التي تبنتها منظمة اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
  - لبعض جامعات المملكة العربية السعودية فروع ومعاهد في الخارج، ومن مبدأ التعامل بالمثل، يجب أن لا نعطي أنفسنا حقاً ونسلبه من الآخرين، وهذا يؤكد على مبدأ السماح لبعض الجامعات الأجنبية (أو فروعها) في المملكة وفق ضوابط، بل توجد معارضة لبعض المدارس والمعاهد السعودية في الخارج يجب التنبيه له ومعالجة آثاره.
  - لعله من المناسب أن يتم البدء في وضع مشروع لقواعد فتح الجامعات الأجنبية أو فروعها في المملكة، تماثل شروط الجامعات والكليات الأهلية أو تيسير عملية الشراكة في البرامج بين الجامعات السعودية الأهلية أو الحكومية مع جامعات أجنبية، وتدرس دراسة متأنية قبل إقرارها.
  - النظر في ملائمة لائحة الجامعات والكليات الأهلية بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار وإدارة التعليم الأهلي في الوزارة يمكن من خلالها الوصول إلى صياغة ضوابط مناسبة وسهلة التطبيق للتعليم العالي الأجنبي.

- التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة للنظر في توفير حوافز ودعم حكومي للتعليم العالي الأهلي دون التأثير على موقف المملكة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- تعميم هيئة التقويم والاعتماد الأكاديمي ولجنة معادلة الشهادات الجامعية وعمادات شؤون الطلبة في الجامعات أو التجمعات أو الاتحادات الطلابية مثل صندوق الطلاب بضمون الأدلة الصادرة من اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمراعاة ذلك في ممارسات وأنظمة هذه المؤسسات ولوائحها وأدلتها.
- النظر في توجيه التعليم العالي الأجنبي، عبر تنظيمات مقبولة أو حوافز، إلى تقديم خدماته في تخصصات تحتاجها التنمية وسد حاجة المجتمع من التخصصات التي تشتد حاجة سوق العمل لها.

## المراجع

### مقالات وأبحاث:

- أبوعمه، عبدالرحمن محمد (٢٠٠٤م): الجامعات الأجنبية وفروعها في الدول النامية (١ - ٢). جريدة الرياض ، ٨/٦/٢٠٠٤م.
- أبوعمه، عبدالرحمن محمد (٢٠٠٤م): الجامعات الأجنبية وفروعها في الدول النامية (٢ - ٢). جريدة الرياض ، ١٤/٦/٢٠٠٤م.
- سورطي، يزيد عيسى (٢٠٠٤م): التسليح التربوي في الوطن العربي، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢٤.
- عبد الواحد، محمد نجيب (٢٠٠٥م): دور التعليم العالي في الحد من الفقر. الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، مؤتمر شام ٣، المعلوماتية والحد من الفقر، دمشق ٤ - ٦ سبتمبر، ٢٠٠٥م، وزارة التعليم العالي - الجمهورية العربية السورية.
- عماد الدين، منى مؤتمن (٢٠٠٤م): التربية والتعليم في البلاد العربية من منظور مستقبلي في ضوء العولمة والمعلوماتية وعالمية المعرفة. إدارة البحث والتطوير التربوي ، وزارة التربية والتعليم المملكة الأردنية الهاشمية.

### أبحاث باللغة الإنجليزية:

- Alexander, D. (1996): Globalization of edu-biz. Social alternatives, 15, 38-42.
- Driscoll, Cathy q. and wicks, D. (1998): Cusomer-driven approachON business education. : A possible danger. Journal of Edu. For Bussiness. 74. 58-62.

- Chronicle of Higher Education (2004a):: “Inside the Multimillion-Dollar World of Diploma Mills”(June 25, 2004)  
<http://chronicle.com/prm/weekly/v50/i42/42a00801.htm>
- Chronicle of Higher Education(2004b): “What’s a Diploma Mill?” (June 2004)  
<http://chronicle.com/prm/weekly/v50/i42/42a00902.htm>
- PhillyBurbs.com: “New Degree Mills” (Aug. 2004)  
<http://www.phillyburbs.com/pb-dyn/news/147-08092004-345069.html>
- Sharing Quality Higher Education Across Borders: Role of Associations and Institutions, First Global Meeting of Associations, 14 - 15 November 2005, and International Conference 15 - 16 November 2005, hosted by Bibliotheca Alexandrina and Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport , Alexandria, Egypt
- The Weekend Australian: “Internet ‘Degrees’ still rife” (Jan. 2003)  
[http://www.theaustralian.news.com.au/common/story\\_page/0,5744,5838050%255E23004,00.html](http://www.theaustralian.news.com.au/common/story_page/0,5744,5838050%255E23004,00.html)

#### مواقع على الانترنت

- American University in Cairo:  
<http://www.aucegypt.edu/auc/history.html>
- American University of Beirut: <http://www.aub.edu.lb/>
- American University in Dubai:  
<http://www.aud.edu/main.htm>
- American University of Sharjah:  
<http://www.american.edu/sharjah/>
- American University in London: <http://www.aul.edu/>
- مقال ضد الجامعات الأمريكية  
<http://saaid.net/Warathah/Alkharashy/25.htm>

- الجامعة الألمانية السورية : <http://www.dw-world.de/dw/article/0,1564,1597925,00.html>
- EDUCATION UK NEWS DIGEST – month ending October 20, 2005
- <http://www.universite-fe.edu.eg/>
- Simon, Marginson: (2002).  
[http://www.findarticles.com/p/articles/mi\\_qa3860/is\\_200205/ai\\_n9023927](http://www.findarticles.com/p/articles/mi_qa3860/is_200205/ai_n9023927)
- The Lebanese American University,(LAU):  
<http://www.lau.edu.lb/>
- American University of Paris <http://www.aup.fr/>
- American University of Technology: <http://www.aut.edu/>

## الملاحقات

1. **GUIDELINES FOR QUALITY PROVISION IN CROSS-BORDER HIGHER EDUCATION JOINTLY ELABORATED BETWEEN THE OECD AND UNESCO**
2. **ENHANCING CONSUMER PROTECTION IN CROSS-BORDER HIGHER EDUCATION: KEY ISSUES RELATED TO QUALITY ASSURANCE, ACCREDITATION AND RECOGNITION OF QUALIFICATIONS**

**DRAFT****ANNEX  
GUIDELINES FOR QUALITY PROVISION IN CROSS-BORDER HIGHER EDUCATION  
JOINTLY ELABORATED BETWEEN THE OECD AND UNESCO****Preface**

1. Over the last two decades, cross-border higher education through student, academic staff, programme or institutional mobility and professional mobility has grown considerably. In parallel, new cross-border providers and delivery modes have appeared, such as for-profit providers, campuses abroad and distance education. These new forms of cross-border delivery of higher education provide new opportunities and increase the possibilities for the improvement of the skills of individual students and the quality of national higher education systems, provided that they are managed appropriately and that they are relevant for human and social development of the receiving country.

2. However, national frameworks for quality assurance, accreditation and recognition of qualifications in many countries are not geared to addressing the quality of cross-border and private for profit provision. Furthermore, the lack of comprehensive frameworks for co-ordinating various initiatives at the international level, together with the diversity and unevenness of the quality assurance and accreditation systems at the national level, creates gaps in the quality assurance of higher education delivered across borders and makes students and other stakeholders more vulnerable to low-quality provision, rogue providers of cross-border higher education and degree mills. The challenge for the current quality assurance and accreditation systems is to develop appropriate methodologies and mechanisms to cover foreign providers and programmes in addition to national providers and programmes in order to maximise the benefits and limit the potential downsides of the internationalisation of higher education. At the same time, the increase in cross-border student, academic staff, researcher and professional mobility has put the issue of recognition of academic and professional qualifications high on the international agenda.

3. There is a need for additional national initiatives, strengthened international co-operation and networking, and more transparent information on quality assurance, accreditation and recognition of qualifications procedures and systems. These initiatives should have a global range and put emphasis on supporting the needs of developing countries in the process of establishing robust higher education systems. Therefore, UNESCO and the OECD have worked closely together in the development of these Guidelines for quality provision in cross-border higher education (the “*Joint Guidelines*”). Given that some countries lack comprehensive frameworks for quality assurance, accreditation and the recognition of qualifications, capacity building is a key issue. Capacity building will need to form an important part of the overall co-ordination and strengthening of national and international initiatives.

4. The quality of a country’s higher education sector and its assessment and monitoring is key not only to its social and economic well-being but is also a determining factor in the status of that higher education system at the international level. The establishment of quality assurance systems has become a necessity, not only for monitoring quality in higher education delivered within the country, but also for engaging in delivery of higher education internationally. As a consequence, there has been an impressive rise in the number of quality assurance and accreditation agencies for higher education in the past two decades. However, existing national quality assurance capacity often focuses exclusively on domestic delivery by domestic institutions.

5. The increased mobility of students, academic staff, professionals, programmes and providers presents challenges for existing national quality assurance and accreditation frameworks and agencies as well as for the systems for recognising foreign qualifications. Some of these challenges are described hereunder:

6. National capacity for quality assurance, accreditation and recognition of qualifications often do not cover cross-border and new modes of provision and/or providers of higher education such as distance education and for-profit providers. This increases the risk of students falling victims to misleading guidance and information, low-quality provision including rogue providers, degree mills that offer low quality educational experience and qualifications of limited validity and accreditation mills.

7. National systems and agencies for the recognition of qualifications may have limited knowledge and experience in dealing with cross-border and for-profit providers. In some cases, the challenge becomes more complicated due to foreign higher education providers that deliver qualifications that are not of comparable quality to those in their home country.

8. The increasing need to obtain national recognition of foreign or private for-profit qualifications may put greater pressure on national recognition agencies and systems and in turn may lead to administrative and legal problems and difficulties for the individuals concerned.

9. The professions depend on trustworthy, high-quality qualifications. It is essential that users of professional services have full confidence in the skills of qualified professionals. The increasing possibility of obtaining low-quality credentials might in the long run undermine consumers' confidence in professional qualifications.

10. The Joint Guidelines aim to provide an international framework for quality provision in crossborder higher education that respond to these challenges.

### **Scope of Joint Guidelines**

11. The Joint Guidelines are based on the principle of mutual trust and respect among countries, but also recognise the importance of national authority and diversity of higher education systems. Countries attach a high importance to the retention of national sovereignty over higher education. Higher education is strongly linked to national history, linguistic identity, cultural specificities, national economic development and social cohesion, and is therefore seen as a field of national policy-making.

12. The effectiveness of the Joint Guidelines strongly depends on the possibility of strengthening the capacity of national systems to assure the quality of higher education in developing countries. Strengthening ongoing capacity building initiatives by UNESCO, the World Bank in collaboration with other multilateral agencies and bilateral donors in this area will sustain and be complementary to the Joint Guidelines. These initiatives could be supported by strong regional and national partners.

13. Furthermore, the Joint Guidelines acknowledge the important role of non-governmental organisations such as higher education associations, student bodies, academic staff associations, networks of quality assurance and accreditation agencies, recognition and credential evaluation bodies and professional bodies in strengthening international co-operation for quality provision in cross-border higher education. The Joint Guidelines aim to strengthen and co-ordinate existing initiatives by encouraging dialogue and enhancing collaboration among various bodies.

14. The Joint Guidelines recommend actions to six stakeholders: governments, higher education institutions/providers including academic staff, student bodies, quality assurance and accreditation agencies, recognition and credential evaluation bodies and professional bodies. Central to the Joint

Guidelines is the belief that quality provision is a key means to protect students seeking to receive cross-border higher education.

15. The purpose of the Joint Guidelines is to support initiatives to ensure that the quality and relevance of crossborder provision of higher education is managed appropriately to limit low quality provision and rogue providers and to encourage those forms of cross-border delivery of higher education that responds to human and social development needs, provides new opportunities, wide access and increases the possibilities for improving the skills of individual students.

### **Guidelines for governments**

Governments are either responsible for or can strongly influence the overall policy coordination of quality assurance, accreditation and recognition of qualifications within their territory and can take new initiatives within these areas. They are however often not directly involved in the management of these regulatory systems.

In this context, it is recommended that governments:

- 1) Establish or encourage the establishment of a system of fair, transparent and not administratively burdensome registration, or licensure, based on quality assurance criteria and procedures of the receiving country of all higher education providers having physical presence in their territory.
- 2) Establish or encourage the establishment of a comprehensive capacity for quality assurance and accreditation of higher education provided not only in the country, but also overseas, including consultation and coordination amongst the various competent bodies. All higher education institutions or providers, be they public or private, not-for-profit or for-profit, or national or foreign, should have access to the system in place for assuring the quality of higher education.
- 3) Provide clear and comprehensive information on the criteria and standards for registration, licensure, quality assurance and accreditation of cross-border higher education, their consequences on funding of students where applicable and their voluntary or mandatory nature.
- 4) Ratify and contribute to the development and/or updating of the appropriate UNESCO regional conventions on recognition of qualifications and establish national information centres as stipulated by the Conventions.
- 5) Where appropriate develop or encourage bilateral or multilateral recognition agreements, facilitating the recognition or equivalence of each country's qualifications.
- 6) Contribute to efforts to improve the accessibility at the international level of information on recognised higher education institutions/providers.

### **Guidelines for higher education institutions/providers<sup>1</sup>**

Commitment to quality by all higher education institutions/providers including academic staff is essential. Higher education institutions are responsible for the quality and social relevance of education and

---

<sup>1</sup> An important and relevant initiative to this is the statement "Sharing Quality Higher Education Across Borders" by the International Association of Universities, the Association of Universities and Colleges of Canada, the American Council on Education and the Council on Higher Education Accreditation on behalf of higher education institutions worldwide.

standards of qualifications provided in their name no matter wherever or however delivered. It is recommended that higher education institutions/providers delivering cross-border higher education:

- 1) Ensure, as part of the provider's mission, a strong commitment to quality in higher education programmes delivered across borders as it demonstrates in their home country.
- 2) Develop, maintain or review current internal quality management systems that make full use of the competencies of stakeholders such as academic staff, administrators, and students and take full responsibility for delivering higher education qualifications comparable in standard in their home country and across borders. Furthermore, when promoting their higher education to potential students through agents, take full responsibility to ensure that the information and guidance provided by the agents are accurate and reliable.
- 3) Consult and respect competent quality assurance and accreditation agencies of the receiving country when delivering higher education across borders, including distance education.
- 4) Share good practice through participating in sector organisations and inter-institutional networks at national and international levels.
- 5) Develop and maintain networks and partnership as tools and systems to facilitate the process of recognition by acknowledging each other's qualifications as equivalent or comparable
- 6) Respect the quality assurance, accreditation and recognition of qualifications frameworks of the countries in which they operate and where relevant, use codes of good practice such as the UNESCO/Council of Europe '*Code of good practice in the provision of transnational education*'<sup>2</sup> and other relevant codes such as the Council of Europe/UNESCO *Recommendation on Criteria and Procedures for the Assessment of Foreign Qualifications*<sup>3</sup>.
- 7) Provide accurate, reliable and easily accessible information on the criteria and procedures of external and internal quality assurance and the academic and professional recognition of qualifications they deliver and provide complete descriptions of programmes and qualifications setting out details of the knowledge, understanding and skills that a successful student should acquire. Collaboration especially with quality assurance and accreditation agencies and student bodies could facilitate the dissemination of information.
- 8) Ensure that cross-border initiatives meet accepted national accounting and reporting standards in order to maintain transparency of the financial condition of the institution and/or educational programme offered.

### **Guidelines for student bodies**

As direct recipients of cross-border higher education and as part of the higher education community, students are also responsible for carefully scrutinising the information available and giving sufficient consideration in their decision making process. In this context, it is recommended that student bodies:

- 1) Increase awareness of the students of the potential risks such as misleading guidance and information, low-quality provision including rogue providers, degree mills that offer low-quality educational

---

<sup>2</sup> Available at the following:

[http://www.coe.int/T/E/Cultural\\_Cooperation/education/Higher\\_education/Activities/Bologna\\_Process/Code\\_TNE.asp#TopofPage](http://www.coe.int/T/E/Cultural_Cooperation/education/Higher_education/Activities/Bologna_Process/Code_TNE.asp#TopofPage)

<sup>3</sup> Available at the following:

[http://www.coe.int/T/E/Cultural\\_Cooperation/education/Higher\\_education/ENIC\\_Network/Recom\\_Criteria\\_Procedures.asp](http://www.coe.int/T/E/Cultural_Cooperation/education/Higher_education/ENIC_Network/Recom_Criteria_Procedures.asp)

experience and qualifications of limited validity and accreditation mills and guiding them to accurate and reliable information sources on cross-border higher education. This could be done by increasing the awareness of the existence of these guidelines as well as taking an active part in their implementation.

2) Encourage students to ask appropriate questions when enrolling in cross-border higher education programmes. A list of relevant questions could be established by student bodies, including foreign students where possible, in collaboration with e.g. higher education bodies, quality assurance and accreditation agencies and qualifications recognition and credential evaluation agencies and advisory and information centres. Such a list should include the following questions: whether the foreign institution/provider is recognised or accredited by a trustworthy body and whether the qualifications delivered by the foreign institution/provider are recognised in the students' home country for both academic and professional purposes.

### **Guidelines for quality assurance and accreditation agencies**

In addition to internal quality management of institutions/providers, external quality assurance and accreditation systems have been adopted in more than 60 countries. The existing systems of quality assurance and accreditation often vary from country to country in terms of the definition of "quality", the purpose and function of the system including its link to funding of students, institutions or programmes, the methodologies used in quality assurance and accreditation, the scope and function of the responsible agency or unit, and the voluntary or compulsory nature of participation. While respecting this diversity, a co-ordinated effort of the various agencies is needed at regional and/or global level, in order to tackle the challenges raised by the growth in new forms of cross-border delivery of higher education. It is recommended that quality assurance and accreditation agencies:

1) Ensure that their quality assurance and accreditation arrangements include foreign and for-profit institutions/providers as well as distance education delivery and other non-traditional modes of educational delivery. This includes ensuring that assessment guidelines, standards and processes are transparent, consistent and appropriate to take account of the shape and scope of the national higher education system and adapt to changes and development in modes of provision and providers of higher education.

2) Sustain and strengthen the existing regional and international networks or establish regional networks in regions that do not already have one that can serve as platforms to exchange information and good practice, disseminate knowledge, increase the understanding of international developments and challenges and improve the professional expertise of the agencies' staff and quality assessors. These networks could be used to improve awareness of degree mills and accreditation mills and develop monitoring and reporting systems that can lead to the identification of dubious degrees and dubious quality assurance and accreditation agencies.

3) Provide accurate and reliable information on the assessment standards and procedures as well as the effects of the quality assurance mechanism on funding of the students where applicable. Collaboration with other actors, especially student bodies and qualifications recognition and credential evaluation agencies, advisory and information centres could facilitate the dissemination of such information.

4) Apply the UNESCO/Council of Europe '*Code of Good Practice in the Provision of Transnational Education*' and other relevant codes, establish links between the agencies of sending country and receiving country and share the responsibility of assuring the quality of programmes delivered across borders.

5) Reach mutual recognition agreements with other agencies on the basis of trust in and understanding of each other's professional practice and the development of systems of internal quality assurance and regularly undergo external evaluations. Where feasible, start experiments in international evaluation or peer review of quality assurance and accreditation agencies.

6) Adopt procedures for the international composition of peer review panels, international benchmarking of standards, criteria and assessment procedures and undertake joint assessment projects to increase the comparability of evaluation activities of different quality assurance and accreditation agencies

### **Guidelines for qualifications recognition and credential evaluation bodies, advisory and information Centres**

The UNESCO regional conventions on recognition of qualifications, are the most significant instruments for the international higher education community and governments to facilitate the fair recognition of higher education qualifications, including those resulting from cross-border mobility of students and skilled professionals. The international legal framework for recognition of academic qualifications is therefore largely in place.

Building upon existing initiatives, there is a need for further international efforts to facilitate the process of recognition of academic qualifications by making the systems more transparent and comparable.

It is recommended that recognition and credential evaluation bodies, advisory and information centres:

1) Establish and maintain regional and international networks that can serve as platforms to exchange information and good practice, disseminate knowledge, increase the understanding of international developments and challenges and improve the professional expertise of the agencies' staff.

2) Strengthen the cooperation with quality assurance and accreditation agencies to facilitate the process of determining whether a qualification meets basic quality standards and engage in crossborder cooperation and networking with quality assurance and accreditation centres. This cooperation should be pursued both at regional and cross-regional level.

3) Establish and maintain contacts with higher education institutions, student bodies, professional bodies and employers to improve the information and links between academic and professional qualification assessment methodologies.

4) Where possible, address the professional recognition of qualifications in the labour market and provide necessary information on professional recognition, both to those who have a foreign qualification and to employers. Given the increasing scope of the international labour markets and growing professional mobility, collaboration and co-ordination with professional associations are recommended for this purpose.

5) Use codes of practice such as the Council of Europe/UNESCO *Recommendation on Criteria and Procedures for the Assessment of Foreign Qualifications* and other relevant codes of practice to increase the public's confidence in their recognition procedures, and to reassure stakeholders that the processing of requests is conducted in a fair and consistent manner.

6) Provide clear information on criteria for assessment of qualifications.

## **Guidelines for professional bodies**

Systems of professional recognition differ from country to country and from profession to profession. For example, in some cases, a recognised academic qualification could be sufficient for entry into professional practice, whereas in other cases, additional requirements are imposed on holders of academic qualifications in order to enter the profession. With increasing international labour markets and growing professional mobility, the holders of academic qualifications, as well as employers and professional associations are facing many challenges. Increasing transparency – i.e., improving the availability and the quality of the information - is crucial. It is recommended that professional bodies responsible for professional recognition:

- 1) Develop information channels that are accessible both to national and foreign holders of qualifications to assist them in gaining professional recognition of their qualifications, and to employers who need advice on the professional recognition of foreign qualifications.
- 2) Establish and maintain contacts with higher education institutions/providers as well as quality assurance and accreditation agencies and recognition and credential evaluation bodies in order to improve qualification assessment methodologies.
- 3) Establish, develop and implement assessment criteria and procedures for comparing programmes and qualifications in order to accommodate learning outcomes and competences in addition to input and process requirements.
- 4) Develop continuously updated and accessible tools providing international information on mutual recognition agreements for professions, including those agreed on in the context of trade agreements.



*OECD Secretariat*

**ENHANCING CONSUMER PROTECTION IN CROSS-BORDER HIGHER  
EDUCATION:  
KEY ISSUES RELATED TO QUALITY ASSURANCE, ACCREDITATION AND  
RECOGNITION OF QUALIFICATIONS**

OECD/Norway Forum on  
Trade in Educational Services  
Managing the internationalisation of post-secondary education

*3-4 November 2003  
Trondheim, Norway*

*This document provides a summary of the progress on OECD/CERI work on mapping trends in international quality assurance, accreditation and recognition of qualifications. In particular, it describes the work on developing guidelines on consumer protection in cross-border higher education. Countries have recently agreed that the OECD, in co-operation with the UNESCO, would work to develop this non-binding instrument. The attached paper was prepared as an outcome of the OECD/CERI Experts' meetings and presents a catalogue of preliminary ideas to the types of initiatives which might be taken by key stakeholders.*

*Contacts: [Keiko.Momii@oecd.org](mailto:Keiko.Momii@oecd.org) and [Kurt.Larsen@oecd.org](mailto:Kurt.Larsen@oecd.org)*

## **Enhancing Consumer Protection in Cross-Border Higher Education Activities**

*The purpose of this paper is to provide a summary of the ongoing OECD work on mapping international quality assurance, accreditation and recognition of qualifications and in particular, of a OECD/UNESCO co-operation on enhancing consumer protection in cross-border higher education.*

### **1. Introduction**

The internationalisation of higher education systems increases the possibilities for improving the skills of individual students and to increase the quality of the national higher education systems. Cross-border education activities through student, programme or institution/provider mobility have therefore grown considerably over the last decades, following a collaborative effort of national and international policies encouraging such activities and a high demand by students to study abroad.

In addition to the traditional form of cross-border education - students travelling abroad to study - new developments in cross-border education, such as the emergence of e-learning, for-profit providers, joint campuses, branch campuses, transnational consortia, are increasing. These new developments are challenging existing national quality assurance and accreditation frameworks and agencies, thus increasing the pressure to make new efforts for consumer protection both at national as well as international levels. At the same time, increasing student and professional mobility across borders has put the issue of mutual recognition of academic and professional qualifications higher up on the agenda.

### **2. Ongoing work on “International quality assurance, accreditation and recognition of qualifications”**

The Centre for Educational Research and Innovation at the OECD has conducted a comprehensive study of existing frameworks and trends in international quality assurance and accreditation in post-secondary education and recognition of qualifications. For this purpose, CERI convened meetings of experts<sup>1</sup> on “International quality assurance, accreditation and recognition of qualifications in post-secondary education”.

A key conclusion from the meeting of the experts is that existing national frameworks of quality assurance, accreditation and recognition of qualifications in higher education are, in many cases, as yet insufficiently geared towards addressing cross-border and private provision. Consequently, the growing cross-border and private provision of post-secondary education is increasing the risks that learners are victims of rogue providers (degree mills), offering low quality educational experiences and qualifications of limited validity. The existence of degree mills can also have repercussions for the reputation of well-established

---

<sup>1</sup> Carolyn Campbell, Quality Assurance Agency for Higher Education, UK; Judith Eaton, Council for Higher Education Accreditation, US; Eric Froment, European University Association; Matthew James, Australian Permanent Delegation to the OECD; Tsutomu Kimura, National Institution for Academic Degrees, Japan; Jane Knight, Ontario Institute for Studies in Education, Canada; Richard Lewis, Centre for Higher Education Research and Information, UK; Mark Protherough, Association of Chartered Certified Accountants; Sverre Rustad, Ministry of Education and Research, Norway; Yasuyuki Shimotsuma, Permanent Delegation of Japan to the OECD; Andree Surssock, European University Association; Christian Thune, The Danish Evaluation Institute; Stamenka Uvalic-Trumbic, UNESCO; Dirk Van Damme, Flemish Interuniversity Council, Belgium; Peter Van Der Hijden, European Commission.

national higher education systems. Additionally, in the context of an increasingly internationalised job market, employers need to have reliable information on the value of particular higher education degrees.

The attached document, as an outcome of the experts' meeting, presents preliminary consideration by the experts to the types of initiatives which might be taken by key stake-holders – institutions, quality assurance and accreditation agencies, and governments – to address these issues and to enhance consumer protection in cross-border education.

A number of other documents<sup>2</sup> from the Experts' meetings are also available at the web-page for the OECD/Norway Forum<sup>3</sup>, including a series of reports on how national and regional quality assurance and accreditation agencies in Australia, Canada, Europe, Japan, and the United States, as well as non-OECD countries are dealing with cross-border quality assurance, accreditation and recognition issues.

In addition, the documents illustrate the existing international frameworks on recognition of qualifications (UNESCO regional conventions) and the Action Plan adopted by the UNESCO Global Forum on International Quality Assurance, Accreditation and the Recognition of Qualifications as well as many other initiatives strengthening the international cooperation in these areas, as for example international networks of national quality assurance and accreditation agencies and networks of universities across borders. Launched in October 2002, the UNESCO Global Forum on International Quality Assurance, Accreditation and the Recognition of Quality Assurance in Higher Education brought together different stakeholders in higher education from Africa, the Arab States, Asia and the Pacific, Europe and North America, Latin America and the Caribbean as well as the Mediterranean and used the mechanisms linked to the UNESCO regional conventions on the recognition of qualifications. Recognising that the existing international frameworks need to be reinforced, it has recommended in its Action Plan that the Regional Conventions on the Recognition of Qualifications (in Africa, the Arab States, Asia and the Pacific, Europe, Latin America and the Caribbean and the Mediterranean) respond to the challenges of cross-border higher education provision, including consumer protection.

Finally, there is a report that analyses the impact of a range of trade agreements on recognition of professional qualifications. The paper begins by looking at the World Trade Organisation General Agreement on Trade in Services (GATS), a multilateral framework that sets out rules for the conduct of international trade in services, including education services. The GATS includes both general rules—for example, related to transparency of trade-related regulations—and a framework for specific commitments under which countries choose whether, and under what conditions, to allow access to their markets for foreign suppliers. The paper examines both the provisions in the GATS directly related to recognition, and the possible impact of other provisions in the agreement on the recognition of professional qualifications. The paper also examines to what extent progress has been made in concluding mutual recognition agreements pursuant to a range of regional trade agreements.

### **3. OECD/UNESCO cooperation to enhance consumer protection in cross-border higher education**

However, there is a broad understanding that the existing initiatives on international quality assurance, accreditation and recognition of qualifications have to be further strengthened and implemented. Indeed, in the context of increasing and new forms of cross-border provision of higher education, and in order to complement efforts developed at the national and regional level, there is a need for new international

<sup>2</sup> ~~The documents are a brief history~~ of national and international quality assurance systems; country/regional reports from Australia, Canada, Europe, Japan, the US and non-OECD countries; report on UNESCO's Conventions on the Recognition of Qualifications: Regional Frameworks; and on the Trade Agreements and Recognition.

<sup>3</sup> [http://www.flyspesialisten.no/vfs\\_trd/ufd/](http://www.flyspesialisten.no/vfs_trd/ufd/)

initiatives to enhance consumer protection at a global level, while respecting individual countries' authority to regulate the quality assurance and accreditation of their own higher education system. Such an initiative would most appropriately be pursued by the education sector itself, via international educational guidelines. The effort needs to be a collaborative one involving both sending and receiving countries of education services and it needs to have global range.

Countries have thus, recently agree that the OECD, in close collaboration with the UNESCO, develops guidelines in order to strengthen the consumer protection in cross-border higher education. The OECD guidelines on enhancing consumer protection would be a non-binding instrument for OECD members that will list suggested actions by the governments, higher education providers, as well as quality assurance and accreditation agencies that would be based on the assumption that countries prefer to have national authority over quality assurance and accreditation issues in their own higher education system. The guidelines would thus be based on mutual trust and respect between the diverse stakeholders involved in national quality assurance and accreditation across countries. The guidelines would also, in particular, take into account the needs of developing countries. The main objective is to promote the design of quality assurance and accreditation mechanisms at the national level that ensure consumer protection in the context of internationalisation- for students, both in terms of protection from degree mills and fair recognition of foreign degrees, and for employers, as further consumers of the qualifications.

The 32<sup>nd</sup> session of the General Conference of the UNESCO invited its Director General to “develop practices and principles to guide cross-border provision of education, drawing on the competence of the UNESCO and other international agencies, in co-operation with quality assurance agencies and educational providers”(Resolution DR C/COM.II/DR.1—Higher Education and Globalisation: Assuring Quality of Global Higher Education and Promoting Access to the Knowledge Society as a Means for Sustainable Development).

The guidelines would be drafted by experts from OECD Member countries as well as UNESCO Member States following the invitation recently made by the 32<sup>nd</sup> session of the UNESCO General Conference to other inter-governmental organisations to cooperate with the UNESCO in attainment of these objectives. The experts will include representatives of the different stakeholders - education policy makers, quality assurance and accreditation agencies, professional associations, public and private providers, and students. The attached paper on ways of enhancing consumer protection in cross-border education provides a catalogue of ideas which could usefully be drawn upon in the development of the guidelines. The drafting of the guidelines would need to be carefully co-ordinated, taking into account all national and international initiatives in the field, including ongoing activities of the Action Plan of the UNESCO Global Forum on International Quality Assurance, Accreditation and the Recognition of Qualifications.

## **Outcome of OECD/CERI experts' group meetings**

### **Enhancing Consumer Protection in Cross-border Higher Education: Key Issues related to Quality Assurance, Accreditation and Recognition of Qualifications**

#### **1. INTRODUCTION**

##### *1.1. Changes and Challenges*

At the beginning of the 21<sup>st</sup> century, the worlds of education and learning are changing rapidly. Higher education in a more globalised world brings new realities and challenges. The knowledge economy/society, innovations in ICTs, emphasis on market economy and trade liberalisation have important implications for higher education and lifelong learning. Massification of education provision and participation continues to challenge existing institutions, policies, funding arrangements and regulatory frameworks in many countries. New opportunities and possibilities such as electronic and virtual delivery of educational services, cross-border delivery and consumption of educational services, skills development outside formal learning arrangements, new types of qualifications, and even commercial provision of teaching and learning challenge and stimulate the reform of existing educational values. These developments also pose new questions for the regulatory capacities and boundaries of existing national or regional policy frameworks. Furthermore, new rules in other sectors, such as those related to trade in educational services in the General Agreement on Trade in Services (GATS), are seen by many stakeholders in education as only partially helpful or even harmful.

This paper focuses on the issues and challenges associated with the growth and diversity of cross-border education provision as a response to the increasing demand for higher and lifelong education. Key issues are discussed in terms of how institutions, agencies and policy makers in the fields of quality assurance, accreditation and recognition of qualifications can enhance protection for consumers of higher education. A broad interpretation of the term consumer is used in the paper. While students are at the centre of the discussion, other consumers such as employers and the education community itself, as well as the general public are included as important players and stakeholders.

##### *1.2. New Opportunities and Potential Risks*

The changes outlined above challenge existing policy frameworks and their consequences may be perceived by many as threatening, but it is very important to also see the new potential opportunities and benefits lying behind them. Under the right conditions, cross-border provision, commercial education services and non-traditional delivery modes can open up learning opportunities and enlarge educational participation. In the global growth of knowledge-based economies, higher qualifications can improve the opportunities of individuals and the prosperity of communities and nations. The movement of skilled labour across national borders and new competencies produced by student mobility and internationally oriented qualifications can produce huge benefits for the internationalising professional labour market. Cross-border education and the diversification of teaching and learning modes may contribute to the improvement and innovations in tertiary education systems. Commercial provision of educational services in itself creates new economic activity as well. These economic opportunities and benefits are testimony to the growing economic importance of tertiary education in the global knowledge society and can provide added value to the more familiar but still relevant advantages of academic cooperation, intercultural exchange and international understanding. New policy frameworks should try to create conditions under which these potential benefits can be maximised and the risks minimised.

Of course, risks do exist. The national and regional case studies of quality assurance, accreditation and recognition of qualifications and other recent expert papers point to a number of risks associated with cross-border educational delivery and commercial provision:

- National systems for the recognition of qualifications may have limited experience to deal with commercial and cross-border providers so that graduates of those institutions and programmes – even when they are of good quality – are faced with qualifications of limited validity and usefulness.
- The increasing need to get national recognition of foreign or private qualifications may put a great pressure on the existing systems leading to unnecessary bureaucratic problems and personal difficulties for the individuals and families concerned.
- The high probability that cross-border and commercial provision is not being covered by national systems for approval, quality assurance, accreditation and recognition of qualifications may increase the risk that learners are victim of rogue providers ('degree mills'), offering low quality educational experiences and qualifications of limited validity.
- An additional 'second order' risk is the emergence of non-trustworthy accreditation systems ('accreditation mills'), which can provide misleading approval to educational providers, students, employers and the public.
- The professions and the skilled segments of the economy largely depend on trustworthy and high quality qualifications. Consumers of professional services want to have full confidence in the knowledge and skills of qualified professionals. Increasing opportunities to earn low-quality credentials in the long run may affect the trust put in professional qualifications and in the quality of professional labour as such.
- As education is still largely a cultural process embedded in diverse national, ethnic, religious, linguistic settings, there are risks that cross-border provision does not acknowledge and respect cultural sensitivities.
- Finally, the growing divide between the new realities and the scope of existing national policies and frameworks, may lead to the growing importance of other regulatory systems that are outside the educational system. Some trade agreements and ISO standards for industry are seen by many in education as examples of this. Another trend is the assessment of skills and competencies by professions and employers.

### **1.3. Policy Objectives**

This review of new opportunities and potential risks often associated with cross-border and commercial delivery of education services raises a number of policy objectives:

- Learners need to be protected from the risks of misinformation, low-quality provision and qualifications of limited validity. Although some students object to being identified as 'customers', the term '*consumer protection*' can be used as an appropriate label for this policy objective. Strong approval, quality assurance and accreditation systems which extend their coverage to cross-border and commercial provision and non-traditional delivery modes, should guarantee that learners are safeguarded from rogue providers and are acquiring qualifications that are meaningful and valid.

- In an increasingly international professional labour market, qualifications should be recognised internationally with as few difficulties as possible. Given the national and cultural embedding of education, national control over qualifications will remain necessary, making systems of recognition of foreign qualifications indispensable. Recognition procedures should be transparent, coherent, fair and reliable and impose as little burden as possible to mobile professionals.
- Qualifications should be readable and transparent in order to increase their international validity and portability and to ease the work of recognition arrangements and credential evaluators. Reliable and user-friendly information sources on national education systems and qualification frameworks should enhance the transparency of qualifications and inform their holders of their academic and professional validity in the various national systems.
- National quality assurance and accreditation agencies need to intensify their international cooperation in order to increase their mutual understanding. By developing principles of good practice and their own standards of professional quality, agencies should guarantee that they themselves are trustworthy, that rogue accreditors can be identified and that in doing so, an international network of quality assurance can be constructed to safeguard academic standards of provision and qualifications.

Of course, all this is not new and during the past decades, several measures, policies and regulatory frameworks have been developed to cope with these issues and policy objectives. Most of these measures have been taken at the national level, but also at the international level, principles have been adopted and binding conventions have been approved. In some areas, the legal and administrative frameworks are largely in place; in other fields, more action is needed to realise the above mentioned objectives.

#### ***1.4. Policy Constraints***

In any case, future policies and actions will have to take into account some constraints, including the following:

- Most countries, if not all, attach a high importance to the national sovereignty over education. Education is strongly linked to national history, linguistic identity, cultural specificities, national economic development and social cohesion, and is therefore seen as a field of national policy-making. International policies will thus have to be based on international consensus among sovereign states.
- Policy-making and regulation in education in most countries are largely the responsibility of national and regional governments and the systems vary from country to country. Institutional autonomy, decentralisation, deregulation, and the increasing involvement of external stakeholders are features of contemporary changes in policy environments in many countries. But seldom do these trends affect the governmental authority over education in a fundamental way. The impact of globalisation on tertiary education is stimulating many governments to seek international debate and cooperation to converge their own policies with international trends and thus to increase the regulative capacity of their own policies.
- This being said, it is also important to acknowledge the role of non-governmental organisations (NGOs) at the international level. These NGOs include university associations, institutional networks, students' organisations, professional associations, and networks of quality assurance and recognition agencies. These groups not only act as representative

bodies of their constituencies, but also provide valuable professional expertise and knowledge that can support policy-making processes and therefore have an important role in policy development.

- Because of national sovereignty, cultural diversity and the prevalence of governmental authority, international regulation in education has to be based on cooperation and confidence-building initiatives. Standard-setting regulations are an important policy instrument, as is shown by the UNESCO conventions on the recognition of qualifications. Normative standard-setting in quality assurance of higher education by external bodies to which national governments or agencies have to comply is not a realistic policy option. Non-binding guidelines for policy development, principles of good practice and policy benchmarking, based on trust and free commitment of all stakeholders involved, are far more realistic options for international policy development. These approaches can be supported by information networks and databases, hosted by respected and recognised bodies acting as clearing-houses.

The next sections of the paper address issues and trends and introduce some existing initiatives related to quality assurance, accreditation and recognition of qualifications that could facilitate achieving the policy objectives listed above, while taking into account the policy constraints. Given that the focus of this paper is on enhancing consumer protection these sections are oriented to 1) institutions and programmes, 2) quality assurance and accreditation agencies and 3) actions and issues related to the recognition of qualifications.

## **2. INSTITUTIONS AND PROGRAMMES**

### ***2.1. Approval and licensure of institutions and programmes***

The national and regional case studies show that systems for the approval, registration, accreditation, authorisation or licensure – the terms vary and have divergent meanings in different national systems – of institutions and/or programmes are in place in many countries. In most cases, the national or sub-national authority grants approval to institutions or programmes, thus authorising them to operate within their territorial jurisdiction and to award qualifications that are recognised by the national or sub-national authority. These arrangements are often based on a priori decisions, allowing operation under a certain number of conditions. The case studies show that very different systems exist regarding the approval, authorisation or licensure of private, non-public, non-national or for-profit providers. In many countries the system is state-controlled, leading to a legally defined list of ‘publicly recognised’ institutions. In such systems, access by private or foreign institutions to the system can be difficult. In other systems, such as the US, opportunities to operate non-profit and for-profit private institutions have been in place for a long time.

It can be argued that it is in the national educational interest to establish systems of registration, licensure or accreditation of such educational providers, even if a country is not inclined to recognise their qualifications or to provide public resources. Registration can be a base-line requirement, and provide no other rights regarding recognition of qualifications or access to public subsidies. Providers wishing to be registered as educational entities in a country where they are active should have the opportunity to do so and should be treated in a fair manner without being subjected to unnecessary administrative or financial burdens.

At the moment, there is no authoritative list of institutions/providers at the international level that in one way or another have been accredited by competent authorities to operate in their territory. Such a listing

would be a useful resource and consumer protection tool for education actors, stakeholders and consumers including students, credential evaluators, employers, professional bodies, educational institutions and the general public. The need to list 'bona fide' institutions has increased due to the emergence of less trustworthy, fraudulent and corrupt providers of educational services.

The establishment of an international database based on a clear set of definitions and a typology of regulatory systems, listing all institutions that are recognised, registered, authorised, licensed, accredited, etc. to operate within each country would be useful step forward. On a voluntary basis, each country could provide a list of 'bona fide' institutions, according to their national arrangements and criteria. The list would not aim to establish general international criteria; each country would provide information about which institutions are on the list and on what basis accreditation is granted under its system. In order to ensure that the database gets a high level of trust and an authoritative status, it is very important that the database is implemented and run by an international organisation with a high integrity and which is well known. UNESCO is well placed to collect these data from governments of member countries and make them publicly accessible and available.

## ***2.2. The commitment of institutions to deliver quality service and to award recognised qualifications***

Any system of quality control or consumer protection in tertiary education will fall short if it is not backed up by the commitment of institutions to deliver educational services of the highest quality possible within the given context. Approaches and definitions of quality may differ among institutions and between contexts, but the institutional responsibility towards quality in itself is fundamental. While external quality assurance and accreditation will be an important feature of international and national regulation, the institutions' public responsibility, accountability and internalised 'quality culture' will always need to be the basis of any effective system of quality control. The rationales, motives and sanctions for quality or quality deficit may differ between public and for-profit institutions. However, both types of institutions should demonstrate an institutional commitment to quality and develop effective internal quality management systems, delivering educational services up to the standards that consumers including students, employers, the general public and society at large expect.

Sector organisations and inter-institutional networks play a critical role in fostering their member's commitment to quality as part of the self-regulatory capacity of their sector. It is important for new cross-border commercial providers and for-profit institutions to be part of and/or develop organisations and self-regulatory incentives at the sector level.

Codes of good practice for the delivery of education across national borders are being developed by individual and groups of countries. One example is the UNESCO-CEPES/Council of Europe 'Code of good practice in the provision of transnational education' which was adopted in 2001 by the Lisbon Recognition Convention Committee. It includes a number of principles regarding transnational education provision, where the learner is situated in a different country than the provider issuing the award. The principles are sound and serve as good examples for institutions that provide this type of cross-border education.

Of particular interest to students is whether the qualifications delivered by institutions are recognised or have validity in the outside world. There are several gradations of academic and professional, 'de jure' and 'de facto' recognition of qualifications. It is an important element of consumer protection and an institution's commitment to quality to give full transparency on the level and extent of validity and recognition of any of its qualifications.

In some countries, institutional awareness of the issues and systems of recognition of foreign qualifications is generally low. National information and credential evaluation systems are less effective, if they are not backed up by institutions that deliver qualifications which gain the widest recognition possible. There are also cases where institutions, especially in the private, commercial, cross-border fields of educational activity, give little or even misleading information on the scale to which its qualifications are recognised. It can be argued that it is part of the institution's obligation to quality assurance to guarantee that its qualifications have the widest validity possible and to inform the students as completely as possible on the status of recognition of its qualifications. These are important elements of consumer protection.

### **2.3. *External quality assurance and accreditation of institutions and programmes***

During the last quarter of a century, external quality assurance and accreditation systems have been established in all regions of the world. The national and regional case studies show that almost every OECD country now has arrangements for the external evaluation of institutions and/or programmes, sometimes leading to formal accreditation or recognition systems which give approval to institutions or programmes to operate on the basis of quality assessments. A more recent trend demonstrates that the field of quality assurance itself is being liberalised, allowing several quality assessment agencies to enter the system, as the examples of Japan and Germany illustrate. Public regulation in these cases, involves procedures for the 'recognition' of quality assurance or accreditation agencies. In many countries, the government has a very strong position in the field of quality assurance, either by directly establishing agencies and arrangements or in a more indirect way by being the main source of legitimacy of quality assurance and accreditation agencies. In other countries, such as the US, the accreditation system is, in principle, voluntary and organised outside the state purview, but with strong links to the public regulatory system and in a partnership with state and federal governments. It is desirable that each country establishes a comprehensive system of quality assurance in tertiary education at the national level.

Thus, external quality assurance and accreditation arrangements now have become full features of modern regulation systems in higher education. Besides the national state, also inter-institutional networks and associations, professional bodies and specialised agencies have been active in establishing external quality assurance and accreditation systems. A system of 'multiple accreditation', where there are several accreditation procedures for different purposes that some experts see as the probable and desirable outcome of development, has become reality in only a limited number of countries, but elements of it are expanding at a rapid pace.

The movement of students, programs and providers across national borders and the emergence of new delivery modes such as distance education and e-learning pose specific challenges for quality assurance and accreditation procedures. The quality assurance and accreditation arrangements are commonly restricted to the state recognised (functionally) 'public' institutions thereby often leaving private, non-national and for-profit forms of provision not covered by these schemes. The challenge for the current quality assurance and accreditation systems is how these non-national programmes and providers can be covered by enlarging the scope of existing systems, or by establishing specific systems for them.

Regarding external quality assurance and accreditation of cross-border activities and new delivery modes of education, both the arrangements in the sending and in the receiving country have a role to play. There are some very good examples of codes of practice that address this issue especially the UK, US and Australian codes. These codes put emphasis on the role of the quality assurance arrangements of the sending country and try to guarantee that the institution assures the quality of programmes delivered across borders is at the same level as those delivered in the home country. A criticism of this approach is that it has a homogenising impact and thus could contribute to a kind of 'educational imperialism' by not taking into account specific cultural sensitivities and particular needs and possibilities of students in the receiving

countries. The authority of the receiving country over the quality of the education needs to be maintained. The key issue is to promote closer cooperation between quality assurance agencies of both sending and receiving countries. This could involve mixed assessment teams, thereby ensuring that the different perspectives are taken into account or enquiries from receiving countries to sending ones regarding the quality status of transnational providers.

The growth of new delivery and learning modes such as distance education, web-based delivery, e-learning, virtual universities, etc. has raised challenges for conventional educational approaches and practices, and thus also quality assurance and accreditation arrangements. During the last years, several initiatives have been taken to adapt existing quality assurance and accreditation arrangements to new delivery modes or to develop new quality assurance systems. These developments are not only relevant for new delivery modes in particular, but they are also leading to arguments questioning traditional input-oriented approaches to quality assurance in general and placing more attention to outcomes-oriented and competency-based approaches to quality assurance and accreditation. .

The dominant attitude of governments and quality assurance agencies today is that new delivery modes should be quality assured and accredited by the same procedures and agencies as more traditional teaching and learning modes. In 1998, the US Department of Education took the decision that distance education is considered to be included in the scope of existing accreditation agencies.

This inclusive approach seems to be appropriate, given the fact that new delivery modes rarely do exist in their purest form. In most cases mixed delivery modes are practiced. There is no clear divide between old and new delivery modes, but only a continuum with face-to-face, brick-and-mortar type of institutions on the one hand and full 'virtual' universities on the other. Therefore, it is desirable that quality assurance and accreditation arrangements, which are established for more conventional teaching and learning modes, cover also distance education and new delivery modes. Furthermore, it is preferable that existing codes of practice are further elaborated and adopted by providers and quality assurance and accreditation agencies.

Nevertheless, web-based delivery of programmes and qualifications implies a specific challenge regarding the transnational nature of their activities. The Internet has no physical borders and geographical control of electronic communication is very difficult. This means that the 'territorial principle' that governs many of the existing regulation systems, including quality assurance and accreditation arrangements, becomes irrelevant with regards to web-based delivery. Students anywhere in the world can register, follow courses and get qualifications from virtual institutions operating with no fixed place of 'production'.

This makes these kinds of programmes and delivery modes particularly vulnerable to fraudulent activity. In order to avoid the fraudulent activity, two things would be required. First, it is the responsibility of the provider itself to guarantee that these programmes are quality assured by a trustworthy quality assurance or accreditation agency. In order to safeguard the seriousness of their own business, these providers need to be fully aware of, and responsible for, meeting the demand for quality assurance at the highest possible level of scrutiny. The providing institution, wherever its legal or operational base is located, also needs to be completely open and transparent to consumers about the way in which, and by whom, its operations are subject to external quality assurance and accreditation. Secondly, the recognition by any government or professional body of qualifications delivered through virtual provision should be addressed in the review of the programme by a trustworthy external quality assurance and accreditation agency. To assist in this, quality assurance and accreditation standards, criteria and protocols should be adapted to cope with the specific characteristics and demands of electronic delivery and with innovative approaches in general, including by focusing more on outcomes-oriented and competency-based assessment techniques.

### **3. QUALITY ASSURANCE AND ACCREDITATION AGENCIES**

#### **3.1. *International cooperation, networking and convergence in quality assurance***

It is recognised that quality assurance and accreditation agencies need to have greater capacity to cope with the demands and challenges of increased cross-border mobility of students, programs and providers. A first step is to help these agencies exchange experiences and good practice and contribute to the professional development of their staff members through international cooperation and professional networks. This is happening on an international level through organisations such as the International Network of Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAAHE) and through the gradual establishment of regional networks.

Recent surveys have shown that while there still is a huge variety in fundamental principles, types of evaluation, focus and scope of evaluation, methodological approaches, etc. there are also processes of coordination at work. Relatively simple measures such as improving the international composition of review teams, exchanging qualified personnel among agencies, engage in cross-border joint assessment projects help to share good practice and promote collaboration.

Among national agencies, there are shared principles and methodological approaches in quality assurance or accreditation. For instance, most quality assurance and accreditation agencies organise their evaluation activities on the basis of the following four principles: 1) they stress the crucial importance of autonomy and independence of quality assessments both from governments and institutions and make use of external experts, 2) they start with the self-evaluation by institutions or programmes, 3) they do an external assessment by a peer-review group and site-visits, and 4) they publish the reports. On this basis, bottom-up consensus building and voluntary acceptance of shared principles could be the best, and seems to be the preferred, way to proceed among national quality assurance and accreditation agencies. Of course, any move towards the development of such shared international principles would be a very sensitive step and would require acknowledgement and respect for differences in contexts, cultures and regulatory systems.

#### **3.2. *Recognition, evaluation and registration of agencies***

In many countries, procedures exist for the validation or recognition of quality assurance and accreditation agencies by governments or governmental agencies, especially in those systems where the state is not directly involved in the ownership of such agencies. The US Department of Education has established a system of recognition of accreditors whose accredited institutions or programmes seek eligibility for federal student aid funds. In Japan, the deregulation of governmental authorisation of institutions and programmes and the introduction of the 'third party evaluation system' are accompanied by a system of governmental recognition of such evaluation agencies. Similar developments of deregulating the quality assurance and accreditation field and establishing systems of recognition are also observable in other countries.

The quality assurance and accreditation communities have also set up procedures for the recognition of agencies. 'Soft' types of recognition can be identified in the membership criteria applied by professional networks such as the European Network of Quality Assurance Agencies (ENQA). National quality assurance and accreditation agencies more and more engage in forms of mutual recognition. An interesting experiment by the quality assurance network in the Nordic countries showed that mutual recognition involves rather detailed discussion of evaluation protocols, standards and criteria and other methodological issues. Another example is the 'Western Hemisphere Initiative' of the US Accreditation Board for Engineering and Technology (ABET) which is working towards mutual recognition of quality assurance and accreditation in US, Canada and Mexico. As in the domain of recognition of qualifications, it does not

seem to be very fruitful to try to reach consensus on the strict equivalence of evaluation standards and procedures. Instead a more appropriate approach is to build mutual recognition agreements on the basis of confidence in each other's approaches even if they are varying, on condition that differences are not 'substantial'.

Besides mutual recognition, there is also the model of recognition by an umbrella organisation in the quality assurance field. An interesting model is that of the Council for Higher Education Accreditation (CHEA) in the US, in which recognition is given to accrediting organisations on the basis of their evidenced acceptance of a set of recognition standards. An even stronger model is the German one in which quality assurance and accreditation agencies can be set up freely, but have to be recognised by a central body, the 'Akkreditierungsrat', that gives a kind of 'meta-accreditation' on the basis of an assessment whether these agencies meet predefined standards.

There is a growing consensus in the field that also quality assurance and accreditation agencies have to be subject to external evaluation in which their performance is assessed against the agreed standards and principles of professional practice in the field. Still, for many agencies in the field, an international scheme of standards-based external evaluation or 'meta-accreditation' is not yet acceptable. The idea of a Worldwide Quality Register (WQR) proposed by the International Association of University Presidents (IAUP), met resistance among quality assurance and accreditation agencies. The objections include that it would interfere with nationally based legitimacy of agencies, that it is not yet possible to define an universal set of professional quality standards, that it would impose one dominant model upon a still highly diversified field of practice, that the potential negative outcomes are counter-productive in a field still in development -especially in vulnerable tertiary education systems, and that it would involve a big bureaucracy in order to be operational at a global level. These are clearly valid arguments, but they do not disclaim the necessity of external evaluation of quality assurance and accreditation agencies against agreed professional standards and the need for international public reporting on this. Experiments in voluntary standards-based international evaluation and 'meta-accreditation' could indicate whether this would be a fruitful and acceptable scenario for the future.

Unfortunately, the growing international importance of quality assurance and accreditation and the internationalisation of such systems have opened up opportunities for not very trustworthy organisations. In the same way as cross-border education has given way to rogue providers and 'diploma mills', there is the risk that 'accreditation mills' are entering the field, offering sub-standard accreditation services to educational providers. Such rogue accreditors easily can mislead the consumers including the public at large, given the assumption that accreditation stands for official recognition of institutions, programmes and qualifications. It therefore is very important that accreditation mills should be detected. Fairly simple measures and actions can be of great help here. Governments, agencies and their professional networks need to increase their awareness on the issue of accreditation mills and seek to develop monitoring and reporting systems that can lead to the identification of misleading quality assurance and accreditation agencies. CHEA has produced an information sheet on the subject, containing some very basic questions that help to determine whether an agency might be an accreditation mill. Furthermore, agencies and their networks could inform each other about organisations of disputable quality. Through the networks, quality assurance and accreditation agencies could publicly demonstrate their trustworthiness by participating in professional networks, compliance to good practices, regular external evaluation and recognition or registration by legitimate bodies.

### **3.3. *Internationalisation of quality assurance and accreditation***

As the tertiary education landscape itself is diversifying, also the quality assurance and accreditation systems are in a process of increasing diversity. National quality assurance and accreditation agencies still

occupy an important place in the system, but subject-specific evaluation and accreditation schemes, such as in business education, veterinary sciences, engineering or accounting, are being undertaken by institutions and programmes. Specialised accreditors such as the US based Association to Advance Collegiate Schools of Business (AACSB) or Accreditation Board for Engineering and Technology (ABET) and the European Quality Improvement System (EQUIS) are becoming active in other regions of the world. As already mentioned, cross-border delivery of programmes of course is an important area in which international evaluation and accreditation schemes are active, but institutions are also interested in international accreditation for domestically provided programmes and qualifications.

## **4. QUALIFICATIONS**

### ***4.1. Diversity of national qualification systems***

As a rule, approved, authorised, accredited or recognised institutions and programmes can award qualifications to successful students that almost automatically are recognised by the national state. However there are many exceptions to this rule. In some countries, the state legally prescribes the degree structures institutions have to adopt. There are other cases where institutions have full degree-awarding powers, but are following in practice the basic guidelines of national qualification structures. These scenarios illustrate the diversity of national systems to award qualifications and the national character of these qualifications. One of the most important implications is that when a student or employee is moving to another country, these qualifications have to be recognised again in new host country. The internationalisation of skilled labour markets and growing professional mobility has therefore resulted in a significant increase in the demand for academic and professional recognition of foreign qualifications. The complexity of national qualifications and credentials and their lack of comparability increase the difficulties for qualified professionals and for credential evaluators in the recognition process. This leads to the importance for each institution to assume responsibility to award easily readable and transparent qualifications.

### ***4.2. Academic recognition of qualifications and equivalence arrangements***

There are different systems in the countries reviewed for the academic recognition of foreign qualifications. In the US, Australia, Canada and the UK there is no legal authority for the credential evaluation and formal recognition of foreign credentials and such recognition decisions are taken by individual institutions. In countries, where qualifications are based on law and recognition by the state, governments have set up or mandated agencies and procedures for the recognition of foreign qualifications and/or have decentralised decisions to the institutional level. In many countries, especially European based, advisory and information agencies have been established to assist credential evaluators and recognition officers and to provide information to students and foreign graduates. The European ENIC/NARIC network of recognition and information agencies is a well-known example, but similar bodies exist in other countries as well.

The establishment of procedures and agencies to recognise foreign qualifications has been stimulated and facilitated by the work of UNESCO. The UNESCO Conventions on recognition are the most significant instruments for the international tertiary education community and governments to cope with the issues of recognition resulting from international mobility of students and skilled labour. These conventions have shifted the focus of the recognition process in favour of the applicant and have laid the burden of proof upon the host country, thus facilitating recognition decisions. With the UNESCO conventions, the international legal framework for recognition of academic foreign qualifications is largely in place.

UNESCO has furthermore started a comprehensive process to update many of the Regional Conventions to take into account the new developments in cross-border higher education.

The UNESCO regional recognition conventions are being ratified by an increasing number of countries. However, there are still a rather high number of countries that have not yet ratified it or that are still in the process of doing so. Ratification by these countries of the “appropriate” UNESCO regional Convention could yield real benefits in terms of recognition. The UNESCO regional conventions are important tools to deal with the challenges of transnational education and internationalisation of labour markets and professions.

Besides the formal conventions, other international tools have been developed to facilitate the work of recognition centres and to inform students and graduates. Another important international instrument is the UNESCO/Council of Europe ‘Recommendation on criteria and procedures for the assessment of foreign qualifications’. Together with the above mentioned ‘Code of practice for the provision of transnational education’, this document supplements the Lisbon Recognition Convention and provides additional guidelines on the implementation of the recognition conventions. Some individual countries, such as Canada, have elaborated their own complementary codes of practice for the assessment of foreign credentials. These instruments should be disseminated and applied as widely as possible in order to stimulate the accurate and convergent implementation of the conventions. Through this, the confidence will increase for applicants of recognition procedures for a fair and consistent processing of their request.

Mutual recognition agreements facilitating the acceptance or legal recognition between countries could be another tool for progress in the field of recognition of academic qualifications. Also international networks could be a vehicle for inter-institutional agreements on the mutual recognition of qualifications and credits.

In several countries around the world, joint degrees are emerging as a method for institutions to agree on curricula and learning outcomes. However, recent surveys indicate that national regulations on qualifications and their recognition still hamper swift procedures for recognition of such degrees in the respective countries. Joint degrees can be an interesting tool in the field of recognition of academic qualifications, if the swift recognition of those degrees in each of the participating countries can be guaranteed. The establishment of joint quality assurance systems or multinational accreditation can also help to facilitate such equivalence agreements of qualifications among countries. Multilateral initiatives by professional bodies to work towards agreed international standards for the profession, such as that undertaken by the International Union of Architects, can be a useful step. Professional mutual recognition agreements such as the Washington Accord for engineers, pursued via professional networks—including as part of regional trade agreements—can be equally important instruments. Professional mutual recognition agreements are especially interesting as they represent a focal point where academic and professional recognition issues meet.

#### **4.3. *Professional recognition of qualifications***

Professional recognition of qualifications includes a number of different professional associations, regulatory bodies and employers’ organisations and can therefore be a very complicated matter. The situation may be more or less clear in a number of regulated professions, due to national and international laws. But in the non-regulated economic or professional activity areas, which are far more numerous, the de facto decision on the validity of a certain qualification is at the discretion of an individual employer. This can lead to ‘market values’ of qualifications that can differ from context to context and from country to country.

In many countries, such as the US, the UK, Australia and Canada, autonomous professional regulatory bodies exist for a growing number of professions. These bodies set entry requirements and standards to which qualifications and credentials must comply. Because of the decentralised and deregulated nature of such arrangements, professional recognition can be very different in various constituencies. In continental European countries, there is a stronger tradition that state recognition of qualifications also implies professional recognition. This therefore, guarantees access to professional practice and may make matters more straightforward. However, professions are becoming more organised and increasingly impose additional requirements to holders of academic degrees for entry into the profession.

Graduates or professionals who want to enter professional practice in another country need accurate and timely information. They need information on regulations, the professional or labour-market value of their qualifications, and how to have their foreign qualifications assessed in order to get them professionally recognised. Employers also face an increasingly international reality in terms of qualifications validity and assessment and, as consumers, are also demanding clear information on the value of foreign credentials. In light of these new realities and complexities the employers are asking for recognition statements from competent authorities.

There is a need for information systems that include detailed documentation on the procedures and criteria used by the various professional bodies and the specific requirements set for holders of particular qualifications. Existing information centres at institutional or national level for academic recognition need to devote more attention to the professional recognition of qualifications in both the regulated and non-regulated sectors of the professional labour market. Furthermore, communication between institutions and recognition information centres on the one hand and employers, professional bodies and labour market observatories on the other, is required in order to improve the information and qualification assessment methodologies.

Increasing professional mobility, the development of international professional associations, and free trade agreements dealing with trade in professional services have brought the issue of professional recognition to the international level. There are now a number of initiatives to develop mutual recognition agreements to address issues of professional recognition and equivalency of standards and procedures. Free trade agreements have contributed to this development by encouraging the development of mutual recognition agreements between the parties to such agreements to facilitate trade in professional services. In general, regional trade agreements including provisions on recognition specify priority professions (e.g., accountants) and delegate the negotiation of such agreements to the relevant professional bodies. At the multilateral level, the GATS permits WTO Members to enter into recognition agreements with some Members but not others, as an exception to the Most Favoured Nation requirement which normally requires countries to give to all other WTO Members whatever they give to one Member. The GATS neither requires, nor sets standards for, recognition, but encourages, in appropriate cases, Members to work with relevant intergovernmental and non-governmental organisations towards the development of common international standards and criteria for recognition and common international standards for the practice of relevant services trades and professions.

An early and very influential example of mutual recognition of professional qualifications is the 'Washington Accord' for the engineering profession. It was developed in 1989 and the current signatories are engineering organisations of Australia, Canada, Hong Kong, Ireland, New Zealand, South Africa, United Kingdom, and the United States. In 2001, Japan was accepted as a provisional member of the Accord. Furthermore, Germany, Malaysia and Singapore have been given provisional membership status in June 2003. The accord recognises the 'substantial equivalence' of each other's programmes in satisfying the academic requirements for the practice of engineering, while not yet formally mutually recognising professional qualifications.

The Washington Accord example could inspire other countries and other professions to develop similar types of far reaching agreements. But to date, this has not been the case. More limited mutual recognition agreements and memoranda of understanding are being developed in other professions, mostly but not necessarily linked to free trade agreements. Some international professional associations are also developing guidelines on recognising standards of professional programmes, usually respecting national sovereignty and denouncing uniformity.

It is also important to ensure maximum information about existing agreements. WTO Members are also required to notify any recognition agreements of which they are a part, providing a relatively useful source of information about existing agreements. However, these notifications are subject to some limitations, including in relation to industry-only agreements and agreements concluded as part of regional trade agreements, and there is a need for improvements to ensure continuously updated and accessible international information on mutual recognition agreements.

#### **4.4. *Convergence in qualifications and competence-based learning outcomes***

Contemporary tertiary education systems are affected by apparently two conflicting trends. On the one hand there is increasing diversification in institutions, programmes, qualifications, delivery modes, teaching and learning settings. On the other hand, there is also a process of convergence and standardisation going on in the same aspects of educational systems. The issue of recognition, acknowledges the diversity of programmes and qualifications, but is trying to arrive at some common understanding of the academic or professional functions of qualifications. This will allow the holder of qualifications to maximise the academic or professional benefits across social and cultural settings and, especially, across countries.

Several developments have the ambition to go even further and to enhance the convergence of programmes and qualifications themselves. The Bologna Process in Europe is a good example of this, with its ambition to arrive at comparable and compatible degree structures in the participating countries. Professional recognition arrangements, especially in the regulated professions, can have an important harmonising impact on curricula, learning outcomes and qualifications. There is increased understanding among international experts and policy-makers that it is of limited value to try to achieve convergence in the formal input and process characteristics of programmes. The way programmes are organised, the delivery mode, the specific teaching and learning setting, even the exact amount of time and workload invested in them, are increasingly diverging, but this divergence does not intrinsically affect the comparability of outcomes. It is of much more use to try to enhance the comparability on the level of learning outcomes, especially if these are described as competencies that are relevant for academic or professional practice. Description of programmes and qualifications in terms of the learning outcomes and competencies may help to determine their commonality and, hence, contribute to their recognition across countries. Accordingly, recognition agencies, credential evaluators, employers would need to re-examine their assessment criteria and procedures for comparing programmes and qualifications in order to accommodate learning outcomes and competencies and not focus only on input and process characteristics.

Focusing on learning outcomes and competencies has another important advantage, namely that it allows taking into account competencies and qualifications obtained in non-formal, non-traditional and non-tertiary education settings, and even those competencies acquired in informal learning outside any educational setting. The multiplication of sites and settings of learning in contemporary society, ranging on a continuum from formal to non-formal, including for example the workplace, the media and the Internet, leads to the infinite diversification of learning opportunities. All this in turn challenges conventional notions on how learning is achieved and how qualifications are earned and recognised. The 'recognition' or 'accreditation' of prior and experiential learning is becoming a very interesting feature of modern

tertiary education systems whereby recognition is given and credits are awarded for competencies learned in other than formal learning environments. However, the traditional methodology of credential evaluation is not always fit for assessing competencies and there is still a large gap between the worlds of credential evaluation and the assessment of competencies. This represents a major challenge and conceptual shift for both qualification providers and for recognition agencies and credential evaluators.

#### **4.5. *The link between recognition and quality assurance***

In the field of recognition of qualifications, it becomes more and more difficult to determine exactly what the value of a foreign qualification is. Diversification of programmes, qualifications, delivery modes, etc. and the acknowledgment of the relevance of non- and informal learning have devaluated the confidence put in traditional assessment criteria, such as curriculum, length of study and workload. Assessing the value of a particular qualification has become much more complicated. At the same time, evaluators, employers, professional bodies, etc. become more and more interested in determining the 'quality' of an institution, programme or qualification. Many of the problems encountered in recognition and credential evaluation practices basically have to do with determining whether a programme or an institution delivering a certain qualification meets the standards of basic quality. Therefore, recognition and credential evaluation agencies increasingly appeal to quality assurance agencies to inform them of the quality status of an institution or programme. Thus, cross-border cooperation between quality assurance agencies and recognition and credential evaluation centres becomes a pressing need. International networks of both communities are encouraged to establish joint working groups to determine common challenges, exchange experiences and develop areas of mutual interest. Furthermore, a dialogue with the professional associations is encouraged.